

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٧)

المشروعات العربية المشتركة

الواقع والآفاق

الدكتور سميح مسعود برقاوي

المشروعات العربية المشتركة

الواقع والآفاق



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٧)

المشروعات العربية المشتركة

الواقع والآفاق

الدكتور سميح مسعود برقاوي

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت أيار/مايو ١٩٨٨

المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة

تمهيد(*)

اتجهت الدول العربية منذ تأسيس الجامعة العربية نحو ارساء دعائم العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستهلت ذلك بتشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية، وإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في نيسان/ أبريل ١٩٥٠[١]، وإنشاء منظمات عربية متخصصة، وتوقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقات من أهمها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[٢].

وقد مرّ العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل مختلفة، شهد فيها مداً في ظل تحسن العلاقات العربية، وشهد انحساراً في ظل انتكاسات التضامن العربي، وتراكم الخلافات السياسية.

والمتتبع لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، يلاحظ أن الدول العربية قد جربت، في ظل الجامعة العربية، عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية، من بينها مدخل

المشروعات المشتركة.

ويرمي هذا الكتاب إلى محاولة دراسة هذه المشروعات، لمعرفة بعض جوانبها المهمة، ولرسم صورة رقمية تفصيلية بقدر الامكان للواقع الذي تعيشه في وقتنا الراهن. وسوف ينقسم هذا العمل إلى مقدمة وخمسة فصول وملحق إحصائي.

تتعرض المقدمة إلى تقديم عرض موجز لنشأة وظروف قيام المشروعات العربية المشتركة، منذ بداية تأسيس جامعة الدول العربية وحتى الوقت الراهن، ويتناول الفصل الأول مفهوم المشروعات العربية المشتركة ومبرراتها، من خلال تحديد مفهوم تعريفي لها، وتقديم حصر لمبررات العناية والاهتمام بها في البلدان العربية. أما الفصل الثاني فيتعرض لواقع المشروعات العربية المشتركة، بإعطاء صورة رقمية عنها. ويعالج الفصل الثالث دور المشروعات العربية المشتركة وأهميتها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، من خلال شرح هذا الموضوع، وإعطاء أمثلة عملية تفصيلية كاملة ودقيقة بقدر الإمكان، تعكس نجاح بعض المشروعات العربية المشتركة، وعلو ادائها وقدرتها على تحقيق درجة عالية ومقبولة من التعاون الاقتصادي العربي. وفي الفصل الرابع نعرض للمعوقات التي تواجه المشروعات العربية المشتركة في كل المراحل التي تمرّ بها، سواء أكان ذلك في مرحلة الاعداد أم التنفيذ أم التشغيل. وأخيراً يعرض الفصل الخامس مستقبل المشروعات العربية المشتركة والحلول الممكنة لمعوقاتها، ومجالات المشروعات المشتركة ذات الأولوية.

ويختم الكتاب بخلاصة عامة، وملحق احصائي لعينة من المشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة.

ولا بد من التنويه، بأنني أدين في ظهور هذا الكتاب إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، إدارة وزملاء ومكتبة، إذ إنه في كثير من أفكاره وليد الحوار المتبادل الذي أجريته مع ممثلي العديد من المشروعات العربية المشتركة، وزوار المنظمة ومسؤولي الشركات المنبثقة عنها. وهو بعد هذا كله، نتاج تشجيع لمسته منذ مدة طويلة من د. علي أحمد عتيقة، ود. عبد الحسن زلزلة، والمرحوم د. محمد لبيب شقير.

إلى كل هؤلاء، الذين كان لهم الفضل في انجاز هذه الدراسة، أتوجه بالشكر الجزيل، كما أشكر زوجتي رويدة الناطور، وأولادي فادي، وهاني ووليد على تشجيعهم لي، وحثهم المستمر على اتمام الكتاب، وصبرهم الساعات الطوال التي كنت أقضيها في القراءة والكتابة.

وينصرف الامتنان والتقدير كذلك إلى د. خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، الذي ساعد في اخراج الكتاب إلى حيز الواقع، وإلى الأستاذ أحمد عبد العزيز لمراجعته الدراسة النهائية. لهؤلاء جميعاً شكري العميق لما قدموه، والله الموفق.

د. سميح مسعود برقاوي
الكويت في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧

هوامش التمهيد

(*) تم تقديم الجزء الأكبر من هذا الكتاب كمحاضرة بعنوان: «المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» ألقيت في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ نيسان/ أبريل ١٩٨٧.

(١) وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٠، من دور الانعقاد العادي الثاني عشر.

(٢) لمزيد من الاطلاع حول بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والمسيرة الاقتصادية العربية بشكل عام، يمكن الرجوع إلى: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، وسميح مسعود، «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٢، العددان ٣ ـ ٤ (١٩٨٦).

مقدمة

يرجع تاريخ بدء التفكير بالمشروعات العربية المشتركة إلى بروتوكول الاسكندرية[1]، الذي اشتمل بنده الخامس المتعلق بفلسطين على اقتراح خاص «بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في صندوق الأمة العربية، لانقاذ أراضي العرب في فلسطين»[2]. كما تعتبر شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة، حصيلة مبكرة لاهتمامات الجامعة العربية بالمشروعات العربية المشتركة، إذ وافق عليها المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٦[3]، بهدف استغلال أملاح البحر الميت في الأردن، كرد عربي مشترك على استغلال اسرائيل للثروة المعدنية في فلسطين المحتلة.

ثم حاولت جامعة الدول العربية بعد ذلك اقامة مشروعات مشتركة أخرى في مجالات الاستثمار، والمصارف، والنقل، والتأمين... الخ، واتخذت في سبيل ذلك العديد من القرارات،

وعقدت اتفاقات[٤] لم تأخذ سبيلها إلى التنفيذ لأسباب كثيرة أهمها، نقص الأموال اللازمة لاقامة هذه المشروعات.

واستمر وضع اقامة المشروعات المشتركة على هذه الحال دون أي تغير نوعي يذكر حتى أواسط الستينات، حين أسفرت الجهود العربية عن ظهور مشروعات مشتركة بارزة، لعبت دوراً مهماً في شد الفعاليات الاقتصادية العربية العامة والخاصة، نحو إدراك أهمية هذه المشروعات وثوابتها الرئيسية. ثم زادت بعد ذلك الجهود العربية في هذا المجال، واتسعت في النصف الأول من السبعينات حين تم انشاء أعداد ملحوظة من المشروعات العربية المشتركة، نتيجة لتزايد العائدات النفطية، وتوجيه جزء منها للاستثمار في الوطن العربي[٥].

وشهدت هذه الفترة كذلك ظهور مشروعات عربية مشتركة متعددة الأطراف، لها أهميتها وتأثيرها في المتغيرات الاقتصادية العربية، تمت إقامتها في نطاق جامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومن خلال مجهودات ثنائية أو جماعية خارج نطاق جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وقد تضافرت على إقامتها الجهود العربية، على مختلف المستويات داخل الوطن العربي وخارجه، وامتدت إلى العديد من القطاعات وأوجه النشاط الاقتصادي[٦].

بعد ذلك أخذ عدد المشروعات العربية المشتركة يتزايد بسرعة، حتى أصبح هناك في الوقت الحاضر نحو ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً

(عربي - عربي، وعربي - دولي)، تبلغ رؤوس أموالها ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، وتتوزع في شتى المجالات الاقتصادية، وتختلف أنواع النشاط القطاعي حسب نوعية نشاطها وأعمالها[٧].

ويتصل مدخل المشروعات العربية على المستوى القومي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وبعدة منظمات عربية متخصصة تجيز اتفاقات تأسيسها الاهتمام بالمشروعات المشتركة.

وقد مرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمرحلتين بالنسبة إلى اختصاصاته المتعلقة بالمشروعات المشتركة، واستطاع في المرحلة الأولى المساهمة بشكل مباشر في إقامة هذه المشروعات[٨]، بينما أعطي في المرحلة الثانية بمقتضى قرار مجلس جامعة الدول العربية (رقم ٣٥٥١/ ٦٧/ج ٢ في ٢٩/ ٣/ ١٩٧٧) اختصاص «دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات عربية مشتركة، وفقاً للظروف التي يقررها، مع مراعاة اللجوء إلى بيوت الخبرة العربية كلما كان ذلك ممكناً»[٩].

هوامش المقدمة

(١) الموقع عليه في ٧/ ١٠/ ١٩٤٤ من قبل رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، والذي اتفق على أساسه بإنشاء جامعة الدول العربية من البلدان العربية المستقلة وقتذاك.

(٢) جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية** (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٦)، ص ٦.

(٣) وافق المجلس الاقتصادي على عقد تأسيس هذه الشركة بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٦ في دور انعقاده العادي الثالث.

(٤) كذلك قامت جامعة الدول العربية خلال السنوات السابقة، بإعداد دراسات أولية لمشاريع أخرى كثيرة (لم تعقد في مجالها اتفاقات)، اشتملت على معامل تكرير مشتركة، وشركة تجارية عربية في سنغافورة، ومؤسسة مصرفية في باريس، وصندوق عربي مشترك لتمويل إعادة البناء في جميع البلدان العربية التي تأثرت بالعدوان، ومؤسسة عربية للتصنيع الحربي، ومؤسسة عربية للبحوث العلمية، ومصرف للاسكان، ومؤسسة عربية لتمويل المشروعات الزراعية العربية، ومصرف عربي مشترك.

(٥) سميح مسعود، «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٢، العددان ٣ ـ ٤ (١٩٨٦)، ص ٨٢.

(٦) لمزيد من الاطلاع، أنظر لسميح مسعود: «المشروعات الصناعية العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤، و«المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٩، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٧) بناءً على حصر ميداني ومكتبي يقوم به الكاتب بصفة دورية منذ تسعة أعوام، يرسل نتائجه، بين الحين والآخر، لعدد كبير من المشروعات العربية المشتركة، لأخذ رأيها بها، وإجراء التعديلات اللازمة عليها. وقد نشرت هذه النتائج في أكثر من مناسبة، كما أدخلت في: **دليل المشروعات العربية المشتركة**، الذي أشرف على إعداده الكاتب، وتم

إصداره من قبل جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

(٨) شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ومقرها الأردن (١٩٥٦)، والشركة العربية للملاحة ومقرها بغداد (١٩٧٤)، والشركة العربية لمصايد الأسماك ومقرها جدة (١٩٧٨)، وغيرها من المشروعات الأخرى التي أعدت لها اتفاقات صدقت عليها بعض البلدان العربية، ولم يتم إخراجها إلى حيز التنفيذ.

(٩) البند «خامساً»، الفقرة (٨) من القرار.

الفصل الأول

ما هي المشروعات المشتركة وما هي مبرراتها؟

أولاً: مفهوم المشروعات العربية المشتركة

يتسع مفهوم المشروع المشترك من الناحية النظرية، ليشمل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأسمال (Equity Joint Ventures)، وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية، والتي تقام على أساس المشاركة التعاقدية (Contractual Joint Ventures) التي لا ترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال، وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية. وقد تكون مشروعات محددة مؤقتاً أحياناً، وقد تكون في أحيان اخرى ذات أجل طويل[١].

ويتضح من الأدبيات القانونية، ان المشروع المشترك ليس قالباً قانونياً موحداً، بل مجموعة من الصيغ المرنة ابتدعت لمواجهة الحاجات

الاقتصادية، التي يفرضها التعاون الدولي في دوائر الأعمال[٢]. وعليه، فإن أي اتفاق يعقد بين طرفين أو أكثر لغرض القيام بالعمل التجاري المشترك، يمكن أن يشار إليه بالمشروع المشترك، سواء أوجدت فيه مشاركة في الملكية أو الادارة أم لم توجد[٣]. وتنحصر العناصر الأساسية للمشروع المشترك فيما يلي:

١ ـ تعدد الأطراف المشاركة: لا بد في كل مشروع مشترك من اشراك طرفين أو اطراف متعددة. وهكذا «فإنه يخرج من نطاق فكرة المشروع المشترك المشروعات التي لا تقوم على مثل هذا الاشتراك، والتي تكون مملوكة لطرف واحد (بلد واحد) انشأها بقرار منه، ويديرها بنفسه طبقاً للسياسة التي يضعها هو والتي تترجم مصالحه، سواء أكانت هذه المصالح اقتصادية بحتة، ام اقتصادية سياسية في نفس الوقت»[٤].

وهذا يعني أن الصناديق العربية[٥] القائمة في بعض الأقطار العربية لتمويل التنمية الاقتصادية في أقطار أخرى، عربية وغير عربية، لا يمكن اعتبارها مشروعات مشتركة، لأن كلاً منها يملكه ويديره بالكامل وباستقلال مطلق القطر العربي الذي انشأه[٦].

٢ ـ أن يشترك كل طرف في المشروع المشترك بأي عنصر من عناصر الانتاج اللازمة، لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي انشىء من اجله، كأن يشترك أحدهم برأس المال، أو الأرض، أو بالأصول الثابتة، ويقدم طرف ثانٍ المعرفة الفنية، ويضطلع طرف ثالث بالمهام الادارية وهكذا.

وقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية خلال عقد السبعينات مجموعة

من التعاريف للمشروعات المشتركة، اشتملت على صيغ ومفاهيم كثيرة تباينت بعض جوانبها، لكنها اجمعت كلها على مفهوم اقتصادي واحد، وهو أن المشروع المشترك اداة مادية ملموسة تقود إلى منافع التكامل الاقتصادي العربي.

وقد أثار هذا الأمر مجموعة من المنظمات العربية(٧)، فتصدت بالبحث والتحليل لـ «تعريف» المشروعات المشتركة، واتفقت على ان يتسع مفهوم المشروع العربي المشترك، ليشمل المشروعات القطرية التي تستهدف تلبية حاجات قومية أو قطرية في اطار قومي، وتؤدي إلى تدفقات سلعية أو خدمية أو ترابطات أمامية أو خلفية فيما بين الاقطار العربية. وبتفصيل أكثر، فإن المشروعات العربية المشتركة، هي تلك المشروعات المقامة وفقاً للقوانين السارية المفعول في الأقطار العربية أو في اطار الاتفاقات العربية، والتي تشترك في اقامتها اطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر، سواء أكانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام، أم مختلط، أم خاص، والتي تستهدف القيام بنشاط انتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي أو غيره، من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصادات هذه الأقطار، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها.

وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على هذا التعريف في دورة انعقاده الرابعة والثلاثين، المنعقدة في تونس خلال ٢٢ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٣، ومنذ ذلك الوقت، اصبح هو التعريف المتبع

من قبل اجهزة العمل العربي الاقتصادي المشترك المعنية بالمشروعات المشتركة.

ثانياً: المشروعات العربية المشتركة: لماذا؟

لو عدنا بالذاكرة إلى الوراء، لذكرنا أن بداية تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك، قد تمحورت حول المدخل التجاري الذي اختاره المجلس الاقتصادي العربي منذ بداية تأسيسه في مطلع الخمسينات، معتمداً في ذلك على رفع القيود الجمركية والادارية لتحرير التبادل التجاري، وبالتالي تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية، على غرار نموذج السوق الأوروبية المشتركة.

وقد اصطدم هذا المدخل ـ كما هو معروف للجميع ـ بمعوقات أدت إلى ضآلة مردوده لاسباب كثيرة منها، ان كل الاقتصادات العربية اقتصادات نامية، تتميز بضيق القاعدة الانتاجية ومحدودية انواع الانتاج وتشابهها، وعدم وجود فائض في الانتاج يستوجب تبادله، وذلك خلافاً للاقتصادات الأوروبية التي نقل عنها المدخل التجاري، حيث انها اقتصادات متقدمة ومتطورة.

ونتيجة لهذا كله، تم اختيار مدخل[٨] المشروعات المشتركة بهدف زيادة القدرة الانتاجية العربية، وخلق سوق عربية واسعة، لكون هذه المشروعات قادرة على توسيع القاعدة الانتاجية بما يخدم العملية التنموية، ونطاق التبادل التجاري وحجمه والسوق المشتركة،

وتعزيز التخصص، وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وبالتالي، تشكيل المناخات الملائمة لتطبيق المدخل التجاري وغيره من المداخل الأخرى الضرورية، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وهذا يعني أن اختيار المشروعات العربية المشتركة، قد تم أساساً بهدف توفير المزيد من التشابك بين عناصر الانتاج الموزعة في البلدان العربية، وتوفير السلع اللازمة لاجراء عملية تبادل واسعة بين هذه البلدان، وبالتالي، تحقيق نمو شامل ومتوازن في اقتصاداتها لما تتيحه المشروعات المشتركة من إمكانات التخصص، والتوطين، وإعادة هيكلة «قسمة العمل» العربية.

وهكذا ارتبطت فكرة المشروعات المشتركة في التجربة العربية بفكرة التكامل الاقتصادي العربي، وابرزت الأدبيات المبكرة التي ظهرت في هذا الشأن، تأثير الانتاج المشترك في خلق المصالح الاقتصادية المتشابكة بين البلدان العربية، نتيجة لما تفرزه المشاريع الانتاجية المشتركة من آثار خلفية وامامية وجانبية، وما يترتب على كل هذا من انشاء أرضية مشتركة للتكامل الاقتصادي والعمل العربي المشترك.

كذلك ابرزت تلك الادبيات في وقت مبكر، دور المشروعات العربية المشتركة في حسن استخدام الموارد العربية وترشيدها في المشروعات ذات الحجم الكبير، ودورها في توسيع السوق، والحد من

الآثار السلبية للندرة النسبية لموارد معينة في بعض الأقطار العربية.

وقد تطرق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مبكراً الى هذه الناحية، وبرّر اختياره للمشروعات المشتركة منذ عام ١٩٧٣، بكونها من الصيغ المهمة التي تحقق تقدماً واسعاً في مجال ترابط المصالح بين البلدان العربية وتوزيع الفوائد توزيعاً عادلاً بينها، كما أنها تسمح بتقسيم متكافىء للعمل في الوطن العربي، وتؤدي في النهاية إلى توسيع السوق امام التبادل التجاري، بخلقها قاعدة انتاجية يتم من خلالها التنسيق والتكامل على الصعيد القومي. اضافة لذلك، فإن المشروعات المشتركة تمثل الصيغة الأكثر فعالية في توجيه المزيد من الاستثمارات العربية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، حيث تتضافر هذه الأموال مع الطاقة البشرية والامكانات المادية الأخرى المتوافرة، لتحقيق المزيد من الانجازات على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في التنمية والتكامل[٩].

كما تطرقت أدبيات جامعة الدول العربية (ادارة الشؤون الاقتصادية)، إلى مبررات المشروعات العربية المشتركة، وبيّنت أن سبب اهتمام البلدان العربية فيها يرجع في أساسه إلى ميزتين تتسم بها هذه المشروعات، وهما:

- إنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا تمس إلا جزءاً من الاقتصاد القومي، مما يجعل قبول البلدان العربية لها أسهل وأيسر

من قبولها للسياسات التكاملية الأكثر شمولاً، مثل الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، والتي تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها(١٠).

- إنها صيغة مرنة، تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فالبلدان الغنية لا تكون فيها مجرد جهات مقرضة، بل مالكة، ومساهمة في الاشراف والادارة، والبلدان الفقيرة التي تعاني من عجز في الأموال، تحصل من خلال المشروعات المشتركة على الأموال اللازمة لها لتنمية مواردها، كما أنها تتحرر من الأعباء المالية التي يجب عليها تحملها فيما لو لجأت إلى الاقتراض(١١). وفضلاً عن ذلك، فإن المشروعات المشتركة يمكن أن تتخذ العديد من الصور القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن اقامتها على شكل شركة قابضة، أو بصورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الانتاج والتوزيع أو غير ذلك من الأشكال، التي تعطي الأطراف المعنية فرصاً كثيرة للخيار(١٢).

وبالرجوع إلى مناقشات وقرارات دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، نجد أيضاً أنه أكّد في اكثر من مناسبة أهمية المشروعات العربية المشتركة، وبدأ تأسيسها لما تتمتع به من مرونة من ناحية، ولأنها لا تتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى، بل إنها تساعد في تعزيزها، ولأنها يمكن أن تطبّق في جميع فروع الاقتصاد القومي، وأن تنتشر بأكبر عدد من البلدان العربية، كما أنها تؤدي إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف

والتآلف فيما بينها[١٣].

كذلك أولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المشروعات العربية المشتركة عناية خاصة، نظراً لدورها في تأكيد البعد القومي للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي تمكين الاقتصاد العربي من تحقيق نوع من التكامل والاندماج فيما بين البلدان العربية، وفي تحقيق تنمية متوازنة ومتسارعة.

ولقد أكّدت التجربة للصندوق أيضاً، أن هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه عن طريق اجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها، بسبب القدرات الانتاجية المحدودة لكل بلد عربي والصفة التنافسية لمنتوجاته، إذ لا بد أن يرافق هذه الاجراءات جهد تنموي يوسع قاعدة الانتاج، ويزيد من حجم وأنواع السلع المنتجة في البلدان العربية، لكي تتوافر فرص التبادل التجاري. وقد وجد الصندوق أن من أهم وسائل التغيير في نمط وحجم القدرات الانتاجية العربية، هو إنشاء مشروعات مشتركة تتوافر لها موارد أكبر من تلك المتاحة حالياً للمشروعات الوطنية[١٤].

ومثل هذه الأفكار تتكرر في الأدبيات الاقتصادية، وتتبنى اقتناعاً راسخاً وادراكاً عميقاً، بأن المشروعات المشتركة مدخل يتسم بالجدية والفاعلية، وقاعدة أساسية من قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك.

كذلك تلقى هذه الأفكار قبولاً في أوساط رجال المال والأعمال

العرب، والقطاع الخاص بشكل عام. وقد أظهرت ذلك جلياً غرفة تجارة وصناعة الكويت في أكثر من مناسبة، وبيّنت في أوراق لها منشورة: «إن المشاريع المشتركة أكثر قبولاً لدى الحكومات والأفراد، وأفضل الصيغ توفيراً لامكانات تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام في خطى التنسيق، وبالتالي، فإن تكاثرها سيشكل مع الأيام قوة ضغط لدى كل من دول المنطقة لمنع انشاء مشاريع مماثلة ولفتح الأبواب امام منتجات هذه المشاريع ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية»(١٥).

وتتكرر مثل هذه الأفكار أيضاً في أدبيات الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، واتحاد الغرف العربية الخليجية، والكثير من المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالمشروعات المشتركة، وبخاصة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

كذلك شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بالمشروعات المشتركة من قبل بعض الاقتصاديين العرب، وغدا البحث في هذه المشروعات هو شغلهم الشاغل، فانبروا لها بالبحث والتمحيص، وبينوا أهميتها ومبررات انشائها. ويمكننا بشيء من الايجاز، حصر أهم المبررات التي توصلوا إليها فيما يلي:

١ ـ إنها أكبر قدرة من المشروعات القطرية على إقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجي أعلى، وهي بالتالي ذات انتاجية على مستوى عالٍ، تستطيع بها المنافسة في الأسواق العربية والدولية، وتربية جيل جديد من الكفاءات البشرية، وتركيم رأس المال العربي في توسيع هذه

المشروعات وتكميلها، وإقامة مشروعات عربية مشتركة جديدة على جانبها(١٦).

٢ ـ تحقق المشروعات العربية المشتركة مصالح الأقطار العربية المشتركة فيها،عن طريق اشتراك رأس المال والعمل والموارد، وتحقيق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر، وللأقطار التي انسابت منها، وكذلك عن طريق الاستفادة من المواد الخام الأولية والمنتوجات الوسيطة المتاحة كلها قطرياً، واخيراً عن طريق الهامش التجاري المتاح، لتصريف منتوجات المشروع العربي المشترك في الداخل والخارج(١٧).

٣ ـ إن المشروعات العربية المشتركة، تحل إلى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعانيها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والقومية والدولية، كما أنها تحرّض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي، عن طريق تحريض موجات استهلاك واستثمار قومية السمة، إلى جانب ـ وبالترابط مع ـ موجات الاستهلاك والاستثمار القطرية السمة، مما ينشط ميكانيكية الاستهلاك والاستثمار، ويطوع التكنولوجيا الحديثة، ويطور كفاءة الموارد البشرية تبعاً لحاجات الوطن العربي، ويؤدي بالتالي إلى رفع عملية اعادة الانتاج الاجتماعي الموسع إلى مستوى أكثر تطوراً(١٨).

٤ ـ إن المشروعات العربية المشتركة لا تتعدى تعاون عدد من

البلدان فيما يتعلق بمنتوجات معينة محددة سلفاً. ولهذا السبب، فإن ما تثيره محاولات انشائها من مشكلات، لا بد أن تكون أقل عدداً وأكثر قابلية للحل. ذلك أنه نادراً ما تتطلب اقامة مشروع مشترك أن تتخذ البلدان الأطراف اجراءات مساعدة، أو تفرض عليها أعباء اضافية خارج القطاع الذي ينتسب اليه المشروع، ومن ثم يمكن لكل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياستها الخاصة خارج هذا القطاع[١٩].

٥ ـ هناك مشروعات لا يمكن اقامتها اصلاً إلا بتعاون بلدين أو أكثر، لأن طبيعة نشاط هذه المشروعات تتعدى الحدود الاقليمية، مثل مشروعات استغلال الثروات المشتركة.

٦ ـ كبر حجم المشروعات وضخامة تكاليفها، مما يتطلب توفير استثمارات من قبل أكثر من طرف. كما أن انتاجها الكبير يفرض توفير اسواق أكثر من بلد واحد لامتصاص هذه المنتوجات[٢٠].

٧ ـ لأنها وسيلة البلدان النامية في مواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية والتكتلات الرأسمالية من جهة، وزيادة علاقات التشابك بينها من جهة اخرى[٢١].

٨ ـ توطين الأموال العربية في الوطن العربي بعيداً عن اهتزازات النقد في الأسواق الدولية، وعدم استقرار اسواق الأسهم والسندات والقيود التي تقابل بها الاستثمارات العربية في السوق الدولية، وتهديد التجميد المسلط عليها في كل حين.

٩ ـ توسيع نطاق السوق المحلية، خصوصاً وأن الأسواق القطرية

لأغلبية البلدان العربية صغيرة تتسم بالضآلة، وقصورها عن استيعاب كميات كبيرة من السلع.

١٠ ـ تعبئة الموارد العربية (العلمية، والفنية، والادارية)، وتوزيع المخاطر التجارية بكل أبعادها وأنواعها على كل الأطراف المعنية.

١١ ـ سهولة توفير رؤوس الأموال الضرورية، بتوزيعها على الجهات المعنية بدلاً من تحمل جهة واحدة لها، مما يساعد البلدان الفقيرة على المساهمة في اقامة المشروعات المشتركة.

١٢ ـ زيادة القدرة التفاوضية العربية من خلال تجميع امكانات العرب، وتوحيد مواقفهم عند التفاوض مع الشركات الأجنبية، للحصول على التقنيات المطلوبة بشروط مقبولة، وكذلك عند بيع المنتوجات النهائية أو الوسيطة في السوق العالمية.

١٣ ـ تخفيض التكاليف الاستثمارية الضرورية لإقامة المشروعات الصناعية[٢٢].

١٤ ـ زيادة قدرة الأقطار العربية على الوقوف في موقف افضل في مجال التصدير للأسواق الخارجية، وتقوية وضعها في المجال التنافسي العالمي، لأن اقامة المشروعات المشتركة (وبالذات الصناعية) كوحدات انتاجية كبيرة، تقلل من تكاليف الانتاج، وتجعل انتاجها في وضع تنافسي مع السلع المثيلة المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً.

هوامش الفصل الأول

(١) انتشرت هذه المشروعات في الماضي بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية، نتيجة لثلاثة أنواع من الاتفاقات هي: اتفاقات المعونة الفنية، والاتفاقات بين مقاولي الأعمال المدنية، واتفاقات الخدمات. كما أنها بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ما بين الدول النامية نفسها، بخاصة تلك التي حققت درجة مقبولة من التنمية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن لها نشاطاً ملحوظاً في مجال المعونة الفنية، وعقود الامتياز والمشاركة في الخارج، واتفاقات التنسيق والتعاون الصناعي، وتعاون التمويل المشترك، وتعاون الاقراض التجمعي (Syndicated Loan)، واتفاقات التعاون الفني والبحثي.

(٢) ابراهيم شحاتة، «الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة، **ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤** (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦)، ص ٦٤٩.

(٣) خالد الشاوي، «بعض الاوجه القانونية للمشاريع المشتركة مع اشارة خاصة لممارسة دول منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢** (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢)، ص ٥٠٧.

(٤) محمد لبيب شقير، «المفهوم التكاملي للمشروع المشترك،» ورقة قدِّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) ادرجت هذه الصناديق في: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **دليل المشروعات العربية المشتركة** (١٩٧٧).

(٦) شقير، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧) هي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في اجتماع عقد بالكويت يومي ١٥ و١٦/١/١٩٨٣، لاعداد ورقة عمل حول المشروعات العربية المشتركة، وبرنامج الأمن الغذائي، تم تقديمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الرابعة والثلاثين، المنعقدة في تونس خلال ٢٢ ـ ٢٤/٢/١٩٨٣.

(٨) طوّر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهو الجهاز المكلف بتحقيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، عدة مداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منها: المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية المتخصصة، وتنسيق الخطط الانمائية، وتنسيق التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

(٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، **الشركات العربية المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: اغراضها، انظمتها، انجازاتها، خططها** (عمان: المجلس، الادارة العامة للمشروعات العربية المشتركة والاتحادات العربية النوعية المتخصصة، ١٩٨٢)، ص ١.

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، «الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية وسبل تدعيمها،» وثيقة قدِّمت إلى: الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، ١٩٨٠، ص ٣٩.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي الرابع والثلاثين، تونس، ٢٢ ـ ٢٤/٢/١٩٨٣** (تونس: الجامعة، ١٩٨٣).

(١٤) محمد العمادي، «تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٣** (الكويت: المعهد، ١٩٨٣)، ص ٤٦٦.

(١٥) غرفة تجارة وصناعة الكويت، «دور القطاع الخاص في المشاريع الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،** الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢، ص ٨٣.

(١٦) أحمد فارس مراد، «تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي،» **المستقبل العربي،** السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٣٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٩) عبد اللطيف الحمد، «الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدِّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي بالقاهرة، **ندوة المشروعات العربية المشتركة،** القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، ص ١٥.

(٢٠) عبد الوهاب حميد رشيد، «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩ - ١٩٨٠)، ص ٦٩.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) اثبتت دراسة اجريت حول تجربة دول أمريكا اللاتينية في مجال المشروعات المشتركة، انه لو تم تلبية الطلب على الصلب في تلك البلدان في الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥، في اطار سوق واحدة متكاملة وبطاقات انتاجية، تغطي حاجة المنطقة كلها وليس على اساس تشغيل طاقات تلائم الأسواق القطرية على حدة، لكان من الممكن تخفيض الاستثمارات الضرورية بمقدار ٣,٧ مليارات دولار، وتحقيق وفر في تكاليف الانتاج الجارية تقدّر بحوالى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً.

كما أثبتت الدراسة نفسها أن الاستثمارات في صناعة الورق والسليلوز في بلدان أمريكا اللاتينية، كانت تفوق مرتين تقريباً المجموع العام للاستثمارات التي كان يمكن الاكتفاء بها لبناء مشروعات تغطي المنطقة كلها. انظر الوثيقة الأساسية المقدّمة إلى: **مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية،** بغداد، ١٩٧٦، ص ٧٨.

الفصل الثاني
واقع المشروعات العربية المشتركة

أولاً: عدد المشروعات العربية المشتركة ورؤوس اموالها المدفوعة

من خلال المبررات السابق ذكرها، بدت للبلدان العربية أهمية المشروعات المشتركة، ودورها بوجه عام، وخطت خطوات في مجال انشائها، استطاعت بها ارساء قواعد تجربة عربية لها أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية العربية، والعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وإذا بحثنا الآن الجوانب الكمية لهذه المشروعات لمعرفة تعدادها، ورؤوس اموالها، نجد قبل كل شيء، تعذر الحصول على الاحصاءات المتعلقة بذلك. وهي ظاهرة عامة يتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي ما زال يعاني من نقص كبير بالبيانات الاحصائية وندرة في المصادر والتقارير الجادة.

ويزيد من حدة هذا النقص أن «دليل المشروعات العربية المشتركة»[1]، لا يغطي كل المشروعات القائمة في الوطن العربي، ولا يتم تحديث معلوماته في إصدارات فصلية متعاقبة، ترصد كل ما يستجد في اطارها من معلومات جديدة. ويعكس هذا النقص صوراً متناقضة عن واقع حال المشروعات العربية المشتركة، تبرزها الكثير من الدراسات العربية التي تظهر بين الحين والآخر، وتطرح بها مؤشرات لا تتلاءم والامكانات الفعلية لهذه المشروعات في الوطن العربي.

ولقد اهتم الكاتب بهذه الظاهرة منذ بداية عام ١٩٧٩، حيث بدأ بإجراء حصر مكتبي وميداني للمشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية الدولية المشتركة، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من التقارير والمصادر المعتمدة والصحافة المتخصصة المعروفة بصحة معلوماتها وسلامتها، وكذلك بالاتصال الشخصي بمسؤولي بعض المشروعات المعنية[2]. وعملية الحصر هذه عملية مستمرة، تعطي نتائج عديدة بين الحين والآخر، وتسلط الضوء على مشروعات كثيرة لم تكن معروفة من قبل.

ويشتمل الجدول رقم (٢ ـ ١) على نتائج آخر حصر قام به الكاتب في هذا الشأن[3]. ويظهر من هذا الجدول، أن اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة، القائمة داخل الوطن العربي وخارجه، بلغ في بداية عام ١٩٨٦ حوالى ٣٥,٧ مليار دولار امريكي، تمثل في أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة

لهذه المشروعات. كما يظهر أن المشـروعات العـربية المشتـركة (أي العربية ـ العربية)، تتصدر المشروعات المشتركة موضوع البحث من الناحية المادية، اذ تمثل رؤوس أموالها ٥٩,٨ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة، والعربية ـ الدولية المشتركة معاً.

جدول رقم (٢ ـ ١)

بيان بأعداد المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة ورؤوس اموالها(*)

المشروعات المشتركة	العدد	رأس المال (بآلاف الدولارات)(**)
المشروعات العربية المشتركة	٣٩١	٢١ ٣٧٩ ٩٦٨
المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة	٤٣٩	١٤ ٣٤٧ ٩٤٣
الاجمالي	٨٣٠	٣٥ ٧٢٧ ٩١١

(*) تم الاعتماد في احتسابها على رؤوس الأموال المدفوعة فعلاً، باستثناء بسيط جداً في حالة عدد من المشروعات التي لم تفصل بين رأس المال المصرّح به ورأس المال المدفوع، وهي ضئيلة في اعدادها ورؤوس اموالها. ويهم الكاتب بلورة هذه الحقيقة، لأن أحدهم وصف دليل المشروعات العربية المشتركة، الذي يعتمد على جزء من هذه المعلومات الرقمية، بأنه (مضلل لأنه لم يدفع من رؤوس اموال المشروعات إلا نسبة محددة قدّرها (شخص ما) بنسبة ١٠ بالمائة). وهذا أمر مخالف للحقيقة جملة وتفصيلاً، ومبني على حكم عام غير معتمد على أي حقيقة واقعة. فلو أن الناقد اطلع على الدليل المذكور، لوجد به اشارة صريحة واضحة إلى ما يبين حقيقة رؤوس الأموال المدفوعة، ولوجد أن احد عشر

مشروعاً فقط من المشروعات المعتمدة في الدليل هي : مشروعات الأوابك، ومجلس الوحدة الاقتصادية، وشركة الملاحة العربية المحدودة، والمؤسسة العربية المصرفية، وبنك الخليج الدولي، تبلغ رؤوس اموالها المدفوعة ١٤,٤ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية المحددة في: **دليل المشروعات العربية المشتركة.**

(**) تم ذلك باستخدام الأسعار الرسمية للدولار الأمريكي المنشورة في أدبيات صندوق النقد الدولي، وقت تأسيس كل مشروع من مشروعات الدليل، وكذلك في كل سنة تمت بها زيادة رؤوس الأموال، أو تحصيل دفعاتها المتعاقبة من المكتتبين.

وعلى الرغم من كثرة عدد المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، اذ تبلغ نسبتها ٥٢,٩ بالمائة من اجمالي عدد كل المشروعات المعنية، فإن القائم منها في البلدان العربية، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٢)، يبلغ نحو ٢٥٠ مشروعاً، تبلغ رؤوس اموالها ٩,٣ مليارات دولار امريكي، أي ٦٤,٨٢ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال كل المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، مما يدل على أن نسبة مهمة منها اقيمت في الوطن العربي نفسه.

والسؤال الذي يتبع هذه النتيجة الأولية هو: اين تقع المشروعات العربية المشتركة، موضوع البحث، في الوطن العربي وفي خارجه؟ ونجد في اطار الاجابة عن هذا السؤال، ان المشروعات العربية المشتركة تنتشر في تسعة عشر بلداً عربياً تتوزع فيها بدرجات متفاوتة، كما هو مبيّن في الجدول رقم (٢ ـ ٣)، الذي يتضح منه أن هناك تفاوتاً واضحاً في نصيب البلدان المعنية، وأن الشطر الأكبر من رؤوس اموال المشروعات العربية يتركز في منطقة الخليج العربي، اذ تبلغ المساهمات

جدول رقم (٢ ـ ٢)

التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة

المنطقة	حصتهامن الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأسمالية (نسبة مئوية)
البلدان العربية	٥٦,٩٠	٦٤,٨٢
آسيا (غير العربية)	٥,٨٥	٨,٢٥
افريقيا (غير العربية)	١١,٩٠	٩,١٠
امريكا اللاتينية	٢,٧٥	٣,١٦
امريكا الشمالية	٠,٨٥	٢,٢٩
اوروبا الغربية	٢١,٣٦	١٢,١٩
اوروبا الشرقية	٠,٣٩	٠,١٩
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

التمويلية للمشروعات المقامة فيها، ٥٩,٥ بالمائة من اجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة، لأن هذه المنطقة تحظى بزيادة عدد المشروعات المشتركة ذات الرساميل العالية (مثل المؤسسة العربية المصرفية برأسمال مدفوع ٧٥٠ مليون دولار امريكي، والمجموعة العربية للتأمين ١٥٠ مليون دولار امريكي، ومؤسسة الخليج للاستثمار ٤٢٠ مليون دولار امريكي وغيرها). وهذا يعني بوضوح ، عدم وجود تناسب بين الكثرة العددية للمشروعات العربية

المشتركة، ورؤوس اموالها. فمثلاً يتركـز في البحرين ٢٤ مشـروعاً عربياً مالياً مشتركاً، تبلغ رؤوس أموالها المدفوعة ٢,٧٣١ مليار دولار امريكي، أي ما يساوي ٣٣ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال كـل المشروعات المالية العربية المشتركة.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، فإننا نجد أنها متوطنة في أربع قارات مختلفة، كما هو مبينّ في الجدول السابق رقم (٢ ـ ٢). وإذا أخذنا توزيع المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة في اطار الدول الاجنبية، نجد ان باكستان تستأثر

جدول رقم (٢ ـ ٣)

التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة

المنطقة	حصتها من الناحية العددية (نسبة مئوية)	حصتها من الناحية الرأسمالية (نسبة مئوية)
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٨,٦	٥٩,٥
بلاد المشرق	٢٣,٣	٩,٥
دول وادي النيل	٢٨,١	١٥,٤
بلدان المغرب العربي	٨,٨	١٣,٥
باقي البلدان العربية	١,٢	٢,١
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

بنسبة ٢,٣ بالمائة من اجمالي عدد هذه المشروعات، وبنسبة ٥,٤ بالمائة من اجمالي رؤوس أموالها، وفرنسا ٥,٩ بالمائة من الناحية العددية، و٤,٢ بالمائة من الناحية الرأسمالية، ولوكسمبورغ ٣,٩ بالمائة من الناحية العددية، و ٤,١ بالمائة من الناحية الرأسمالية، وساحل العاج ٢,٧ بالمائة من الناحية الرأسمالية لمشروع واحد هو بنك التنمية الافريقي، وسويسرا ٢,٣ بالمائة من الناحية الرأسمالية، والولايات المتحدة الأمريكية ٢,٢٩ بالمائة من الناحية الرأسمالية.

أما بقية الدول وعددها ٤٠ دولة (في ثلاث قارات)، فلها حصص ضئيلة من هذه المشروعات من الناحيتين العددية والرأسمالية على حد سواء، حيث لا يزيد عدد مشروعاتها كلها عن ٨٢ مشروعاً، تبلغ رؤوس اموالها ١٤,١٩ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة.

أما بالنسبة إلى الحصص المهمة التي تخص البلدان العربية من المشروعات العربية ـ الدولية فهي اربع حصص، موزعة ما بين السعودية والامارات العربية المتحدة ومصر وتونس. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول، ان ثمة اختلالاً واضحاً في التوزيع الجغرافي للمشروعات موضوع الدراسة، في اطار البلدان العربية والدول الأجنبية على حد سواء. ودليلنا على ذلك، شدة تركز المشروعات المعنية في دول «اليسر» على الصعيدين العربي والاجنبي، وانخفاض نصيب دول «العسر» منها، الأمر الذي يؤكد اهتمام الاطراف المساهمة

في هذه المشروعات بتوطينها في المراكز المالية المهمة (عربياً ودولياً) ، حيث تتوافر الهياكل الأساسية والخدمات المتطورة.

ثانياً: التوزيع الهيكلي للمشروعات العربية المشتركة

من أجل اعطاء صورة شاملة عن التوزيع القطاعي للمشروعات موضوع البحث، نتجه نحو الجدول رقم (٢ ـ ٢) الذي يتضح منه ان قطاع التمويل (المصارف والتأمين والاستثمار)، يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة العددية والرأسمالية في المشروعات العربية المشتركة، إذ يساهم في ٣١,٥ بالمائة من اجمالي عدد هذه المشروعات، و ٣٨,٧ بالمائة من اجمالي رؤوس اموالها، تليها مشروعات الصناعة التحويلية التي تحتل المرتبة الثانية، اذ تبلغ نسبتها ٢٤ بالمائة من الناحية العددية، ٢٢,٣ بالمائة من ناحية المساهمة الرأسمالية في اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة.

وإذا ما نظرنا للأنشطة الأخرى، نجد بأن قطاع النقل والمواصلات يحتل المرتبة الخامسة من حيث المساهمة العددية ٧,٢ بالمائة، والمرتبة الثالثة من الناحية المالية، اذ تبلغ رؤوس امواله ١٦ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة، وتحتل الزراعة المكانة الثالثة من الناحية العددية ٩ بالمائة، والرابعة من الناحية الرأسمالية ٩,٤ بالمائة، وتحظى الصناعة الاستخراجية بنصيب الزراعة نفسه من الناحية العددية، وتحتل الدرجة الخامسة من الناحية الرأسمالية ٧,٥ بالمائة.

أما بالنسبة إلى المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، فإن أبرزها فيها هو قطاع التمويل الذي ينتمي اليه ١٥٥ مشروعاً، تمثل ٣٥,٣ بالمائة من الناحية العددية، و٤٣,٧ بالمائة من ناحية المساهمة الرأسمالية. ومع هذا، فإنه يلاحظ هنا أيضاً، أن قطاع الصناعة التحويلية قد اخذ يفلح بشكل واضح في زيادة اهميته العددية والرأسمالية، حيث يمثل ٢٢,٣ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات العربية ـ الدولية، و ٤٣,٣ بالمائة من اجمالي الأموال المستثمرة فيها. ويرجع السبب في هذا التحسن الظاهر إلى المشروعات المشتركة في مجال الصناعة التحويلية النفطية، التي اقامتها السعودية في السنوات الأخيرة.

وإذا ما نظرنا للأنشطة الأخرى، نجد بأن قطاع الصناعة الاستخراجية يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة العددية والرأسمالية، اذ تبلغ نسبته ١٠,٧ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، و٣,٦ بالمائة من اجمالي رؤوس اموالها، تليه كل القطاعات الأخرى، حيث لا تزيد اهميتها العددية كلها مجتمعة على ٣١,٧ بالمائة، وأهميتها الرأسمالية ٩,٤ بالمائة. وهذا يعني أن المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، تبلغ ذروتها في القطاعات الثلاثة الأولى فقط، وتتركز بشكل واضح في قطاعي التمويل والصناعة التحويلية.

جدول رقم (٢ ـ ٤)
توزيع المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة حسب القطاعات المختلفة
(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع / رأس المال	مشروعات عربية مشتركة (١)		مشروعات عربية دولية مشتركة (٢)		الاجمالي (١ + ٢)	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	٣٥	١ ٦١٠ ٩٩١	٤٧	٥٢٣ ٣٤٣	٨٢	٢ ١٣٤ ٣٣٤
صناعات تحويلية	٩٤	٤ ٧٥٧ ٦٠٩	٩٨	٦ ٢٠٥ ٦٨٢	١٩٢	١٠ ٩٦٣ ٢٩١
زراعة	٣٥	٢ ٠٠٠ ٥٨٤	٣٤	٣٢٥ ٨٠٦	٦٩	٢ ٣٢٦ ٣٩٠
تمويل(*)	١٢٣	٨ ٢٦٧ ٣٠٣	١٥٥	٦ ٢٧٤ ٧٢٤	٢٧٨	١٤ ٥٤٢ ٠٢٧
الفنادق والسياحة	٣١	٥٤٩ ٦٣٥	٢٩	٤٩٤ ٤٤١	٦٠	١ ٠٤٤ ٠٧٦
نقل ومواصلات	٢٨	٣ ٤١٩ ٤٢٥	١٨	١٨٥ ٦٥١	٤٦	٣ ٦٠٥ ٠٧٦
البناء والتشييد	٢٥	٥٥١ ٠٤٠	٣٢	١٣٧ ٩٧١	٥٧	٦٨٩ ٠١١
الخدمات	٢٠	٢٢٣ ٣٨١	٢٦	٢٠٠ ٣٢٥	٤٦	٤٢٣ ٧٠٦
الاجمالي	٣٩١	٢١ ٣٧٩ ٩٦٨	٤٣٩	١٤ ٣٤٧ ٩٤٣	٨٣٠	٣٥ ٧٢٧ ٩١١

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

جدول رقم (٢ ـ ٥)
توزيع المشروعات العربية المشتركة والعربية ـ الدولية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها
(بآلاف الدولارات)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية مشتركة				مشروعات عربية ـ دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨ ١٩١	١٩	١ ٤٧٢ ٨٠٠	٣١	٣٦٧ ٣٠٧	١٦	١٥٦ ٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢ ٠٤٦ ٩٧٥	٣٦	٢ ٧١٠ ٦٣٤	٥٣	٣ ٤٠٦ ٤٥٨	٤٥	٢ ٧٩٩ ٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦ ٤٢٨	١٢	١ ٦٠٤ ١٥٦	٢٥	٢٨٢ ٢٠٠	٩	٣٧ ٦٠٦
تمويل(*)	٥٤	٢ ٠٩٩ ٣٩٨	٦٩	٦ ١٦٧ ٩٠٥	٥١	٨٥٠ ٣٠٣	١٠٤	٥ ٤٢٤ ٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥ ٥٣٥	١٠	٢٩٤ ١٠٠	١٧	٣٠٥ ٩٣٠	١٢	١٨٨ ٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩ ٣٧٥	١٥	٣ ١٣٠ ٠٥٠	١٥	١٢٠ ٩٥١	٣	٦٤ ٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١ ٠٤٠	١١	٣٣٠ ٠٠٠	٣١	١٣٥ ٤٤١	١	٢ ٥٣٠
خدمات	١١	٥٣ ٨٠٤	٩	١٦٩ ٥٧٧	١٥	٢٠ ٩٢٥	١١	١٧٩ ٤٠٠
الاجمالي	٢١٠	٥ ٥٠٠ ٧٤٦	١٨١	١٥ ٨٧٩ ٢٢٢	٢٣٨	٥ ٤٨٩ ٥١٥	٢٠١	٨ ٨٥٢ ٤٢٨

(*) يشتمل على مشاريع التمويل والاستثمار والتأمين والمصارف.

ثالثاً: الأطراف المنشئة للمشروعات العربية المشتركة

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا عن الأطراف المنشئة للمشروعات العربية المشتركة، والعربية - الدولية المشتركة؟ يمكننا تحديد الاجابة عن هذا السؤال من واقع الجدول رقم (٢ ـ ٥)، الذي يبين لنا توزيع المشروعات المعينة حسب الجهات المنشئة لها، كما يوضح لنا الجدول المركز الكبير الذي تحتله المشروعات العربية المشتركة الجماعية (المتعددة الأطراف) من الناحية الرأسمالية، إذ تمثل رؤوس اموالها ٧٤,٣ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال كل المشروعات العربية المشتركة، وبالمقابل تبلغ اهميتها العددية ٤٦,٣ بالمائة، أما فيما يتعلق بمكانة المشروعات العربية المشتركة الجماعية في القطاعات المختلفة، فنجد أنها تتبوأ مرتبة ملحوظة في قطاع التمويل، حيث تبلغ رؤوس أموالها في هذا القطاع ٢٨,٩ بالمائة وتبلغ أهميتها العددية ١٧,٦ بالمائة.

ويلاحظ في هذا الشأن ، أن مشروعات النقل والمواصلات الجماعية التي يبلغ عددها ١٥ مشروعاً، تحتل مركزاً مرموقاً من الناحية الاستثمارية، حيث تبلغ أهميتها الرأسمالية ١٤,٧ بالمائة. أما بالنسبة إلى الصناعة التحويلية، فإنها تحتل المرتبة الثانية من ناحية الاهمية العددية لمشاريعها الجماعية، والمرتبة الثالثة من ناحية الأهمية الرأسمالية. ومثل هذا الأمر يظهر بجلاء في حالة القطاع الزراعي، فمع أن مشاريعه لا تتجاوز ١٢ مشروعاً، ألا أن قيمتها الرأسمالية تبلغ ٧,٥ بالمائة. أما بالنسبة إلى الأطراف المنشئة للمشروعات

العربية ـ الدولية المشتركة، فيلاحظ أيضاً أن وضع المشروعات الجماعية فيها أفضل حالاً من حيث الأهمية الرأسمالية، التي ترتفع لتبلغ ٦١,٧ بالمائة. وتتبوأ فيها مشروعات التمويل المركز الأول، حيث ترتفع أهميتها العددية إلى ٢٣,٧ بالمائة، وأهميتها الرأسمالية إلى ٣٧,٨ بالمائة، وتبلغ في المقابل في قطاع الصناعة التحويلية ١٠,٣ بالمائة من الناحية العددية، و ١٩,٥ بالمائة من حيث المساهمة الرأسمالية.

وهكذا يلاحظ أن المشروعات الجماعية تمثل اعرض قاعدة للمشروعات موضوع البحث، وتتركز بشدة في كلا النوعين، المشروعات العربية المشتركة، والمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة معاً.

وينبع الاهتمام الزائد بالمشروعات الجماعية، من رغبة الأطراف المعنية بإنشاء مشروعات ذات رساميل كبيرة قادرة على تنفيذ اهدافها على أفضل ما يكون. وهذه النتيجة لا تقودنا بالطبع إلى انتفاء ظاهرة المشروعات الجماعية ذات الفئات المنخفضة من رأس المال، فهي كثيرة. فمثلاً نجد أن المشروعات الجماعية التي يقل رأسمالها عن ١٠ ملايين دولار امريكي، تبلغ نحو ٣٢,٢ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات الجماعية، والتي يبلغ رأسمالها ١٠ ـ ٥٠ مليون دولار امريكي، ٣٥,١ بالمائة، والتي يبلغ رأسمالها ٥٠ ـ ١٠٠ مليون دولار امريكي، ١٤,٢ بالمائة، والتي يزيد رأسمالها على ١٠٠ مليون دولار امريكي، ١٨,٥ بالمائة.

أما بالنسبة إلى المشروعات الثنائية، فيكثر فيها عدد المشروعات ذات الفئات المنخفضة من رأس المال، وانخفاض الأهمية النسبية لعدد المشاريع ذات الفئات العالية، فمثلاً نجد أن المشروعات التي يقل رأسمالها عن ١٠ ملايين دولار أمريكي تبلغ ٥٧,٥ بالمائة، والتي يبلغ رأسمالها ١٠ ـ ٥٠ مليون دولار أمريكي، ٣٤,٦ بالمائة، والتي يزيد رأسمالها على ١٠٠ مليون، ٧,٩ بالمائة فقط، الأمر الذي يعكس حقيقة أساسية مؤادها عدم قدرة الكثير من المشاريع الثنائية على الاضطلاع بمهامها ووظائفها المرتجاة[٤].

هذه هي الصورة العامة للصيغ التي تنشأ بها المشروعات العربية المشتركة المعنية بشكلها العام، وهي في حقيقتها ليست كافية، ولا بد من تناولها بشيء من التفصيل لتحديد اجابة شافية عن الأسئلة التالية: ما هو دور الحكومات العربية والقطاع الخاص في انشاء المشروعات العربية المشتركة المعنية؟ وما هو دور المؤسسات والشركات القطرية، والمشروعات العربية المشتركة (القابضة وغيرها)، والمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة في هذا الخصوص؟ وكيف يتم لكل هذه الجهات انتقاء المشروعات العربية المشتركة وتطويرها من أفكار استثمارية عامة إلى مراحل الدراسة والتمويل والتنفيذ؟ ومن يقوم بالترويج لهذه المشاريع في مراحلها المختلفة؟

وللاجابة عن السؤال الأول، لا بد لنا أن نبين ثلاث جهات أساسية تمتد اهتماماتها نحو المشروعات العربية المشتركة: جهات

خاصة، وجهات مختلطة (خاصة + حكومية) وجهات حكومية، وتتمثل تفاعلاتها بالآتي:

جهات حكومية + جهات حكومية ← مشروعات مشتركة عامة.
جهات خاصة + جهات حكومية ← مشروعات مشتركة مختلطة
جهات خاصة + جهات خاصة ← مشروعات مشتركة خاصة.

ويمكن ايجاز توزيع المشروعات موضوع البحث حسب هذه الأنماط كالآتي:

	العدد	رؤوس الأموال (بالآف الدولارات)
مشروعات مشتركة عامة	٢٧١	١٧ ٤٣٥ ٢٢١
مشروعات مشتركة مختلطة	٢٧٣	١٠ ٧١٨ ٣٧٣
مشروعات مشتركة خاصة	٢٨٦	٧ ٥٧٤ ٣١٧
الاجمالي	٨٣٠	٣٥ ٧٢٧ ٩١١

وتعكس هذه الأرقام بوضوح زيادة الأهمية الرأسمالية للمشروعات العامة، اذ تبلغ ٤٨,٨ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة، والعربية-الدولية المشتركة معاً، وذلك لوجود مجموعة كبيرة من المشاريع الحكومية ذوات رؤوس الأموال الضخمة، كالمؤسسة العربية المصرفية، والبنك الاسلامي للتنمية،

وبنك الخليج الدولي، ومؤسسة الخليج للاستثمار، والشركة العربية للاستثمار، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للملاحة، والشركة العربية للتعدين، وشركة سكر كنانة، وغيرها من المشروعات الكبيرة الأخرى. وتحتل المشروعات المختلطة الدرجة الثانية، اذ تمثل أهميتها العددية وأهميتها الرأسمالية ٣٢,٩ بالمائة و ٣٠ بالمائة على التوالي من اجمالي عدد رؤوس اموال المشروعات المشتركة، العربية ـ العربية ، والعربية ـ الدولية معاً.

أما بالنسبة إلى المشروعات المشتركة الخاصة، فإن مساهمتها العددية والرأسمالية هي ٣٤,٥ بالمائة ، ٢١,٢ بالمائة على التوالي، أي أنها تحتل الدرجة الأولى من حيث الأهمية العددية لكثرة اعداد المشروعات الخاصة ذوات رؤوس الأموال الضئيلة، والدرجة الثالثة والأخيرة من حيث الأهمية الرأسمالية، وذلك لقلة عدد المشروعات الخاصة ذوات رؤوس الأموال الضخمة.

وللاجابة عن السؤال الثاني السابق ذكره والخاص بدور المؤسسات والشركات القطرية، والمشروعات العربية المشتركة (القابضة وغيرها)، والمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة في انشاء المشروعات العربية المشتركة، لابد من القاء نظرة على الجهات المساهمة في المشروعات موضوع البحث لنتبين منها النتائج الأساسية التالية:

١ ـ محدودية المساهمات التي تقوم بها المؤسسات القطرية (صناديق، مصارف، شركات استثمار. . . الخ)، في مجال انشاء

المشروعات العربية المشتركة، باستثناء انجازات ملحوظة قامت بها المؤسسات التالية:

- صندوق ابو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي.
- المصرف العربي الليبي الخارجي.
- الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.
- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.

٢ - ظهور انجازات ملحوظة تقوم بها بعض المشروعات العربية المشتركة (القابضة والاستثمارية) في شتى الأنشطة المختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الشركة العربية للاستثمار (الرياض).
- الشركة العربية للثروة الحيوانية.
- الشركة العربية للتعدين.
- الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب).
- الشركة العربية للاستثمارات الصناعية.

٣ - ظهور انجازات محدودة وضئيلة تقوم بها المشروعا ت المالية العربية - الدولية المشتركة (الشركات القابضة على وجه الخصوص)، في مجال انشاء مشروعات مشتركة جديدة داخل الوطن العربي وخارجه، ومن أهم الانجازات التي تستحق الذكر في هذا المجال ما يلي:

- انجازات شركة «بي. سي. سي. اي» القابضة، لوكسمبورغ.

- انجازات يوباك نذرلاند (هولندا) بي. في.
- انجازات البنك الاسلامي للتنمية (جدة).
- الشركة القابضة العربية - الأوروبية.
- دار المال الاسلامي.

وللاجابة عن السؤال السابق الخاص بالترويج للمشروعات العربية المشتركة، يلاحظ من واقع التجربة العربية عدم وجود اجابة قاطعة لكل الحالات والمشاريع، حيث تختلف تجارب الترويج من مشروع إلى آخر تبعاً لظروفه وامكاناته، وجدواه، ومقره، ورأسماله، والجهة الداعية له. ونستطيع بكثير من الايجاز، ان نذكر ما يلي كنماذج للاجابة عن هذا السؤال:

١ - هناك العديد من المشروعات العربية المشتركة والدولية المشتركة المتعددة الاطراف (الخاصة، والمختلطة، والعامة)، التي لها وزنها في المشروعات العربية المشتركة، ويبلغ رأس مال بعضها ٧٥٠ مليون دولار امريكي، تم تنفيذها باكتتاب مغلق في اطار مجموعة من المستثمرين، ولم تعدّ لها دراسات جدوى، ولا برامج ترويجية، لأن افكار تأسيسها تبعت في اطار مجموعة من الفعاليات الاقتصادية (افراد، اجهزة عامة، شركات خاصة، مصارف اعمال)، تعرف بعضها البعض، ولها عمليات سابقة نفذتها عبر ميكانيكية انظمتها المتشابهة داخل الحدود العربية والدولية، واصبحت اشبه ما يكون بـ «الشلة» أو «الفريق» المتجانس، القادر على تنفيذ أي فكرة تلقى الاستحسان والقبول من أعضاء المجموعة.

٢ ـ هناك العديد من المشروعات العربية المشتركة والدولية المشتركة، المتعددة الأطراف والضخمة، التي نفذت باكتتاب عام، ومن قبل قاعدة عريضة غير متعارفة من المستثمرين، ووظف بالمشروع الواحد منها مئات الملايين من الدولارات الامريكية دون دراسة وترويج، لأن افكارها نبعت من افراد ومؤسسات ومصارف وشركات قابضة، لها ثقلها المالي الكبير على المستويين المحلي والدولي.

وكل المطلوب في مثل هذه الحالات هو تجميع مجموعة من المؤسسين من ذوي السمعة الحسنة، والامكانات المالية المعروفة في السوق، والاعلان عن رغبتهم في انشاء مشروع مشترك ببيان مدفوع بالصحف المحلية، يتم به اعطاء لمحة موجزة عن اسم المشروع، وأهدافه ورأسماله، وتاريخ بدء الاكتتاب، واغلاقه.

وقد تم اتباع هذا الأسلوب كثيراً في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات، وفاقت نتائجه في بعض الحالات كل التوقعات، فمثلاً تمت تغطية اكتتاب بنك البحرين[٥] الدولي ٧٨ مرة، اكتتب بها الكويتيون وحدهم بأكثر من مليار و ٨٧٥ مليون سهم، مع انه قد طرح للاكتتاب العام ٢٨ مليون سهم فقط بمعدل دولار لكل سهم[٦].

ومثل هذا الأمر حصل أيضاً عند تأسيس شركة مركز الخليج المالي، التي حدد رأسمالها عند التأسيس في عام ١٩٧٩ بـ ٢٠٠ مليون درهم امارات، موزعة على ٤٠ مليون سهم، القيمة الاسمية للواحد

منها ٥ دراهم، وقد اكتتب المؤسسون بثلاثين مليون سهم، وطرح الباقي للاكتتاب العام، حيث تغطت ١٤٠٠ مرة تقريباً[٧].

٣ ـ إن الأغلبية المطلقة من المشاريع العربية الثنائية العامة قد تم تأسيسها دون دراسة وترويج، حيث املتها ظروف التعاون الثنائي وتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية ما بين الطرفين المعنيين.

أما بالنسبة إلى المشاريع الثنائية الخاصة المقامة ما بين طرفين في دولتين مختلفتين، فالأمر سهل اذا توافر المال لدى كلا الطرفين، وكانت بينهما علاقات عمل سابقة، أما إذا توافر المال عند أي من الطرفين، فيضطلع الطرف الآخر باعداد الدراسات الأولية للمشروع ومهام ترويجه والبحث عن الطرف الأول لجذب المال اللازم لتنفيذه في موقعه الملائم.

٤ ـ هناك العديد من المشاريع العربية الخاصة المتعددة الأطراف، قد تم تأسيسها من خلال الدراسة والترويج، وبخاصة تلك المشاريع التي نبعت أفكارها في بلدان «العسر»، حيث أعدت لها الدراسات اللازمة من قبل الاجهزة المعنية (أو بالاعتماد على بيوت المشورة وبعض الوكالات الدولية)، وبررت صلاحية اقامتها وعقدت لها البرامج الترويجية على جميع المستويات بما فيها عقد المؤتمرات والندوات الاقليمية (كما تم في الجمهورية العربية اليمنية، والأردن، وتونس، ومصر)، واعطيت لها المزايا الكثيرة لاغراء أصحاب الأموال (أفراد، حكومات، مصارف وشركات قابضة) بالمساهمة فيها وتنفيذها.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن اغلبية بلدان العسر العربية، قد قطعت شوطاً كبيراً على المستوى الرسمي في مجال اجتذاب المشاريع المشتركة والترويج لاقامتها على أراضيها، بإصدارها تشريعات خاصة تشجع الاستثمار الاجنبي، وتدفق رؤوس الأموال العربية النفطية اليها، واقامة المناطق الحرة المعفاة من الضرائب.

٥ ـ أقيمت بعض المشاريع العربية المشتركة (والعربية ـ الدولية المشتركة) المتعددة الأطراف، بناء على قرار سياسي من الدول المعنية، ولم يتم اقرار دراسات لاثبات جدواها، وتمت المساهمة بها باكتتاب مغلق من قبل الدول المعنية دون ترويج أو حتى دون اعلام. ومن هذه المشاريع: البنك الاسلامي للتنمية، الذي طرحت فكرة انشائه في بداية عام ١٩٧١، عند انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في كراتشي. وفي آب / أغسطس ١٩٧٣، عقد وزراء مالية الدول الاسلامية مؤتمراً في جدة، وأصدروا بياناً قرروا فيه انشاء هذا البنك.

٦ ـ هناك بعض المنظمات العربية المتخصصة والشركات القابضة والاتحادات النوعية، التي تعمل ضمن مناهج محددة في مجال المشروعات العربية المشتركة، وتستكشف فرص المشاريع الجديدة ودراستها، وانتقائها، والترويج لها على شتى الأصعدة والقطاعات.

وأهم أمثلة يمكن تبيانها في هذا السياق ما يلي:

أ ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية

يرتبط نشاط هذه المنظمة بالترويج للمشروعات العربية المشتركة، بمجموعة انشطة متعلقة بالبحث والتحفيز واقناع الأطراف المعنية بالمشروع (أو مجموعة المشاريع)، بهدف الدخول والمساهمة في المشروعات الاستثمارية المشتركة، بالتعاون مع الدول والمؤسسات المالية والاستثمارية ورجال الأعمال والمستثمرين الأفراد، الذين تتوافر لديهم الرغبة والقدرة على توفير رأس المال اللازم، بالشروط التي تتفق مع الدراسة المعدة عن المشروع، ومع توقعات اطراف العلاقة الاستثمارية(٨).

ويقوم دور المنظمة في هذا المجال بشكل عام على ثلاثة مرتكزات رئيسية هي:

(١) مرتكز تحديد فرص الاستثمار الصناعي وبلورة افكار مشاريع صناعية واضحة المعالم.

(٢) مرتكز اعداد دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية للمشروعات المروج لها، للتحقق من أنها متوافقة مع أهداف ومصالح الأطراف المعنية، وانها سليمة وصالحة للتنفيذ من الناحية الفنية.

(٣) تقديم خدمات فنية لأطراف العلاقة الاستثمارية (مثل التعريف بالأوضاع الاستثمارية في البلدان العربية، وتقديم مساعدة في اختيار ووضع الصيغ القانونية والأنظمة الادارية للمشروع)،

والمساعدة في المفاوضات التي تجري بين اطراف العلاقة الاستثمارية للتوصل إلى اتفاق حول تنفيذ المشروع.

وتقوم المنظمة على أساس هذه المرتكزات الثلاثة في مجال الترويج، بالتركيز على محورين رئيسين من محاور الترويج، وهما:

- محور ايجاد جهات تتبنى فكرة المشروع، كالبلدان العربية، والشركات العربية الاستثمارية، ومؤسسات وشركات التمويل العربية، ورجال الأعمال والمستثمرين العرب.

- محور الترويج للحصول على تمويل للمشروع المروج له، من خلال البحث عن ممولين ورجال أعمال ومؤسسات تساهم في المشروع، والبحث عن مؤسسات مالية (بنوك، وشركات استثمارية، هيئات حكومية)، ومؤسسات دولية لتقديم قروض للمشروع في ضوء خطته المالية[٩].

ب ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تتبع هذه المنظمة في سعيها هذا اسلوباً يتلخص بقيامها باستكشاف الفرص الاستثمارية للمشاريع المشتركة، واعداد دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية وغيرها من الدراسات والمسوحات الميدانية والمكتبية الأخرى الضرورية.

وتضطلع بهذه المهام كلها ادارة خاصة بالمنظمة للمشاريع (تشاركها تارة بعض الادارات الأخرى وطوراً بعض اللجان أيضاً)،

اذ يندر اعتماد المنظمة على بيوت الخبرة والمشورة في هذا المجال.

وتنبع «افكار» المشاريع المشتركة في اطار المنظمة من مصادر كثيرة منها: مجلس وزراء المنظمة، والأمانة العامة للمنظمة، وندوات ومؤتمرات المنظمة ولقاءاتها الفنية.

وبعد أن تحدد المشاريع «كأفكار» عامة يصاغ لها مبررات اولية، وتثبت في برنامج عمل المنظمة، وميزانياتها السنوية، وتحدد جداول زمنية لاعداد دراساتها، والمسوحات الميدانية (التسويقية وغيرها) اللازمة لها، وما يتبعها من زيارات ومقابلات للجهات المختصة في الدول الأعضاء واحياناً في بقية الأقطار العربية.

وبعد ذلك يتم عرض دراسات الجدوى الأولية على مجلس وزراء المنظمة ولدى موافقته على نتائجها، يتم اعداد دراسة الجدوى التفصيلية التي تعرض عليه أيضاً لابداء الرأي، وفي حال موافقته على نتائجها، يتم البدء بالاجراءات التنفيذية للمشروع. وتتلخص: باعداد اتفاقية التأسيس، والنظام الأساسي للمشروع، ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد، واعلان تأسيس الشركة، وبدء ممارستها أعمالها مستقلة عن المنظمة ضمن اهدافها المحددة[١٠].

ويلاحظ هنا أن الدور الترويجي للمنظمة يتكون من عدة حلقات متصلة، فهي من ناحية ترويج لـ «فكرة» المشروع في اطار مجلس وزراء المنظمة، لنيل رضاه وموافقته على ادراج المشروع في ميزانية المنظمة وبرامج عملها، كما تروّج لدراسات المشروع المتلاحقة، في

اطار المجلس وعلى مستوى الأجهزة المسؤولة العليا في الدول الأعضاء.

غير ان العملية الترويجية لا تتسع لتبلغ الأفراد وجمهرة المستثمرين، لجذبهم للاكتتاب في مشاريع المنظمة والمساهمة فيها، لأن قرار مشاركة الدول الأعضاء، تتخذ على مستوى الحكومات التي تساهم بها باسمها أو باسم شركاتها النفطية الوطنية.

ج ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

وتتشابه تجربته مع تجربة الأوابك من حيث استكشاف الفرص الاستثمارية للمشاريع المشتركة، وانتقائها، واعداد الدراسات اللازمة لها، غير أنه يقوم زيادة على ذلك، بتطوير منهج وأساليب اقامة وعمل المشروعات العربية المشتركة.

ومن منجزاته التطويرية في هذا الشأن: اعداد مشروع برنامج محدد لمراحل وصيغ التنسيق والتكامل الصناعي العربي، ومشروع اتفاقية نظام قانوني موحد للشركات العربية المشتركة، يقوم المجلس بالترويج له منذ عدة سنوات.

د ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

ويتلخص دورها بعقد الندوات والمؤتمرات، واعداد البحوث والتقارير، واتخاذ القرارات بشأن المشاريع المشتركة في اطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنها القرار الذي اتخذه (في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في تونس خلال شهر شباط/فبراير ١٩٨٣)، بشأن

اعتماد منهج برمجة المشروعات العربية المشتركة المتكاملة في اطار شمولي، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وعلى الأخص في ميدان الأمن الغذائي.

هـ ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

وله دوره المهم في تحديد واعداد المشاريع العربية المشتركة والترويج لها، من خلال برنامج تعاون بينه وبين هيئة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تم بموجبه توقيع وثيقة اقامة برنامج اقليمي، قام منذ مطلع عام ١٩٧٦ وحتى نهاية عام ١٩٨١ بعمليات[١١] كثيرة منها: عمليات ذات صفة شمولية للمساندة في تحديد المشروعات العربية المشتركة، واجراء الدراسات السابقة للاستثمار، واجراء عمليات ذات صفة تحضيرية تتناول اجراء دراسات مسح ميدانية ومكتبية لإعداد مشروعات اقليمية ضمن اطار قطاعات الأولوية المنصوص عليها في وثيقة البرنامج، وعمليات محددة تتركز في اعداد دراسات ما قبل الجدوى، ودراسات الجدوى التفصيلية لمشروعات عربية مشتركة معتمدة، تتمتع بدعم الحكومات المعنية ومساندتها[١٢].

و ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

ولها دورها الترويجي الكبير في مجال الاستثمارات العربية والمشاريع المشتركة بشكل عام من خلال:

(١) توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين حول امكانات

الأسواق العربية في التمويل، وكيفية التعامل مع تلك الأسواق وكيفية التحضير الجيد للدخول فيها[١٣].

(٢) توفير الضمان للمستثمر العربي، وتشجيعه على المساهمة في الاستثمارات العربية ومشاريعها المشتركة وغيرها، وذلك بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.

(٣) ممارسة اوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان، وبخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار واوضاعها في البلدان العربية، وتعريف المستثمرين العرب بالمشاريع التي تبحث عن تمويل، مما يساعد الاستثمارات العربية على الانتشار في البلاد العربية.

ز ـ الشركة العربية للاستثمار[١٤]

تقوم هذه الشركة بدور المحفز والمستثمر وبأدوار متنوعة في المشروعات المشتركة (أو غيرها)، بما فيها ايجاد افكار جديدة خاصة بها، والمساهمة في دراساتها وتقويمها فنياً واقتصادياً، وكذلك ترويج هذه الأفكار وفرصها الاستثمارية للمستثمرين العرب من القطاعين الخاص والعام للمشاركة في تنفيذها. وتقوم هذه الشركة في العادة بنشاطاتها بالتعاون مع بعض الشركاء، وعلى الأقل شريكين في كل مشروع تقوم به، يقدم أحدهما الخبرة الفنية المتمثلة بالنواحي الهندسية و/أو التسويقية، ويكون الآخر في العادة شريكاً محلياً من البلد المضيف للمشروع المقترح. وقد يكون احد الشركاء من الجهات

الحكومية، أو إحدى الشركات الاستثمارية التابعة للقطاع الخاص في أحد البلدان العربية المنتجة للنفط.

ح ـ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للأقطار العربية[١٥]

يسعى هذا الاتحاد الى الترويج للمشروعات العربية المشتركة من خلال بحوثه وتقاريره وندواته ومؤتمراته، التي يعقدها و/أو يساهم فيها.

وفي مجال عمله الترويجي هذا، دعا إلى عقد مؤتمرات لرجال الأعمال والمستثمرين العرب بالاشتراك مع كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لبحث أمر انشاء مشاريع عربية مشتركة جديدة.

ط ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»[١٦]

تعنى هذه الشركة بترويج المشروعات العربية المشتركة، بصفتها مؤسسة استثمارية اقليمية مختصة بإنشاء المشروعات في مجال الصناعة النفطية[١٧]، والصناعات الأخرى المكملة والمتممة للنفط. وتتعدد مهمتها الترويجية هذه تبعاً لتعدد مراحل اعداد المشروعات، بدءاً بتحديد المشروع وتقويمه وانتهاء بتنفيذه.

ويتم في المراحل الأولى تقويم مبدئي لتصور المشروع. وتضطلع ادارة مشروعات الشركة في هذه المرحلة، بمهمة فحص صلاحية

العوامل الرئيسية ومقومات المشروع بدقة، لتحديد ما اذا كانت التصورات الأساسية للمشروع تبرر مواصلة التمحيص الدقيق فيه. وإذا ما كان التقويم ايجابياً، فإن الشركة تبدأ بإعداد دراسة الجدوى المفصلة. وفي هذا المجال، تستقطب الشركة الخبرة المتخصصة اللازمة للمشروع قيد النظر، بما يعزز طاقات الشركة. وتعمل الشركة في هذه المرحلة بصورة وثيقة مع عدد من بيوت الخبرة في عدة مجالات من انشطة المشروعات. ويتم فحص متطلبات السوق مع تقويم التقنيات المختلفة، وصولاً إلى التوصية بالأفضل واختيار عدد من المواقع المحتملة للتنفيذ. وتقوم ادارة التمويل والاستثمار في النهاية بوضع المتطلبات المالية للمشروع، وذلك بالاعتماد على تجاربها الواسعة في مجال تمويل المشروعات.

وتحرص «ابيكورب» على أن تكون دراسة الجدوى شاملة في محتواها، وتبحث جميع التفاصيل العملية وتعكس الواقع الفعلي للمشروع. ولتحقيق هذا الهدف، يتم تعميم عدد من السيناريوهات المختارة، بناء على العديد من الزيارات الميدانية والمحاكاة بالحاسب الآلي بغرض التقويم المقارن للمشاريع المختلفة. وفي ختام دراسة الجدوى يجري تقويم دقيق لصلاحية المشروع في ضوء ما توصلت اليه الدراسة، وذلك بفحص جميع جوانب المشروع ومراجعة مختلف تفاصيل الدراسة وافتراضاتها ونتائجها. واذا ما اثبت المشروع جدواه، توضع له خطة عمل تحتوي عادة على الخطوات اللازمة لتنفيذه، بما في ذلك المفاوضات مع حكومات الدول التي يحتمل أن

تستضيف المشروع والمقاولين، وربما مع شركاء أجانب.

وبما أن «ابيكورب» شركة قابضة، فهي لا تتدخل عادة في العمليات اليومية للمشروع المزمع انشاؤه، وبمجرد الانتهاء من مراحل التشغيل التجريبي تحال ادارة المشروع إلى شركة جديدة. وعن طريق المساهمة في رأس المال، يتم تمثيل «ابيكورب» في مجلس ادارة الشركة المالكة للمشروع. ونتيجة لمساهمة «ابيكورب» في رؤوس اموال مثل هذه المشروعات، فإنها تكون في وضع مميز يؤهلها لترويج هذه المشروعات. ولتحقيق أهدافها، تقوم «ابيكورب» بمنح الشركة الجديدة القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل. وبمنح القروض طويلة الأجل، والاستعداد للمساهمة في رؤوس اموال المشروعات، تكون «ابيكورب» في موقف قوة كمؤسسة استثمارية في القطاع النفطي[١٨].

هوامش الفصل الثاني

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية**، اشرف على عملية الحصر والاعداد سميح مسعود (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٤).

(٢) ظهر للكاتب حتى الآن عدة نتائج رقمية في هذا الشأن، نشرت في بحوث وأوراق عديدة، استهدفت اعطاء صورة رقمية تبين واقع حال المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة.

(٣) اعتمد الكاتب في هذا الجزء من البحث على مقالة بعنوان: «حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٢، العددان ٣ ـ ٤ (١٩٨٦)، ص ٧١ ـ ١١٩.

(٤) يعتمد الكاتب في هذا الجزء من البحث على نتائجه المدونة في مقدمة: **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية**.

(٥) اول مشروع خليجي مشترك يؤسس بين بلدان الخليج العربي في ظل مجلس التعاون الخليجي.

(٦) **القبس** (الكويت)، ٢٠/١/١٩٨٢.

(٧) **الاقتصاد والأعمال** (بيروت)، (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧)، ص ٢٠.

(٨) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «منهجية الاعداد والترويج للمشروعات الصناعية العربية المشتركة ودور رجال الأعمال والمستثمرين العرب،» ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الكويت، ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، ص ٢٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(١٠) ينتهي دور المنظمة مع ابتداء عمل المشروع العربي المشترك المنبثق عنها، غير ان ثمة لجنة للتنسيق، في عضويتها المنظمة والشركات المنبثقة عنها، تجتمع مرتين في كل عام، ويتابع من خلالها عمل هذه الشركات وانجازاتها ومعوقاتها وتحديد افضل السبل لحل ما يعترضها من مشاكل وعوائق.

(١١) حصل الصندوق نتيجة هذه العمليات على بيانات ومعلومات خاصة عن ٢٤٠ مشروعاً عربياً مشتركاً وقطرياً، تم استخلاص حوالى ١٠٠ مشروع منها لاجراء المزيد من التحريات المكتبية والميدانية بشأنها. وبانتهاء عام ١٩٨١ بلغ عدد دراسات المشروعات التي تناولها نشاط البرنامج الاقليمي ٣١ دراسة، منها ١٦ دراسة منجزة، و ٩٥ دراسة قيد الاعداد، بينما توقفت ٦ دراسات لأسباب وظروف خارجة عن ارادة البرنامج الاقليمي.

(١٢) ميرفت بدوي، «تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢** (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢).

(١٣) تقوم بهذه المهمة من خلال تنفيذ حلقات دراسية في البلدان العربية، عقدت أول حلقة منها في صنعاء في الفترة من ٢٣ - ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٢.

(١٤) هناك ايضاً شركات استثمار عربية كثيرة لها دورها الترويجي الفعّال للمشروعات العربية المشتركة، منها الشركة العربية للثروة الحيوانية، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية، والهيئة العربية للاستثمار الزراعي، وعدد كبير من الشركات العربية القابضة.

(١٥) هناك اتحادات نوعية عربية كثيرة تنص اتفاقات تأسيسها على اقامة المشاريع العربية المشتركة أو الترويج لها، وما زالت تجاربها في بداية الطريق، ويتوقع لبعضها مستقبل في هذا المجال وبخاصة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

(١٦) مشروع منبثق عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

(١٧) توجه «ابيكورب» استثماراتها الى الصناعات النفطية الأساسية كبيرة الحجم، التي تتطلب رأس مال كبيراً، وتعتمد على التقنيات المتطورة، كما تهتم أيضاً بالصناعات الكيماوية الوسيطة، أمّا الصناعات اللاحقة للانتاج والصناعات التحويلية، فتحظى بقدر اقل من الأولويات.

(١٨) حسام الببلاوي، «المشروع العربي المشترك لانتاج الزيوت الأساسية: نظرة شاملة،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٤ (١٩٨١)، ص ٧٠ و ٧١.

الفصل الثالث
دور المشروعات العربية المشتركة وأهميتها في العمل الاقتصادي العربي المشترك

يتضح مما تقدم، أن العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال المشروعات العربية المشتركة، قد أكّد وجوده من خلال اقامة عدد من هذه المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، تشكّل في وقتنا الحاضر ظاهرة اقتصادية لها أهميتها الكبرى في الوطن العربي.

واتضح لنا فيما سبق، أن اجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة (العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية) قد بلغ في بداية عام ١٩٨٦، ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي، تمثلت في أغلبها رؤوس الأموال المدفوعة لهذه المشروعات.

ويعتبر تجميع هذه الأموال (مع ضآلتها مقارنة بالامكانات المالية العربية)، واستثمارها في المشروعات المشتركة، انجازاً مهماً وملحوظاً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذا ما قورن ذلك

بانجازات البلدان العربية في هذا المجال، قبل عقدين أو ثلاثة من الزمن.

والمشروعات بهذا المعنى صورة من صور التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، تم بها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في بلدان عربية غير البلدان التي تتبعها، كما أدّت إلى تعاون المال العربي والموارد الطبيعية العربية مع قدر من العناصر البشرية الفنية وغير الفنية من بلدان عربية مختلفة.

كذلك أدّت، كما قال د. محمد لبيب شقير، إلى فتح الباب أمام عملية اكتساب العرب للخبرة التي تأتي «بالتعلم من خلال التجربة والممارسة» في إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها، وأمام تدريب اعداد من العمالة العربية في بعض الفروع والأنشطة التي تعاني من نقص العمالة ذات الكفاءة»[1].

وإذا أردنا أن نعبر عن دور المشروعات العربية المشتركة وأهميتها في العمل الاقتصادي العربي المشترك، كان سؤالنا: ما هي آثارها التكاملية على اقتصادات البلدان العربية؟ وهل استطاعت توفير التشابك فيما بينها وزيادة القدرة الانتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة؟

والمسألة التي تنشأ الآن: أي اتجاه علينا أن نتخذه في هذا السياق؟ هل هو اتجاه دراسة الأرقام والحسابات الختامية السنوية للمشروعات التي يمكن أن تبيّن أرباحها وعناصر مواردها وأنواع استخداماتها[2]؟

أم الاتجاه، وإلى أي حد، نحو تحديد الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة، وتأثيرها المباشر على التكامل الاقتصادي العربي عموماً، سواء من منظور الامكانات والموارد الاقتصادية التي تستخدمها (كالموارد المالية ومستلزمات الانتاج والقوى العاملة)، وتحصل عليها من مشروعات في بلدان عربية مختلفة، أو من منظور العملية الانتاجية نفسها التي تقوم بها تلك المشروعات وتعمل من خلالها على توزيع القيمة المضافة، والاستثمارات، والمبيعات بين البلدان الأطراف في إنشاء تلك المشروعات؟

ومهما يكن من أمر، فإنه يجب أن نتذكر الملاحظات التالية حين نظر إلى السؤال السابق:

١ ـ قلة توافر البيانات الضرورية لقياس منافع المشروعات العربية المشتركة وآثارها التكاملية، كما أن المتوافر منها ليس أكثر من تقارير عامة لا تعطي تفصيلات كمية تحليلية لنشاط هذه المشروعات ونتائج أفعالها. ولهذا، ليس لدينا في الأدبيات الاقتصادية العربية أي دراسات تقويمية[٣] جامعة لأداء المشروعات العربية المشتركة وآثارها التكاملية، باستثناء محاولات لتقويم عيّنة من المشروعات المختارة، تلفت النظر وتستحق التقدير، وهي تشتمل على دراستين أجرى أولاهما د. عبد الوهاب حميد رشيد في عام ١٩٧٨[٤]، وتوصل بها إلى نتيجة مؤداها: «ان الآثار التكاملية للمشروعات موضوع التقييم، رغم ممارسة نشاطها، تعتبر غير منظورة، وأن تلك النسبة من الآثار التي تحققت على

مستوى الأطراف المساهمة في مجال توزيع القيمة المضافة تعود إلى المشاركة في الموارد المالية»[٥].

أما الدراسة الثانية، فقد قام بها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول تقويم الشركات العربية المشتركة المنبثقة عنه، ومدى تحقيقها لأهدافها، وحصرت آثار هذه الشركات العامة المتعلقة بانسياب رؤوس الأموال وانتقال القوى العاملة والخبرات الفنية بين الأقطار العربية، وتوفير جميع عناصر الانتاج ومستلزماته لإقامة مشروعات، لا تستطيع بعض الأقطار العربية بمفردها القيام بها. وتطرقت إلى آثار هذه الشركات على المستوى القومي، واعترفت ضمناً في هذا الشأن «بأنها ما زالت تتفاعل ضمن أطر محدودة الأبعاد، لا تستطيع أن تواجه التحدي الشاق المتمثل بالوضع الاقتصادي العربي الحالي، وأن تعجل بتكامله وتنميته خلال مدة قصيرة من الزمن، مما يستتبع توافر المزيد من الزمن والتجارب لتظهر آثارها التكاملية في الاقتصاد العربي»[٦]. وهذه النتيجة لا تقلل من أهمية المشروعات العربية المشتركة، لأن البلدان العربية نفسها، بكل جهودها التنموية القطرية، وما أفرزته من مشروعات حتى الآن، ما زالت مشروعاتها القطرية ضئيلة في مردودها، وتتفاعل ضمن أطر محدودة-الأبعاد أيضاً، وهي غير قادرة على إرساء قواعد للتشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية القطرية. وأكبر مثال على ذلك أن اقتصادات أغلب البلدان النفطية العربية ما زالت وحيدة الجانب، ولم يفلح أغلبها حتى الآن في وضع الميكانيكية الصحيحة لدمج النفط في اقتصاداتها القطرية، بشكل يساعد على ايجاد اعتماد متبادل بين النمو في قطاع النفط وبقية القطاعات الأخرى.

٢ ـ انخفاض الأهمية العددية والرأسمالية للمشروعات العربية المشتركة القائمة، حيث إنها ما زالت دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع حجم التحديات التنموية العربية. ولا تمثل استثماراتها سوى نسبة ضئيلة جداً من حجم الأموال المطلوب توظيفها في شتى القطاعات الاقتصادية، حتى تستطيع دفع عجلة التنمية العربية قدماً إلى الأمام، وزيادة التكامل بين الاقتصادات العربية، وإقامة مساحات واسعة من التشابك والترابط والمصالح المشتركة(٧). وجملة القول، إنه من السابق لأوانه الآن تبيان الأثر التكاملي للمشروعات العربية المشتركة، لأنها ما زالت في مراحلها الأولى تحاول جاهدة أن تجد مسارها في خضم المصالح والاتجاهات العربية المتضاربة، وتحتاج إلى مزيد من الوقت والتجارب لتظهر آثارها التكاملية في الاقتصادات العربية، شريطة أن تعمل البلدان العربية على:

- المساهمة في حل مشاكل المشروعات العربية المشتركة والتغلب على المعوقات التي تواجهها وتحد من مفعولها، وهي كثيرة وخطيرة سنجيء على ذكرها في صفحات لاحقة.

- دعم المشروعات العربية المشتركة القائمة، وتوسيع قاعدتها وتنويعها في القطاعات المفعمة بالإمكانات الكبيرة القادرة على التعجيل في الخطوات التنموية العربية، بما يتلاءم ومتطلبات الوطن العربي وإمكاناته.

- زيادة حجم الأموال العربية المستثمرة في المشروعات العربية

المشتركة، لتتمكن من تطوير أعمالها وزيادة مفعول آثارها، خصوصاً أن أهميتها الرأسمالية ضئيلة ولا تتلاءم إطلاقاً مع ضخامة الموارد المالية العربية، ولا مع التحديات العربية التنموية، وبخاصة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات التحويلية.

وحسبنا أن ندرك في هذا الشأن، أن أزمة الغذاء العربي[٨]، بتحدياتها وانعكاساتها والفجوة الغذائية التي تفرزها، لا يمكن حلّها بالمشروعات العربية المشتركة القائمة في القطاع الزراعي، ولا بد لحلها من اقامة مئات المشروعات العربية المشتركة، واستثمار عشرات المليارات من الدولارات من أجل زيادة المساحة المزروعة ورفع الغلة الانتاجية، وإنشاء الصناعات الزراعية الأمامية، واتباع العلوم والمناهج الزراعية الحديثة.

ويكفي أن نذكر في هذا المقام، مذكرة فريق الأمن الغذائي العربي التي قدمت لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحادية والأربعين[٩]. وبيّنت أن المنظمات والمؤسسات والحكومات العربية المختلفة، قد اقترحت ١٧٦ مشروعاً للأمن الغذائي العربي، تم اختيار ١٠٣ منها بكلفة ٢٦,٨٤٠ مليار دولار أمريكي. وقد اختار الفريق ٩٣ مشروعاً منها صنفت في فئتين، مشروعات تحظى بالمقام الأول وعددها ٧٦ مشروعاً بكلفة ٦٧٩٦ مليون دولار، ومشاريع ذات أفضلية ثانية وعددها ١٧ مشروعاً بكلفة ٢٤٤١ مليون دولار أمريكي. هذا غيض من فيض، وهناك مشروعات أخرى كثيرة لا بد من اقامتها على أساس التعاون الجماعي المشترك، حتى تتمكن

البلدان العربية من التغلب على مشاكل الأمن الغذائي في الأمـدين القصير والطويل.

والآن بعد هذه الملاحظات العامة الضرورية حول صعوبة تحديد الآثار التكاملية للمشروعات العربية المشتركة، يحسن بنا القـول إن النتائج السابقة لا تثنينا بأي حال من الأحوال عن توجيه العناية إلى كثير من الشواهد والأدلة العملية التي تعكس نجاح بعض المشروعات العربية المشتركة، وعلو آدائها وقدرتها على تحقيق درجة عالية ومقبولة من التعاون الاقتصادي العربي.

وأهم هذه الشواهد والأدلة ما يلي:

١ ـ تحقيق نوع من التكامل المالي بين البلدان العربية، من خلال اقامة مجموعة من الشركات المشتـركة الاستثـمارية التي تعمـل على استثمار أموالهـا في البلدان العربيـة في مشروعـات انتاجيـة في شتى القطاعات. ويكفي أن نذكر في هذا الشأن، الشركات الاستثمارية التالية:

أ ـ **الشركة العربية للاستثمار**: التي أسست في تموز/ يوليـو ١٩٧٤، كشركة عربية تساهم فيها حكومات خمسة عشر بلداً عربياً[١٠]، بهدف استثمار الأموال العربية لتنمية الموارد العربية، بالقيام بالمشروعات الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، بما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وقد ازداد رأسمالها

المصرّح به من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٥ مليون دولار، ومن ثم إلى ٣٠٠ مليون دولار. وبلغ رأسمالها المكتتب به في نهاية عام ١٩٨٦، ٢٩٠,٥ مليون دولار أمريكي، والمدفوع للعام نفسه؛ ٢٨٨,٧٧٤ مليون دولار أمريكي، ومجموع حقوق المساهمين للعام نفسه، ٣٦٠,١٦٨ مليون دولار أمريكي.

وقد حرص مؤسسو هذه الشركة على تحديد أغراضها بوضوح في نطاق تنمية الاستثمارات العربية وتعبئة الموارد العربية، بهدف تحقيق النفع الاقتصادي للوطن العربي، وذلك من خلال قيام الشركة بتأسيس أو المساهمة في تأسيس المشروعات الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، بما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي[١٢].

وقد تمكنت الشركة حتى نهاية عام ١٩٨٦، كما هو مبيّن في الجدولين التاليين: (٣ ـ ١) و (٣ ـ ٢)، من المساهمة في ٢٥ مشروعاً موزعة في عشرة أقطار عربية، بلغ إجمالي ارتباطاتها في هذه المساهمات ١٥٣,٦ مليون دولار أمريكي[١٣]، وتشمل عدة قطاعات اقتصادية كما هو موضّح في الجدول رقم (٣ ـ ٢).

جدول رقم (٣ ـ ١)
المساهمات التفصيلية المباشرة للشركة العربية للاستثمار
في نهاية عام ١٩٨٦

البلد	اسم الشركة	نسبة المساهمة (نسبة مئوية)
الاردن	بنك الاستثمار العربي الاردني	١٠
	شركة مصانع الزجاج الاردنية	١٠
	شركة مصفاة البترول الاردنية	٦
	شركة مصانع الورق والكرتون الاردنية	٢٧
	الشركة الاردنية لتصنيع وانتاج الخشب	٢٠
تونس	شركة اسمنت أمينت تونس	٣٣
	البنك القومي للتنمية السياحية	٤,٤
	شركة المرجي لتربية الماشية وتنمية الزراعة	١٨
	شركة التنمية والاستغلال الفلاحي للشمال	١٠
	شركة ألبان الشمال الغربي	٣٥
السعودية	الشركة السعودية للخدمات الفندقية	٢٠
	شركة مصنع المحاليل الطبية	١٢
السودان	شركة سكر كنانة	٧
سوريا	الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة	٢٠
العراق	الشركة العربية لكيماويات المنظفات	٦
مصر	الشركة العربية ـ الدولية للتأمين	١٠
	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٣

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ١)

البلد	اسم الشركة	نسبة المساهمة (نسبة مئوية)٪
المغرب	شركة اسمنت تمارة	١٨
	البنك الوطني للانماء الاقتصادي	٢
	شركة سليلوز المغرب	٢٦
	بنايات معدنية وصناعات ميكانيكية	٣١
موريتانيا	الشركة العربية لمعادن انشيري	٧,٥
اليمن العربية	شركة مأرب للدواجن	١٠,٥
شركات مشتركة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	٢
	الشركة العربية للتعدين	١

المصدر: الشركة العربية للاستثمار، «تقرير مجلس الادارة الثاني عشر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٦/٢/٣١»، ص ٣.

وبلغ إجمالي ارتباطات القروض الجديدة للشركة خلال عام ١٩٨٥، ١٠٤ ملايين دولار أمريكي، منها ٧٠ مليون دولار أمريكي في نطاق تمويل الصناعات الجديدة والمشاريع التنموية في البلاد العربية(١٤). كما قامت الشركة خلال العام نفسه بـ (٤٨) عملية تمويل تجاري موزعة على ستة بلدان عربية، بلغت قيمتها ٧٢ مليون دولار أمريكي في مجال تمويل الواردات والصادرات للبلدان العربية(١٥).

ومن المشاريع المهمة التي تساهم فيها هذه الشركة، مشروع سكر كنانة في السودان الذي يعتبر أحد أضخم مشروعات السكر في العالم، وهو مشروع زراعي صناعي متكامل، يقوم على استغلال رقعة كبيرة

جدول رقم (٣ ـ ٢)
إجمالي المساهمات المباشرة للشركة العربية للاستثمار
في نهاية عام ١٩٨٦

المجال	عدد المشروعات	الارتباطات بالمساهمة المباشرة (مليون دولار)	النسبة المئوية
الصناعات الزراعية	٦	٧٠,١	٤٥,٦
الفنادق والسياحة	٤	٢٦,٥	١٧,٣
الصناعة	٧	٢٧,٩	١٨,٢
الطاقة والمعادن	٣	١٨,٠	١١,٧
البناء ومواد البناء	٢	٨,٤	٥,٤
المؤسسات المالية	٣	٢,٧	١,٨
الاجمالي	٢٥	١٥٣,٦	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠.

من الأرض مساحتها ٨١ ألف فدان، ويضم مصافي للتكرير بطاقة انتاجية ٣٣٠ ألف طن سنوياً، وقد تجاوزت تمويلاته ٧٠٠ مليون دولار. ويعتبر هذا المشروع بشكل عام تجسيداً حياً لفكرة التعاون التي تقوم على الربط الأمثل بين ثلاث حلقات، الأولى منها تتعلق باستخدام الموارد والامكانات الطبيعية للسودان (الرقعة الزراعية، والمياه الوفيرة)، وتختص الثانية باستقدام التكنولوجيا الصناعية المتطورة، وتنحو الثالثة نحو استخدام الموارد المالية العربية[١٦].

ب ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب»:
وقد أنشئت بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ من قبل عشرة بلدان عربية أعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بهدف الاسهام في تمويل المشروعات والصناعات النفطية، التي تشمل جميع أوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات، مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة. ويبلغ رأس المال المصرح به لهذه الشركة ٢,١ مليار دولار أمريكي، ورأس المال المدفوع ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وجميع حقوق المساهمين في عام ١٩٨٦، ٦١١ مليون دولار أمريكي(١٧).

وقد اهتمت «ابيكورب» منذ نشأتها بالعمل على بناء قاعدة استثمارات مباشرة لها، من خلال المساهمة في رؤوس أموال عدد من المشروعات العربية المشتركة والمشروعات الوطنية، وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، بلغت قيمة مساهماتها في أحد عشر مشروعاً ١١٠ ملايين دولار أمريكي(١٨).

ويبين الجدول التالي رقم (٣ ـ ٣)، قيمة المبالغ المجمعة المدفوعة تحت حساب هذه المساهمات، كما يبين الجدول رقم (٣ ـ ٤) المشروعات التي ساهمت فيها «أبيكورب» حتى الآن.

كذلك ساهمت «أبيكورب» في تقديم قروض لتغطية تكاليف رأسمالية لإنشاء أو زيادة طاقة مشروعات معينة، عن طريق تقديم

جدول رقم (٣ - ٣)
استثمارات ابيكورب في المشروعات العربية المشتركة

السنة	عدد المشروعات(*)	رؤوس الأموال الاجمالية	نصيب أيكورب	المدفوع (مليون دولار أمريكي)
١٩٧٦	-	-	-	-
١٩٧٧	١	٧٠	٦	٣
١٩٧٨	٢	٩١	٩	٦
١٩٧٩	٣	٢٦٧	٢٧	١٢
١٩٨٠	٤	٣٠٨	٣٥	٢٧
١٩٨١	٦	٤٣٧	٧٣	٣٧
١٩٨٢	٧	٥٣٩	٨٤	٤٦
١٩٨٣	٧	٥٣٩	٨٤	٤٦
١٩٨٤	٨	٥٤٦	٨٥	٦٥
١٩٨٥	١١	٥٥٠	١١٠	٨١

(*) بعض هذه المشروعات ما زالت في دور الانشاء، وبعضها الأخر في مراحل الانتاج الأولى.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، «التقرير السنوي الأول حول التعاون والتنسيق فيما بين الشركات المنبثقة عن المنظمة والمعهد وإزالة المعوقات التي تواجهها،» ورقة قدّمت إلى: الاجتماع السابع والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٦، ص ١٢.

جدول رقم (٣ ـ ٤)
المساهمات المباشرة للشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)

أ ـ مشروعات مشتركة عاملة		
١ ـ شركة غاز البحرين (بناغاز) (البحرين)	٨ ملايين دينار بحراني	١٢,٥ بالمائة
٢ ـ شركة صناعة الأسمدة الأردنية(*) المحدودة (الأردن)	٥٥ مليون دينار أردني	١٠,٠ بالمائة
٣ ـ الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (ادووك) (ليبيا)	١٢ مليون دينار ليبي	٢٠,٠ بالمائة
٤ ـ الشركة العربية للاستشارات الهندسية (اريك) (الامارات ع . م .)	١٢,٨ مليون دولار أمريكي	١٠,٧ بالمائة
٥ ـ مجموعة المصرف العربي والدولي للاستثمار (لوكسمبورغ)	٧٠ مليون دولار أمريكي	٦,٨ بالمائة
٦ ـ الشركة العربية لكيماويات المنظفات (ارادت) (العراق)	٣٦ مليون دينار عراقي	٣٢,٠ بالمائة
٧ ـ الشركة العربية لأنظمة التحكم والقياسات الدقيقة (اريسكون) (البحرين)	٢٠ مليون دولار أمريكي	٣٠,٠ بالمائة
٨ ـ الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (اجيسكو) (ليبيا)	٤ ملايين دينار ليبي	١٠,٠ بالمائة
٩ ـ الشركة التركية ـ العربية للأسمدة (تاجاش) (تركيا)	١٠ ملايين دولار امريكي	١٢,٥ بالمائة
ب ـ مشروعات مشتركة قيد التشييد		
١٠ ـ شركة باكميد تونس (مركز الصخيرة لتخزين المنتجات البترولية والبتروكيماوية) (تونس)	٥ ملايين دولار امريكي	٢٠,٠ بالمائة
١١ ـ الشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر) (السعودية)	٦٠٠ مليون ريال سعودي	١٠,٠ بالمائة

(*) تم ضمها مؤخراً لشركة الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣.

قروض مصرفية مشتركة، نظراً لكبر حجم الانفاق الرأسمالي وتزايد مخاطره التجارية. وقد قامت «أبيكورب» منذ إنشائها وحتى نهاية عام ١٩٨٥، بالمشاركة بمبلغ ٨٨٢ مليون دولار أمريكي في قروض بلغت قيمتها الاجمالية ٧٦٣٣ مليون دولار أمريكي، قدمت إلى ٥٦ مشروعاً[١٩] كما هو مبيّن في الجدول رقم (٣ ـ ٥).

جدول رقم (٣ ـ ٥)
مساهمات أبيكورب في مجال القروض
(مليون دولار أمريكي)

السنة	عدد القروض	قيمة القروض	التزام ابيكورب	أرصدة القروض	الالتزام المستحق
١٩٧٦	١	١٠٠	٢٠	٢٠	ـ
١٩٧٧	١٠	٩١٧	٦٩	٤٦	٢٤
١٩٧٨	١٦	١٦٠٧	١٠٧	٨٢	٢٢
١٩٧٩	٢٠	٢١٨٥	١٧٤	١٠٠	٥٦
١٩٨٠	٢٢	٢٤٩٥	١٩٥	٩٦	٤٣
١٩٨١	٢٧	٢٧٧٣	٢٩٢	١٠٨	٧٨
١٩٨٢	٣٦	٣٧٥٢	٤٢٩	٢٠٩	٩٤
١٩٨٣	٤٥	٦٠٧٤	٦١١	٣٢٦	١٣٨
١٩٨٤	٥٢	٧٠٥٦	٧٢٥	٤٠٥	١٤٢
١٩٨٥	٥٦	٧٦٣٣	٨٢٢	٤٣٥	١٠٢

ج ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية: وقد أسسها مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، بهدف إقامة وإنشاء وتمويل وامتلاك مشاريع وشركات صناعية في الأقطار العربية، بشكل يساعد على تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصاديين بشكل عام، والتنسيق الصناعي بشكل خاص في الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والالكترونية. ويبلغ رأس المال المصرح به لهذه الشركة ١٥٠ مليون دينار عراقي، والمكتتب به ٨٤ مليوناً، دفع ٢٠ بالمائة منه أي ١٦,٨ مليون دينار عراقي حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦[٢٠].

وقد بذلت الشركة منذ بدء إنشائها جهوداً مكثفة في دراسة مشاريع تقع ضمن إطار نشاطها في مجال الصناعات الهندسية، وتمخضت هذه الجهود عن إقامة ثماني شركات عربية مشتركة يبينها الجدول رقم (٣ ـ ٦).

٢ ـ تعزيز الجهاز المصرفي المالي العربي بإنشاء العديد من المصارف، والتوسع في الأعمال المصرفية العربية[٢١] على المستوى الدولي، وزيادة الامكانات المالية للمصارف العربية القائمة عن طريق زيادة رؤوس أموالها، إلى جانب إقامة بعض المصارف العربية المشتركة ومن أبرزها المؤسسة المصرفية العربية (ABC) التي يبلغ رأسمالها المصرّح به مليار دولار أمريكي، والمدفوع ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وميزانيتها في حزيران/ يونيو ١٩٨٦ ما يساوي ١٢,٦ مليار دولار أمريكي، وبنك الخليج الدولي (GIB) الذي يبلغ رأسماله المدفوع (مع الاحتياطات) ٧١٥ مليون دولار أمريكي، وميزانيته

جدول رقم (٣ ـ ٦)
المساهمات المباشرة للشركة العربية للاستثمارات الصناعية

اسم الشركة	الكلفة الاستثمارية	رأس المال	حصة الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (نسبة مئوية)
شركة الأدوات	٩,٣ ملايين دينار تونسي	٢,٨٢٣ مليون دينار تونسي	٣٥
شركة المسابك والميكانيك (المسبك التونسي)	٤١ مليون دينار تونسي	١٢,٣١٤ مليون دينار تونسي	٢١,٥
الشركة العربية للآلات الصناعية	٤٠,٦٨٢ مليون درهم مغربي	٢٧ مليون درهم مغربي	٣٥
الشركة العربية لأنظمة التحكم والقياسات (اريسكون)	٢٠ مليون دولار أمريكي	٢٠ مليون دولار أمريكي	٢٠
الشركة التونسية للنوابض الورقية (كوترال)	١٠ ملايين دينار تونسي	٦,٢٨ ملايين دينار تونسي	٢٠
شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)	٥٠,٠٤٤ مليون دينار بحراني	٢٤ مليون دينار بحراني	٢٠
الشركة العربية لصناعة المحاور(*)	٥٦ مليون ريال سعودي	١٥ مليون ريال سعودي	٢٥
شركة الصناعات الهندسية العربية(*)	٢٠ مليون دينار أردني	١١,٧٠٤ مليون دينار أردني	٢٥

(*) تحت التنفيذ.

المصدر: الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، التقرير السنوي، ١٩٨٦، ص ١٠ ـ ١٦.

٧,٥ مليارات دولار أمريكي.

وتركز المؤسسة نشاطها على الصعيد الدولي، وقد احتلت في عام ١٩٨٥ المركز الـ (٢٧) على قائمة أنشط ١٠٠ مدير إصدار بين المصارف العالمية في أسواق اليوروماركت، وجاء بنك الخليج الدولي في المرتبة الـ (٤٨). كما أن انجازاتها جعلتهما يدرجان ضمن لائحة أكبر ٥٠٠ مصرف في العالم منذ عدة سنوات.

وقد استطاعت المؤسسة العربية وبنك الخليج الدولي بناء قدراتهما في الحقل المصرفي الاستثماري، وإدارة الحافظات الاستثمارية، وابداء نشاط ملحوظ على الصعيدين الاقليمي والدولي في ترتيب عمليات اقراض متطورة، وتصميم عمليات مالية معقدة، وتكوين خبرات عربية مميزة لها وزنها وثقلها في تأدية المسؤوليات القيادية، ومواجهة تحديات مستحدثات عالم المال[٢٢].

وتمتلك المؤسسة عدة مصارف قائمة في ألمانيا الغربية واسبانيا وهونغ كونغ، ولها شركات تابعة أهمها شركة في لندن تعمل في قطاع تمويل الشركات والتعامل في أسواق الرساميل (Capital Markets).

٣ ـ إقامة مجموعة مهمة من المشروعات الصناعية العربية المشتركة، في شتى فروع الصناعة ومجالاتها المختلفة، كصناعة الاسمنت والبناء، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والدوائية، وصناعة الأسمدة، وصناعة تكرير النفط، والصناعات المعدنية والغذائية، والغزل والنسيج والصناعات الهندسية[٢٣].

ويكفي أن نذكر كمثال على هذا النوع من المشروعات العربية المشتركة، الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية «اكديما» التي أسسها في عام ١٩٧٦ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(٢٤) برأسمال مصرّح به ٦٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به والمدفوع في نهاية عام ١٩٨٥، ٤٨,٨٥٠ مليون دينار كويتي، وجميع حقوق المساهمين للعام نفسه ٦٥,٨٠٢ مليون دينار كويتي، وذلك بغرض إنتاج وتسويق الخامات الدوائية، والمستحضرات الطبية، ومستلزمات الانتاج والأجهزة، والمستلزمات الطبية.

وقد تمكنت الشركة حتى الآن من خلق تفاعل ايجابي بين رأس المال العربي الخاص والعام، بإنشاء مجموعة من الشركات يبينها الجدول التالي رقم (٣ - ٧) منها: الشركة الكويتية للصناعات الدوائية برأسمال قدره ١٠ ملايين دينار كويتي، بهدف ايجاد صناعة دوائية تشكيلية لسد جزء من استهلاك الكويت وبعض أقطار الخليج العربي، والشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية ومستلزماتها، التي أقيمت في العراق برأسمال قدره ١٦,٨ مليون دينار عراقي، وتعد هذه الأولى من نوعها في المشرق العربي، وتجسّد أحد مدلولات التنمية الصناعية في حقل الصناعات الدوائية المتطورة، وتهدف إلى إقامة صناعة متكاملة للمضادات الحيوية في وحدتين أساسيتين هما: وحدة التخمير ووحدة التشكيل، بحيث توفر الشركة مصدراً أساسياً لمصانع التشكيل الدوائي في الأقطار العربية(٢٥).

جدول رقم (٣ - ٧)
المساهمات(*) المباشرة لأكديما

اسم الشركة	رأس المال	حصة اكديما (نسبة مئوية)
شركة الخليج للصناعات الدوائية (رأس الخيمة)	٢٠٠ مليون درهم امارات	١٥
شركة مصنع المحاليل الطبية (السعودية)	٢٠ مليون ريال سعودي	١١
الشركة الكويتية للصناعات الدوائية (الكويت)	١٠ ملايين دينار كويتي	٢٥
الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها (اكاي) (العراق)	١٦,٨ مليون دينار عراقي	٣٥
الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو) (السعودية)	٣٠٠ مليون ريال سعودي	٢٥
الشركة العربية لصناعات الأدوية البيطرية ومستلزماتها (الأردن)	١٥ مليون دولار أمريكي	٢٠
الشركة العربية المشتركة لانتاج الزجاج الدوائي (سوريا)	٢٨ مليون دولار أمريكي	٣٥

(*) هناك مشروعات تحت الدراسة أكملت أكديما الدراسات اللازمة لها، تشتمل على: مشروع المحاقن البلاستيكية (سلطنة عُمان)، مشروع المواد الأولية الصيدلانية، مشروع مواد التعبئة والتغليف، المجمع الصناعي للنشا ومشتقاته، النباتات الطبية، مشروع دوائي في ليبيا، مشروع الكواشف المخبرية.

المصدر: معلومات مباشرة من اكديما.

وهناك كذلك شركة أخرى مهمة منبثقة عن «أكديما» هي الشركة العربية المشتركة لانتاج الزجاج الدوائي في سوريا، والتي يبلغ رأسمالها ٢٨ مليون دولار أمريكي، وطاقتها الانتاجية ٣٠٠ مليون قطعة زجاج دوائي.

كما تساهم «أكديما» في شركة الخليج للصناعات الدوائية في رأس الخيمة، وشركة المحاليل الطبية في جدة. وهي تقوم كذلك بدراسة مجموعة كبيرة من المشاريع الدوائية للتأكد من صلاحية إنشائها في البلدان العربية.

٤ ـ تعبئة جانب متزايد من الموارد المادية والبشرية والمالية العربية في مشاريع عربية مشتركة في مجالات التعدين، وبخاصة الشركة العربية للتعدين التي أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٧٤، كشركة قابضة برأسمال مصرّح به قدره ١٢٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به ١١٢,٢ مليون دينار كويتي، والمدفوع في عام ١٩٨٤، ٥٤,٢ مليون دينار كويتي، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بالنشاط التعديني والمكملة له، وعلى الأخص الكشف والاستخراج والتركيز والتجهيز والنقل والتسويق والتصنيع.

وقد باشرت الشركة نشاطها في عام ١٩٧٦، ونجحت خلال المدة المنصرمة في المساهمة بعدد من المشاريع التعدينية والمشاريع الصناعية المرتبطة بالتعدين، إذ استثمرت خلال السنوات التأسيسية

من عمرها في ١٤ مشروعاً تعدينياً أو صناعياً مرتبطاً بالتعدين، في ستة بلدان عربية، يبيّنها الجدول التالي رقم (٣ ـ ٨)، وقد تنوعت هذه المشروعات لتشمل تعدين وتركيز وتصنيع خامات النحاس والحديد والرصاص والفضة والزنك والسبات فليور، والصخور الصناعية والمواد المشعة والأسمدة الكيماوية وكيماويات المنظفات، ومسبوكات الحديد الزهر والصلب والقطع الميكانيكية، كما تعددت البلدان العربية التي أقيمت فيها هذه المشاريع لتشمل موريتانيا والمغرب وتونس واليمن العربية، والأردن والعراق.

ولعل الأرقام أكثر تعبيراً في هذا المجال، حيث يمكن القول ان الاستثمارات المرتبطة بهذه المشروعات بلغت بشكل عام ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكي، في حين بلغ مجموع رؤوس أموال هذه المشروعات ٨٥٠ مليون دولار أمريكي[٢٦].

ولم تقتصر إنجازات الشركة العربية للتعدين على إنشاء المشروعات التعدينية الجديدة فحسب، بل إنها استطاعت أن تحقق إنجازات أخرى مهمة للبلدان العربية منها: تأمين التمويل اللازم لمشاريع تعدينية عربية مشتركة، نظراً لما تتطلبه استثمارات هذا القطاع من توظيفات مالية مهمة، وذلك من خلال الاتصال بمؤسسات التمويل العربية، للتعريف بفرص الاستثمار التعدينية في البلدان العربية والترويج لها. ويستدعي الأمر في بعض الحالات، قيام الشركة بمختلف الأعمال السابقة للاستثمار بالنيابة عن الجهات العربية المختلفة، كما تساعد الشركة في حالات أخرى بتوجيه الأموال

جدول رقم (٣ ـ ٨)
المساهمات(*) المباشرة للشركة العربية للتعدين

اسم الشركة	رأس المال (بالمليون دينار كويتي)	حصة الشركة العربية للتعدين (نسبة مئوية)
شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة (الأردن)	٥٧,٥٦٤	٢٥
شركة الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (الأردن)	١٧,٠٠٠	٢
شركة الصناعات الهندسية العربية (الأردن)	١١,٧٠٤	٢٥,٠
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) (موريتانيا)	٥٤,١٣١	٧,٦١
الشركة العربية لمعادن انشيري (سامين) (موريتانيا)	٢٠,٦٦٥	٣٢,٥
الشركة العربية للحديد والصلب (موريتانيا)	٢,٢٣٥	٣٣,٣٣
الشركة المعدنية لسيدي الحسن (صوميل) (المغرب)	٤,٠٧٧	٤٠,٠
شركة مصهر الرصاص المركزي (المغرب)	١,٩٠٠	٤,٥٥
الشركة الوطنية للمواد الانشائية والصناعية (اليمن العربية)	١,٢٤٣	٣٥,٠٠
شركة الصناعات الكيميائية للفليور (تونس)	٢,٠٧٩	٢٦,٦٧
شركة المسابك والميكانيك (سوفوميكا) (تونس)	٥,٤١٠	٢١,٥
الشركة العربية لكيماويات المنظفات (ارادت) (العراق)	٣٤,٤٥٠	١٠
الشركة المنجمية لسبات الفليور والباريتين (فليوبار) (تونس)	١,٠٦٩	٥٣,٥
الشركة العربية لتجارة الخامات والمعادن (الأردن)	٥ ملايين دولار أمريكي	٥٠,٠

(*) رأسمال مبدئي.

المصدر: الشركة العربية للتعدين: الأهداف والنشاطات (١٩٨٤)، ص ٧.

العربية المخصصة للدراسات والأبحاث، نحو تمويل أعمال استكشاف الثروات المعدنية وتطوير استغلالها، مما يساعد في ضمان التخصيص الأفضل لهذه الأموال(٢٧).

إضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بالدراسات الفنية والاقتصادية في بعض البلدان العربية، ولا يخفى ما تحققه هذه الدراسات من وفورات مالية للجهات المعنية، نظراً لزيادة تكاليفها، فيما قامت بإعدادها بيوت الخبرة الأجنبية.

٥ ـ ظهور بوادر جدية في مجال الثروة الحيوانية تساهم بها مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، التي أنشئت من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٧٤، برأسمال مصرّح به قدره ٦٠ مليون دينار كويتي، ومكتتب به ٥٩,٥ مليون دينار كويتي، ومدفوع في عام ١٩٨٦، ٥٦ مليون دينار كويتي[٢٨]، وذلك بهدف القيام بجميع الأعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية، المتعلقة بإنتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتوجات الحيوانية والأعلاف ومتطلباتها.

وقد بلغ مجمل ما أنفقته هذه الشركة في استثماراتها الانتاجية منذ تأسيسها وحتى عام ١٩٨٦، حوالى ٥٨,٥٧ مليون دينار كويتي، تم توزيعها كالآتي[٢٩]:

أ ـ ٢٤ مليون دينار كويتي للاستثمار في مشاريع الشركة التابعة لها، وهي:

- مشروع تربية الأغنام وتسمين الخراف والعجول بالقامشلي.
- مشروع مصنع العلف الحيواني والداجني بالخرطوم.
- مشروع انتاج وتصنيع الأعلاف الخضراء بالقصيم.

- مشروع جدات وأمهات دجاج اللحم بالأردن.

ب - ٢٦,٩٣ مليون دينار كويتي للاستثمار في الشركات التابعة التاليةالمبيّنة في الجدول التالي رقم (٣ - ٩):

- الشركة العربية للانتاج الحيواني برأس الخيمة.
- الشركة العربية السعودية لإنتاج الدواجن.
- الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن.
- الشركة العربية القطرية لانتاج الألبان.
- شركة مأرب للدواجن.
- الشركة العربية لانتاج الدواجن بالفجيرة.
- الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية.

ج - ٧,٣٨ ملايين دينار[٣٠] كويتي للاستثمار في مشاريع تم تنفيذها، من ضمنها المشروع المتكامل لانتاج الدواجن بالسودان.

وتجدر الاشارة إلى أن ثلاثة من المشاريع التابعة للشركة قد حققت أرباحاً نتيجة نشاطها، وقامت بتوزيعها على المساهمين في السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٥. وبشكل عام ساهمت مشاريع الشركة حتى الآن فيما يلي:

- تأصيل صناعات الانتاج الحيواني والداجني، وذلك من خلال استكمال الحلقات الانتاجية، وبخاصة تلك التي لا يقدم عليها القطاع الخاص في البلدان العربية، وذلك من خلال التكامل الرأسي لمشاريع الشركة[٣١].

جدول رقم (٣ ـ ٩)
الشركات التابعة للشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية

اسم الشركة	رأس المال	حصة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (نسبة مئوية)
الشركة العربية للانتاج الحيواني (رأس الخيمة)	١,٧٣٦ مليون دينار كويتي	٩٠
الشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن	١٤٠ مليون ريال سعودي	٨٠
الشركة العربية لانتاج الدواجن (الفجيرة)	١٠٠ مليون درهم امارات	٧٥
الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية	٨,٢ مليون دينار عراقي	٥٠
الشركة العربية القطرية لانتاج الدواجن	١١٣ مليون ريال قطري	٦٠
الشركة العربية القطرية لانتاج الألبان	٦٠,١ مليون ريال قطري	٤٠
شركة مأرب للدواجن (اليمن العربية)	٩ مليون ريال يمني	١٣,٧

المصدر: ACOLID, *Activities and Projects* (1986), pp.50-65.

ـ تحقيق قدر من الأمن الغذائي من خلال مساهماتها الانتاجية في لحوم الدواجن والبيض، ولحوم الأبقار والألبان، وما توفره الشركة من عناصر للانتاج، وبخاصة الأعلاف الخضراء والمركزة، وبيض التفريخ وصوص وأمهات وجدّات الدواجن، التي تساهم في تنمية وتطوير صناعة الدواجن بمنطقة الشرق العربي.

ـ الارتفاع النسبي للمستوى التقني الذي تتبعه مشروعات الشركة، وما ترتب عليه من توافر خبرة متراكمة في مجال تنفيذ وإدارة

هذه المشروعات، وبالتـالي تهيئة المنـاخ الأفضل في البلدان العـربية للمزيد من تنفيـذ المشروعـات المشابهـة[٣٢]. يضاف إلى هـذا، أن مشاريع الشركة المختلفة غدت محـطات تدريب للكـوادر العربيـة، تعمل على تنميـة الخبرة المتخصصـة في المجالات الفنيـة والتجاريـة والمالية.

وقد تنامت الشركة في هذا المجال ـ كما تشير إلى ذلك تقاريرها السنـوية ـ فـأصبحت بيت خبرة في مجـالهـا، يقصـده العـديـد من المؤسســات العـربيـة الـرسميـة والخـاصـة، فتقـدم لهـا الخبـرات والاستشـارات والدراسـات وتصاميم المشـروعات والاشـراف على التنفيـذ والتشغيل. وتقـوم الوحـدة الاستشاريـة للدراسات الفنيـة والاقتصادية المـرخص لها بـالسعوديـة، بمزاولـة مهنة الاستشـارات والدراسات الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونتيجة الانجازات الايجابية للشركة العربية للثروة الحيوانيـة، فقد عهد إليها القيام بدورالمنسّق في مجال الترويج لمشروعات الأمن الغـذائي العربي، متعـاونة في ذلـك مع جـامعة الـدول العـربيـة، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية للتنميـة الزراعيـة، وعدد آخـر من المنظمـات العربيـة، والهيئـات والشركات، وقامت نتيجة ذلك بإعادة النظر في دراسات ومشروعات الأمن الغذائي المطروحة، واختير عدد منها بعد تقويمها، وتم الاعلان للاكتتاب ببعض منها من قبل القطاعين العربيين الخاص والعام وذلك كمرحلة أولى. وتوالي الشركة الاتصالات لوضع هذه المشروعات قيد

التنفيذ والاستمرار في اختيار مشروعات أخرى غيرها، بما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي للبلدان العربية.

٦ ـ ظهور اهتمامات جادة في مجالي النقل والمواصلات، تتبلور في مجموعة من الشركات العربية المشتركة، من أهمها شركة الملاحة العربية المتحدة، التي أسستها البلدان الخليجية في عام ١٩٧٦، برأسمال مصرّح به قدره ٥٠٠ مليون دينار كويتي، ومدفوع ٢٨٠ مليون دينار كويتي. وتملك هذه الشركة حالياً أكبر أسطول بحري تجاري في الشرق الأوسط يتألف من ٥٠ سفينة، منها ٣٤ من سفن الحمولات العامة، تبلغ حمولتها الاجمالية ٩٠٠ ألف طن ساكن تقريباً، و ١٦ سفينة حاويات، طاقتها الاجمالية ٢٤ ألف حاوية نمطية تقريباً. وتشمل كذلك أسطولاً من صناديق الحاويات قوامه ٤٠ ألف حاوية نمطية، منها ٢٥ ألف حاوية تمتلكها الشركة متعددة الأنواع، كما تمتلك بالكامل أو جزئياً ٦ شركات ومشاريع متوطنة في الكويت ودبي والسعودية ولندن تعمل في مجال الملاحة البحرية، وتأجير واستئجار السفن، وتصليح الحاويات، ونقل المواد الكيماوية(٣٣).

وتسيّر الشركة أسطولها هذا في خطوط منتظمة لنقل البضائع العامة، وأخرى لنقل البضائع المعبأة في حاويات تجوب معظم أنحاء العالم، كما أنها تعمل على تلبية مطالب خطط التنمية في البلدان العربية والمشاريع العربية، بنقل جميع البضائع الضرورية لها بواسطة فروع الشركة ووكلائها الذين يغطون معظم المنطقة العربية. وهكذا، فإن خدمات الشركة الملاحية لا تقتصر على منطقة الخليج العربي، وإن

كانت ملتزمة بخدمة هذه المنطقة باعتبارها الشركة الملاحية الوطنية لحكومات البلدان المساهمة، بل تقدم خدماتها إلى مراكز تجارية خارج المنطقة، وهي بذلك تعتبر من أنشط الشركات الملاحية العاملة على خط حاويات من أوروبا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، كما تسيّر رحلات حمولات عامة بين أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، وبين أمريكا الجنوبية وشبه القارة الهندية وشمال افريقيا.

ويتضح نجاح الشركة في مجال أعمالها من اختيارها خلال عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ على التوالي، كأفضل ناقل من أوروبا إلى الشرق الأوسط، وذلك في استطلاع رئيسي أجرته مجلة «الشاحنون والناقلون البريطانيون»، لتكون بذلك أول شركة عربية تنال هذا التكريم. كما أنها فازت في عام ١٩٨٣ بجائزة أفضل شركة ملاحية تخدم البرازيل.

٧ ـ ظهور بوادر جهود فعّالة في إقامة مشروعات زراعية مشتركة، من أهمها الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي التي اكتمل إنشاؤها في السودان عام ١٩٧٦، كتجسيد للجهود العربية المشتركة في مجال تحقيق أكبر قدر من أمنه الغذائي. وقد حدد الرأسمال المصرّح به لهذه الهيئة بـ ١٥٠ مليون دينار كويتي، والمكتتب به في نهاية عام ١٩٨٦، ٩٩,٩ مليون دينار كويتي، والمدفوع للعام نفسه، ٩٥,٤٥ مليون دينار كويتي، وبلغت حقوق المساهمين في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٦، ١٦٤,٦٤ مليون دينار كويتي.

وقد تم إنشاء الهيئة لجهود الصندوق العربي للانماء الاقتصادي

والاجتماعي في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشىء من أجلها، وهي التنمية والتكامل الاقتصاديان على مستوى الوطن العربي أو لعدد من أقطاره[٣٤].

وقد أعدت الهيئة خطة استثمارية أولى لها تتضمن ثلاثة عشر مشروعاً تجارياً وتنموياً، بتكلفة استثمارية إجمالية تقدر بنحو ٧٤٢ مليون دولار أمريكي، وتمكنت حتى الآن كما هو مبيّن في الجدول التالي رقم (٣ ـ ١٠) من تأسيس ست شركات لانتاج الألبان والدواجن والزيوت النباتية والخضروات والفاكهة والنشا والغلوكوز ومنتوجات الزراعة المطرية، برأسمال يبلغ ١٧٣ مليون جنيه سوداني، إضافة إلى مساهمتها بنسبة ٥ بالمائة في رأس مال شركة سكر كنانة[٣٥]، حيث حققت الهيئة من خلال شركاتها انجازات على الرغم من الصعوبات المالية والتسويقية التي واجهت هذه الشركات، وتمثلت هذه الانجازات في زيادة المعروض من الغذاء ببلد المقر، وإدخال التكنولوجيا المتطورة والمحاصيل الجديدة في الزراعة السودانية[٣٦].

ومن المتوقع لشركات الهيئة أن تضيف إلى الانتاج الغذائي العربي كميات كبيرة من السلع المختلفة تقدر بـ ٥٠ ألف طن ألبان ومشتقاتها، و ٧ ملايين دجاجة، و ١٥ ألف طن خضروات وفواكه، إضافة إلى إنتاج الذرة الرفيعة، والحبوب الزيتية[٣٧].

ويرى السيد الصديق عابدين[٣٨] «أنه قد كان لبدء إنتاج مشاريع الهيئة العربية أثر كبير في سد النقص الغذائي في السودان، حيث أمكن لمشاريع الخضر والألبان والدواجن تلبية احتياجات الخرطوم من هذه المنتجات، مما خفف كثيراً من

جدول رقم (٣ - ١٠)
شركات الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بالسودان

اسم الشركة	رأس المال (مليون جنيه سوداني)	حصة الهيئة (نسبة مئوية)
الشركة العربية السودانية للألبان المحدودة	٤٠	٤٢,٥
الشركة العربية السودانية للدواجن المحدودة	٣٣	٤٢,٥
الشركة العربية السودانية للخضر والفواكه المحدودة	١٢	٤٢,٥
الشركة العربية السودانية للنشا والغلوكوز المحدودة	٢٢	٤٢,٥
الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة	٢٦	٥١,٠
الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة	٤٠	٥١,٠

المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، نشرة تعريفية، ١٩٨٥.

ضائقة ندرة هذه السلع، كما ساهمت الهيئة أيضاً بإنتاجها من الذرة في تخفيف أزمة الجوع في السودان، وتساهم الهيئة بمشاريعها في الخطط التنموية في السودان، ففي الخطة الستية ٧٧/ ١٩٧٨ ـ ٨١/ ١٩٨٢، قدرت مساهمة الهيئة بحوالى ١٤ ٪ من جملة رأس المال الأجنبي. كذلك، فإن الهيئة يمكن أن تساهم بنسبة ٥٠٪ من جملة تكلفة[٣٩] مشاريع القطاع العام والخاص»[٤٠].

وتجدر الاشارة إلى أن الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بالسودان، تسعى إلى مد نشاطها إلى خارج السودان، وقد قامت في عام ١٩٨٦ بوضع اللمسات الأخيرة لتنفيذ خمسة مشروعات تشتمل على مشروع انتاج مبيدات حشرية في سوريا، ومشروع تصنيع معدات الدواجن والأبقار الحلوب في الامارات العربية المتحدة،

ومشروع لانتاج الألبان بالعراق، ومشروع تعليب أسماك بالمغرب، وآخر لانتاج الحبوب بالري المحوري.

٨ ـ تدعيم صناعة البحر وأنشطة الملاحة المختلفة، من خلال تكوين خبرات عربية خاصة، لا بالنسبة إلى طواقم السفن فحسب، وإنما في مجالات الإدارة المالية والادارية والاقتصادية والأنشطة الهندسية، وأعمال الصيانة السريعة والخدمات العادية في مختلف التخصصات والحرف التي تعتبر الأقطار العربية في أمس الحاجة إليها. وتتحقق هذه الانجازات من خلال الجهود الكبيرة التي تقوم بها:

أ ـ **الشركة العربية البحرية لنقل البترول**، التي تمكنت منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن، من المساهمة في تعريب الوظائف الفنية المتخصصة في صناعة النقل البحري، من خلال إيفاد ٢٢٨ طالباً عربياً للدراسة على نفقتها في الأكاديميات البحرية العربية والبريطانية، بلغ مجموع ما تم إنفاقه عليهم ما يقارب ٦ ملايين دولار أمريكي، كما تم دفع ما يقارب ٣ ملايين دولار أمريكي كرواتب ومخصصات لهم بعد تعيينهم كمتدربين (إضافة إلى الكادر الفعلي العامل على أسطول الشركة)، كذلك تكلفت الشركة ما لا يقل عن ٣ ملايين دولار أمريكي نتيجة تعيين بعض الموظفين العرب في المكتب الرئيسي (زيادة عن حاجة العمل)، بغرض تدريبهم بوجود موظفي الشركة الأجانب، وحضورهم الدورات والمؤتمرات، والعمل في أحواض بناء الناقلات وحتى استلام وظائفهم الأصلية.

وبشكل عام، بلغ العدد الاجمالي للضباط العاملين في الشركة في

نهاية عام ١٩٨٥، ٧٣ ضابطاً من خريجي البعثات السابق ذكرها، ومن المتوقع أن يتم في عام ١٩٨٨ تعريب جميع الكوادر البحرية، فيما عدا وظيفتي الربّان وكبار المهندسين(٤١).

ب ـ **الشركة العربية لبناء واصلاح السفن**، وقد نجحت كثيراً في مجالات التدريب وتطوير الكوادر، واستطاعت بذلك رفع نسبة العرب العاملين فيها إلى ٧٣ بالمائة من مجموع العاملين في مختلف المستويات، وبخاصة الدرجات الفنية العليا والادارة المهمة(٤٢).

ج ـ **شركة الملاحة العربية المتحدة**، التي لها نشاط كبير في خلق الكوادر للبلدان المساهمة فيها، لتسيير بواخر الشركة وأجهزتها المختلفة، حيث بلغ في نهاية عام ١٩٨٥ عدد الضباط العرب العاملين على سفن الشركة حوالى ٣٣٣ ضابطاً بحرياً، تم تدريب القسم الأكبر منهم على سفن الشركة، هذا إضافة إلى حوالى ٢٢٦ طالباً بحرياً يتم تدريبهم على سفن الشركة، سواء في الأكاديمية العربية للنقل البحري (بالشارقة)، أم في مختلف المعاهد البحرية العالمية. وهناك خطة دائمة لتدريب ٦٠ طالباً سنوياً من أبناء البلدان المساهمة بالشركة في هذا المجال(٤٣).

٩ ـ قيام جهود عربية مشتركة ومنسقة لتطوير الخبرات والكفاءات الفنية اللازمة للأقطار العربية، وذلك من خلال معاهد كثيرة أقيمت كمشروعات عربية مشتركة منها: معهد النفط العربي للتدريب، الذي أنشأته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في عام ١٩٧٧، بهدف تكوين واعداد المدربين والمستويات القيادية العربية في القطاعات

النفطية، وتنمية القدرات المتوافرة فيها، وتمكينها من أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية. وقد عقد هذا المعهد منذ عام ١٩٧٨ وحتى منتصف عام ١٩٨٧، ٢٠ دورة تدريبية، تناولت قضايا التدريب في المجال النفطي والتوثيق، وانضم إليها ٧٥٥ مشاركاً.

١٠ ـ تدعيم وتنمية القدرة الذاتية في مجال الخدمات النفطية، التي تعتبر حكراً على الشركات النفطية، وذلك من خلال الشركة العربية للخدمات البترولية التي أنشأتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في عام ١٩٧٧، برأسمال مصرّح به قدره ١٥٠ مليون دينار ليبي، ومكتتب به ١٥ مليون دينار ليبي، والمدفوع ١٤,٣٥ مليون دينار ليبي. وتهدف هذه الشركة إلى إنشاء شركات متخصصة في فرع واحد أو أكثر من فروع الخدمات النفطية، أي أن نشاطها لا يقتصر على وضع الشركة الأم أو الشركة القابضة التي لا تمارس العمليات بصفة مباشرة، وإنما عن طريق ما تنشئه من شركات فرعية أو تابعة. وقد تمكنت الشركة من إنشاء الشركات التالية:

أ ـ **الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار «ادووك»، وقد تم تأسيسها في ليبيا عام ١٩٧٨، برأسمال مدفوع مقداره ١٢ مليون دولار أمريكي، ولديها في الوقت الحاضر احدى عشرة حفارة تعمل كلها في ليبيا.**

وقد استطاعت هذه الشركة تدريب ١٠٠ شخص خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، استطاع نصفهم أن يشغل مناصب مختلفة على أبراج الحفر والورش الميكانيكية والكهربائية للصيانة(٤٤).

ب ـ الشركة العربية للجسّ الكهربائي بالبصرة، وقد تم تأسيسها في عام ١٩٨٣، برأسمال مقداره ستة ملايين دينار عراقي، ولديها في الوقت الحاضر ثلاث وحدات جسّ مع كامل معداتها تعمل كلها في العراق.

ج ـ الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي، التي أقيمت في ليبيا عام ١٩٨٥، برأسمال مصرّح به مقداره ٤٠ مليون دولار أمريكي، ومدفوع ١٢ مليون دولار أمريكي. وقد تمكنت الشركة من تشغيل فرقتين زلزاليتين لها في ليبيا.

وغني عن البيان أن لهذه الانجازات منافعها الكبيرة في البلدان العربية، ويمكن إجمالها بالآتي:

ـ تحقيق وفورات مالية ضخمة للبلدان العربية، من خلال تحريرها من هيمنة الشركات الاحتكارية التي تقوم بعمليات الخدمات الفنية، ذات الطابع الفني المتخصص مقابل مبالغ طائلة.

ـ زيادة قدرة البلدان العربية على تنمية مواردها النفطية بنفسها، وبخاصة في هذا الوقت الذي تسيطر فيه أغلب البلدان العربية النفطية على ثرواتها النفطية في كل المجالات.

ـ تخريج أعداد كبيرة من الفنيين العرب في الأعمال الفنية الخدمية، التي كانت سابقاً حكراً على الفنيين الأجانب.

ـ المساهمة في نقل المعرفة الفنية الضرورية لتطوير قطاع النفط العربي.

هوامش الفصل الثالث

(١) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١ ص ٧٣٧.

(٢) أي إجراء دراسة مبسطة لتقويم الأداء.

(٣) تطرقت ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة التي نظمتها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، والتي عقدت في الدوحة، ١٩٨٢، إلى ندرة مثل هذا النوع من الدراسات، فأوصت بإعداد دراسات حالات من المشروعات الصناعية العربية المشتركة القائمة، للتعرف على مدى تحقيقها لأهدافها العامة والخاصة التي أنشئت من أجلها. كذلك تصدّت لجنة التنسيق العليا بين المنظمات العربية المتخصصة في دورتها السابعة عشرة في تونس ١٩٨٦، إلى هذا الموضوع، ورفعت توصية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشكيل فريق عمل مهمته إعداد دراسة تقويمية لعينة من المشروعات العربية المشتركة، على أساس اختيار مشروع ريادي في كل قطاع، على أن تقوم المنظمات المعنية بتقويم المشروع الذي يقع في نطاق اختصاصاتها بالتعاون مع فريق العمل.

(٤) تم في هذه الدراسة تقويم ثمانية مشروعات اقتصادية أقيمت ضمن إطار المنظمات العربية (من مجموع ١٥ مشروعاً)، و ١٦ مشروعاً من المشروعات المشتركة خارج نطاق المنظمات العربية، قائمة في مصر في قطاعات الاستثمار والتمويل والصناعة التحويلية والسياحة والفنادق.

(٥) عبد الوهاب حميد رشيد، «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠)، ص ١١٨ ـ ١٢٦.

(٦) لم يتمكن الكاتب من الحصول على نسخة عن دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويعتمد في طرحها على ما كتبه عنها فؤاد حمدي بسيسو في بحثه القيم: «تقويم لمنهاج التخطيط القومي للتعاون الانمائي الجزئي في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١١، العدد ٤ (١٩٨٥)، ص ٤٩ ـ ٨٨.

(٧) توصل الكاتب إلى هذه القناعة قبل إعداد دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وبيّن ذلك في بحث له بعنوان: «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١١٥.

(٨) محورها اختلال القطاع الزراعي العربي، الذي أدّى إلى تراجع الانتاج الزراعي بشكل عام، والاعتماد المتزايد على الواردات الزراعية، التي تزيد من عام إلى عام. وتشير مصادر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أن البلدان العربية كمجموعة قد دفعت حوالى ٢٣ مليار دولار ثمن فاتورة استيراداتها الزراعية عام ١٩٨٣، ويتوقع أن ترتفع هذه الفاتورة لتبلغ ٣٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

(٩) المنعقدة في عمان بتاريخ ٧ ـ ١٠/ ٩/ ١٩٨٦.

(١٠) من قبل سبعة بلدان عربية في البداية، انضم إليها فيما بعد ثمانية بلدان عربية أخرى.

(١١) الشركة العربية للاستثمار، «تقرير مجلس الادارة الثاني عشر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٨٦/١٢/٣١،» ص ٤. (البيانات المالية الرئيسية للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٦).

(١٢) كما ينص على ذلك عقد تأسيس الشركة.

(١٣) وصلت المبالغ المدفوعة من أصل هذه الارتباطات إلى ١٤٤,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٨٦.

(١٤) الشركة العربية للاستثمار، المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١.

(١٦) الشركة العربية للاستثمار، «تجربة الشركة العربية للاستثمار في مجال تمويل المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢** (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢)، ص ٢٦٧.

(١٧) الشركة العربية للاستشارات البترولية، **التقرير السنوي، ١٩٨٦**، ص ٢٣.

(١٨) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، «التقرير السنوي الأول حول التعاون والتنسيق فيما بين الشركات المنبثقة عن المنظمة والمعهد وإزالة المعوقات التي تواجهها،» ورقة

قدّمت إلى: الاجتماع السابع والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٦، ص ١٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٠) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية، **التقرير السنوي، ١٩٨٦**، ص ١٠.

(٢١) من خلال الامكانات المصرفية العربية الذاتية، وبعيداً عن المصارف العربية الدولية المشتركة، التي نرى بأنها مفيدة للأطراف الأجنبية المساهمة فيها فقط، وتعمل لمصلحتهم، وتحتاج إلى تقويم لالغائها أو بوضعها في المسار الصحيح، تماماً كما حصل في مجموعة فراب بنك (التي تشمل فراب هولدنغ - لوكسمبورغ، وفراب بنك الدولي - باريس، وفراب بنك الشرق الأوسط - البحرين)، حيث تم تملكها بالكامل من قبل مؤسسات وأفراد عرب في عام ١٩٨٢، حينما رأى الطرف العربي أن الشركة العربية - الأجنبية في هذه المجموعة، استنفدت أغراضها ودوافعها الأساسية. ويجري حالياً تحويل هذه المجموعة إلى فرع للبنك الوطني الكويتي الذي كان يملك سابقاً ٥١,٥ بالمائة من أسهمها، وتقدم مؤخراً بعرض لشراء بقية الأسهم التي تتوزع ملكيتها على عدد من المؤسسات العربية والأفراد.

(٢٢) خير مثال على ذلك أن الصحيفة الأمريكية المعروفة «انستيوشنال انفستر» (التي تصدر في نيويورك)، اعتبرت قبل عدة سنوات السيد عبد الله السعودي رئيس المؤسسة العربية المصرفية، واحداً من ثمانية رجال يهيمنون على أسواق المال الدولية، وله الفضل في جعل المؤسسة واحدة من أكبر مؤسسات العالم المالية خلال فترة وجيزة.

(٢٣) لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن، أنظر: سميح مسعود، «المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٩، العدد ١ (١٩٨٣).

(٢٤) إضافة إلى صندوق التقاعد الأردني، والشركة العربية لصناعة الأدوية (الأردن)، وأسهم غير مكتتب بها تبلغ ٨,٥٨٣ سهماً في نهاية عام ١٩٨٥.

(٢٥) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)، «تجربة الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢**، ص ٦٨٥.

(٢٦) الشركة العربية للتعدين، «تجربة الشركة العربية للتعدين في إقامة المشاريع

التعدينية العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٤٨.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، **التقرير السنوي لمجلس الادارة، ١٩٨٦**، ص ٣٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٠) إضافة إلى ٢٦٢,٠ مليون دينار كويتي رصيد للإنفاق الاستثماري لدى الإدارة العامة ومكاتبها.

(٣١) «الأمن الغذائي في ضوء ورقتي عمل اللجنة الوزارية السداسية لمجلس وزراء الزراعة وفريق عمل الأمن الغذائي العربي،» ورقة عمل قدِّمت إلى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والأربعين، عمان، ٧ ـ ١٠/ ٩/ ١٩٨٦، ص ٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣٣) اعداد متفرقة من الأعداد السنوية للشركة، وبيان صحفي للشركة صادر في الكويت بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٨٧، بمناسبة مرور ١١ عاماً على تأسيسها.

(٣٤) ميرفت بدوي، «تجربة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢**، ص ٢١٧.

(٣٥) الصديق عابدين، «تجربة الاستثمار الزراعي العربي في السودان،» في: **الأمن الغذائي العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٥٣.

(٣٦) «الأمن الغذائي في ضوء ورقتي عمل اللجنة الوزارية السداسية لمجلس وزراء الزراعة وفريق عمل الأمن الغذائي العربي،» ص ٨ و ٩.

(٣٧) عابدين، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٣٨) وزير الزراعة في حكومة السودان الانتقالية التي أعقبت نظام الحكم العسكري السابق.

(٣٩) شاركت حكومة السودان مع الهيئة العربية في تنفيذ أربعة من المشاريع ضمن مشاريع الهيئة، وهي مشروع إنشاء الغلوكوز، ومشروع الخضار والفواكه، ومشروع علف الماشية ومشروع الألبان.

(٤٠) عابدين، المصدر نفسه، ص ٢٢٩ .

(٤١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، «التقرير السنوي الأول حول التعاون والتنسيق فيما بين الشركات المنبثقة عن المنظمة والمعهد وإزالة المعوقات التي تواجهها،» ص ١ و ٢ .

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤ .

(٤٣) شركة الملاحة العربية المتحدة، **التقرير السنوي لعام ١٩٨٥** .

(٤٤) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المصدر نفسه، ص ٢٤ و ٢٥ .

الفصل الرابع
معوقات المشروعات العربية المشتركة

إذا نظرنا الآن إلى أوضاع المشروعات العربية المشتركة السائدة حالياً، نجد أنه على الرغم من انجازاتها، وآثارها الايجابية العديدة التي سبق ذكرها، فإن عدداً كبيراً من هذه المشروعات ما زال العديد من المشاكل والمعوقات تضعف من نتائجها وآثارها الايجابية.

وتظهر هذه المشاكل والمعوقات في مجالات كثيرة، تبعاً للمرحلة التي يمر بها المشروع المشترك سواء أكان ذلك في مرحلة الاعداد أم التنفيذ أم التشغيل. ففي مرحلة اعداد المشروع، هناك معوقات كثيرة من أهمها:

- اعطاء المعالجات الظرفية ذات الابعاد المحددة أهمية كبيرة عند اختيار المشروعات العربية المشتركة، دون الاهتمام بالمعالجات الاستراتيجية ذات الاتجاهات الاقتصادية العامة والتحديات

المصيرية، التي تلعب الدور الأهم والرئيس في تحقيق النقلة التنموية والتكاملية الكبيرة في الاقتصاد العربي[1].

ـ عدم وجود دليل عربي موحد لاعداد وتقويم المشروعات العربية المشتركة، يشتمل على معايير وأساليب واضحة قابلة للتطبيق، وتتلاءم مع معطيات الظروف العربية الاقتصادية منها والاجتماعية، وتستخدم كقاعدة الزامية في العملية التقويمية، وبخاصة فيما يتعلق بكثير من المواضيع الحيوية الأساسية كاختيار البدائل الاستثمارية والتوطين الصناعي.

ولا ريب أن هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، وأن غيابه يؤدي الى عرقلة الاجراءات المؤدية إلى إقامة المشروعات العربية المشتركة. ويتضح تأثير هذه المعوقات جلياً عند تحديد الموقع الملائم للمشروعات المقترحة، حيث يصعب استكمال الدراسات التفصيلية المبنية على أسس علمية معترف بها لاختيار أنسب المواقع المتاحة.

ولهذا السبب تبرز مشاكل وتعقيدات كثيرة، تتسبب أحياناً في إلغاء المشروع أو تأجيله أو إقامته في موقع غير مناسب ليست له مميزات في تكاليف الانتاج. في مثل هذه الحالة، يقوم مثل هذا المشروع على مزايا الدعم والحماية الواسعة التي لا بد أن تتوافر له لكي يكون قادراً على الانتاج أو تقديم الخدمات، بتكاليف لا تخرج عن الخط الذي يسير عليه منافسو هذه المشاريع في الأسواق العالمية، وبخاصة في حالة السلع المعدة للتصدير، حيث يجب أن تكون تكاليف انتاجها زائداً

تكاليف تسليمها مساوية لتكاليف المنافسين[٢].

وتظهر هناك أيضاً معوقات ومشاكل في مرحلة تنفيذ المشروعات العربية المشتركة، تتمثل بتعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في إنشاء المشروعات العربية المشتركة، وخضوع أغلبها لاجراءات روتينية مبالغ فيها، لإتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في البلدان العربية المساهمة. ومن شأن ذلك أن تطول المدة الزمنية الفاصلة ما بين التوقيع على المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها.

ولعنصر الوقت بطبيعة الحال انعكاساته الكثيرة على هذه المشروعات كماً ونوعاً، ويؤدي في أغلب الأحيان إلى احداث تغييرات كثيرة على عملياتها الاستثمارية، مما يتبعها من عمليات ومقتضيات أخرى كثيرة[٣]. ولعل أهم المعوقات هي تلك التي تواجه المشروعات العربية المشتركة في مرحلة التشغيل الفعلي، والتي يمكن تلخيصها بما يلي[٤]:

١ ـ نقص الوضوح في النصوص المتعلقة بالمزايا والحصانات، وامتناع بعض البلدان المساهمة عن تقديم مزايا تنافسية لمنتوجات المشاريع العربية المشتركة المساهمة فيها، وامتناع بلدان المقر أحياناً عن تنفيذ الواجبات الملقاة عليها في هذا الشأن. وهكذا تبقى المزايا والحصانات دون تطبيق، أسيرة للأنظمة الأساسية، مما يبعث على الاحباط في نفوس العاملين في المشروعات العربية المشتركة، ويقلل

من قدرتها على العمل في ظل هذه الظروف.

٢ ـ عدم النص بالتفصيل وبالتحديد على الاعفاءات الجمركية وما في حكمها، وعدم الزام الاحكام التأسيسية البلدان ذات العلاقة، بإعفاء الشركة من قيود التصدير على منتوجاتها واستيراد مستلزماتها، وترك أمر تنظيم هذه العلاقة للاتفاق بين الشركة والبلدان المعنية واجتهاد الجهات المسؤولة فيها.

٣ ـ النقص والغموض في الأحكام التأسيسية المتمثلة في عقد التأسيس والنظام الأساسي، وعدم شمولها على كثير من البنود المهمة المتعلقة بالنواحي التسويقية، والانتاجية مثل: التزامات الاعضاء في تسويق المنتج، وضمان تصريفه في حال لجوء الشركات العالمية إلى عملية الاغراق للسوق العربية، والتزامهم بتوفير المواد الأولية والأساسية الضرورية في حالة المشروعات الصناعية المشتركة.

٤ ـ سرعة تغير الكوادر العليا(٥) الممثلة للبلدان الأعضاء في مجالس الادارة والادارة العليا، وظهور كوادر جديدة بين الحين والآخر لا دراية لها بأعمال المشروعات المعنية، مما يعرقل أعمالها ويحد من انجازاتها.

ومثل هذه المشكلة تمتد أيضاً إلى بقية فئات العمالة الأخرى، حيث يترك المشاريع العربية المشتركة عدد كبير من العمال، بعد أن تكون هذه المشاريع قد بذلت جهوداً كبيرة لتدريبهم وتحملت مبالغ طائلة من الأموال في سبيل ذلك. وخير مثال على ذلك أن شركة

«اسرى» (المنبثقة عن الأوابك والتي سبق ذكرها) ، فعلى الرغم من أنها تطالب المتدربين بضرورة تأمين كفيل ليتحمل نفقات التدريب فيما لو ترك العامل الشركة، فقد ترك العمل من الشركة ١٢٧ عاملاً عربياً عام ١٩٨١ ، (٧٦ استقالة، ٥١ صرف من الخدمة وأسباب اخرى). كما ترك العمل ١١٠ عمال عرب عام ١٩٨٠ (٦٩ استقالة، ٤١ صرف من الخدمة وأسباب اخرى). و١٠٢ عمّال عرب في عام ١٩٧٩ (٦٣ استقالة، ٣٩ صرف من الخدمة وأسباب اخرى)[٦].

وتعاني مشاريع عربية مشتركة اخرى غير «أسرى» من المشكلة نفسها، مشكلة دوران العمل سواء في الوظائف التي يشتد فيها التنافس، أم الوظائف الصعبة، وبخاصة في المشاريع الصناعية (كمصاهر الالمنيوم والحديد والصلب والأسمدة). فعلى سبيل المثال، تدل البيانات المتوافرة أن نسبة دوران العمل في شركة صناعة الأسمدة الاردنية المساهمة المحدودة، قد بلغت ٣٥ بالمائة عام ١٩٨١ قياساً بعدد العرب والموظفين المحليين الذين تم تعيينهم في العام نفسه، وهي نسبة عالية، أهم أسبابها منافسة بقية الشركات المحلية في الأردن ودول الخليج، ومنحها امتيازات ورواتب لا تستطيع الشركة المعنية تقديمها.

٥ ـ صعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة، وذلك للسببين التاليين:

أ ـ منافسة القطاع الخاص للمشروعات العربية المشتركة، ودفعه

رواتب وأجوراً عالية وامتيازات عديدة، لا تستطيع بعض المشروعات توفيرها. وكمثال على هذه الظاهرة، يمكننا تبيان تجربة المشروعات العربية المشتركة المقامة في الأردن كما صاغها الباحثان عبد الله محمود ونزار نهاد(٧). لقد وجدا أن الشركات العربية المشتركة في الأردن، تعاني من المنافسة على الكفاءات الفنية والادارية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين شركات القطاع الخاص في الأردن من جهة ثانية، بسبب اختلاف الرواتب الأساسية المقدمة لهم، كما هو مبيّن في الجدول التالي رقم (٤ ـ ١)، حيث يلاحظ بجلاء، أن الرواتب التي تدفعها الشركات الأردنية القطرية الخاصة تفوق كثيراً ولكل الفئات ما تقدمه الشركات العربية المشتركة، باستثناء شركة «أكديما» التي تنافس هذه الشركات في الفئات الثانية والثالثة والرابعة فقط. وهذا التنافس يفسر الاجراء الذي قامت به الشركة العربية للتعدين في عام ١٩٨٢، بتعويض موظفيها عن قيمة ضريبة الدخل التي يدفعونها للحكومة الأردنية، التي قد تصل في شرائحها العليا إلى ٢٥ بالمائة من الراتب الأساسي.

ب ـ نقص العمالة الفنية المؤهلة وبخاصة في المجالات الصناعية، لكونها حديثة الظهور في البلدان العربية.

وتؤدي هذه المشكلة بطبيعة الحال إلى تعطيل أو تأخير الكثير من أعمال المشروعات العربية المشتركة، وبخاصة في مجال إعداد الدراسات الفنية والاختصاصات التي تتطلب مهارة عالية. وتحاول بعض المشروعات العربية المشتركة (وبخاصة العاملة في مجالات

جدول رقم (٤ ـ ١)

اختلاف متوسط الرواتب في مؤسسات مختارة في الأردن

الفئة	متوسط الرواتب (دينار أردني)				شركات
	الشركة العربية للتعدين	شركة البوتاس العربية	شركة الأسمدة الاردنية	شركة اكديما	اخرى وطنية
الفئة الأولى (الكادر العالي)	٦٢٠	٦٨٣	٨٢٥	٨٥٠	١٠٢٥
الفئة الثانية (التقنيون والاداريون)	٣٣٥	٢٥٢	٣٩٥	٤٩٥	٤٣٥
الفئة الثالثة (العمال المهرة)	١١٥	١٠٨	١٠٥	٢٣٥	١٥٧
الفئة الرابعة (العمال العاديون)	ـ	ـ	٧٧,٥	١٢٢,٥	١٠٠

المصدر: عبد الله محمود ونزار نهاد، «توفر العمالة في المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢)، ص ٤٣٥.

الانتاج)، التغلب على هذه المشكلة على المدى القصير، بالاعتماد على العمالة الوافدة من الخارج. أما على المدى الطويل فتتجه نحو التدريب، وتعريب الوظائف الفنية والادارية، وتتحمل بذلك اعباء مالية باهظة بلغت على سبيل المثال لا الحصر، ٨٤١ ألف دينار أردني

عام ١٩٨٢ في شركة صناعة الأسمدة الأردنية المساهمة المحدودة، و ٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥ في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا، و ٢,١ مليون دولار عام ١٩٨١ في الشركة العربية لبناء واصلاح السفن «اسرى» في البحرين[٨].

ويمكننا هنا الاشارة مرة أخرى إلى النتائج التي توصل لها الباحثان عبدالله محمود ونزار نهاد[٩] حول تجربة المشاريع العربية المشتركة بالبحرين. لقد اقيمت هناك ثلاثة مشاريع مشتركة صناعية لصناعات حديثة (المنيوم، حديد وصلب وبناء واصلاح السفن)، ولم يكن قائماً ما يماثلها في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي أدى إلى صعوبة توفير الكوادر اللازمة لها، مما اضطر هذه المشاريع في بادىء الأمر إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية، ثم اللجوء بعد ذلك إلى اجتذاب العمالة العربية، وبخاصة من البحرين، وتدريبهم إلى المستوى المطلوب للوظيفة ليحلّوا فيما بعد محل العمال الأجانب.

وقد بذلت المشاريع المشتركة الثلاثة القائمة في البحرين جهوداً مضنية، وتحملت تكاليف باهظة نظير تمكنها من خلق كادر عربي قادر على القيام بأعبائه الفنية والادارية.

٦ ـ الازدواجية ما بين المشروعات القطرية وبعض المشروعات العربية المشتركة، لأن الكثير من البلدان العربية اتجهت نحو اقامة مشروعات قطرية خاصة بها تشبه المشروعات العربية المشتركة. ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى التنافس بين المشروعات القطرية، والمشروعات

العربية المشتركة، وبخاصة في الأسواق الخارجية في حالة المشروعات الكبيرة الموجهة نحو التصدير.

ومن سلبيات هذه الظاهرة كذلك، الحد من انشاء المشروعات العربية المشتركة، واضعاف فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ولا شك أن هذه النتيجة السلبية تزداد حدة عندما يتم التوجه القطري لإقامة مشروعات غير ملائمة لبلد واحد بمفرده، سواء أكان ذلك لضخامة الاستثمارات المطلوبة، أم لضخامة التحديات التي تواجهه، أتكنولوجية كانت أم تسويقية، أو لعدم توافر الخبرات الفنية والاقتصادية والادارية على المستوى القطري، وقد تكون النتيجة سلبية بسبب هذه العوامل كلها مجتمعة أو بعضها.

إن شيوع هذه الظاهرة يؤدي بالطبع إلى ظهور ما يمكن تسميته (مجازاً) بـ «المنازعات المصلحية المؤقتة» أو «الازدواجية في العمل ما بين المشروعات العربية المشتركة والمشروعات القطرية المشابهة».

٧ ـ غياب التنسيق الضروري فيما بين المشروعات المشتركة القائمة والمشروعات القطرية في مجالات الاستثمار والانتاج لدعم اقتصادات الاقطار العربية، وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها.

٨ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة اعمال المشروعات العربية المشتركة، ودراسة المشاكل التطبيقية التي تواجهها، وايجاد الحلول الملائمة لها.

٩ ـ نقص الاحصاءات والبيانات، وقصور المتاح منها عن تحقيق اغراض الدراسات اللازمة لتقويم اداء المشروعات العربية المشتركة القائمة.

١٠ ـ غياب التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة (الثنائية والمتعددة الاطراف)، مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي، ويجعلها متباعدة على نحو لا يحقق فائدة سوى تلك المصالح المباشرة للأطراف المنشئة لها.

١١ ـ تأثير الظروف السياسية غير المواتية في المنطقة العربية من حيث اعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة، أو تعثر القائم منها أو تصفيتها، حتى وإن كانت تمارس نشاطها بنجاح.

وتبدو هذه الظاهرة واضحة بجلاء في حالة المشروعات المشتركة الثنائية، حينما تؤثر الخلافات السياسية بين بلدين عربيين على انتفاء أو (اضعاف) المصلحة الاقتصادية المباشرة بالنسبة إلى هذه المشروعات.

١٢ ـ التأخر في دفع المساهمات وحصص المساهمة، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر انعقاد الجمعية العامة التأسيسية والمباشرة بنشاط المشروعات، لأن الجمعية العامة هي التي تتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء نشاط المشروعات المعنية وفقاً للأنظمة التأسيسية الخاصة بها. وهكذا تواجه العديد من المشروعات العربية المشتركة هذه العقبة في بداية تأسيسها، مما يضطرها في كثير من الأحايين إلى خفض نسبة الاكتتاب في رأس المال على حساب توافر السيولة النقدية اللازمة.

وهذا يؤدي بالطبع إلى تعذر اعمال بعض المشروعات، واتجاهها نحو الاقتراض، وتحمل اعباء مالية لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار عند اعداد الدراسات الاقتصادية والفنية.

١٣ ـ ضآلة الأموال المخصصة للمشروعات التمويلية العربية المشتركة، حيث إنها ما زالت تمثل نسبة صغيرة وغير مميزة من حجم الأموال المتداولة في أسواق المال الدولية، وكذلك من حجم أموال المؤسسات المالية في البلدان العربية. كما أنها كانت تمثل نسبة صغيرة تبلغ ٢, ١٦ بالمائة من اجمالي فوائض الاقطار العربية المقابلة للاستثمار في عام ١٩٨٠.

وقد ادّت هذه المشكلة الى كثرة اعداد المشروعات المالية العربية المشتركة ذات الرساميل المنخفضة، وبعثرة جهودها في أعمال منافسة ومزاحمة، وجعلها خالية من التنسيق والتكامل، وعاجزة عن التأثير في اداءات الاقتصادات العربية وحل مشاكلها، مما زاد من تدهور النشاطات المادية في الوطن العربي، وحوّل الاقتصاد العربي الى اقتصاد «ريعي» بعيد كل البعد عن النشاطات الانتاجية الرئيسة.

١٤ ـ تشابك اهداف العديد من المشروعات العربية المشتركة، وصعوبة تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

وقد قابل الكاتب ذلك عملياً إبان إعداده لدليل المشروعات العربية المشتركة، حيث صعب عليه توزيع الكثير من المشروعات التي تنتمي ـ من واقع اهدافها ـ إلى عدة قطاعات مختلفة في اختصاصاتها

العملية، فمثلاً هناك العديد من شركات الاستثمار التي تتوزع اغراضها على قطاعات: الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات، وتختار العمليات التجارية الصرفة الأكثر ربحاً لاستثمار اموالها، دون* اعطاء أولويات التنمية الاقتصادية واحتياجات الاقطار المعنية أدنى اعتبار.

وكان من الصعب كذلك في دليل المشروعات العربية المشتركة، تصنيف المصارف في اطار قطاعها الواحد بسبب تداخل اغراض المصارف التجارية، ومصارف الأعمال، والمصارف الانمائية والمتخصصة (كالمصارف الصناعية، والعقارية، والاسكان. . . الخ) فيما بينها، وقيامها بجميع الأعمال المصرفية والتجارية، وقبول الودائع والاقراض، وجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية، وممارسة جميع أوجه الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية، دون اعتبار للأعمال الرئيسة التي قامت من أجلها، وبخاصة المصارف المتخصصة، التي تشتد الحاجة إليها كثيراً في البلدان العربية.

ويصدق هذا القول كذلك على بعض شركات الاستثمار والتمويل، حيث تتشابك اغراضها فيما بينها من ناحية، ومع اغراض المصارف التجارية والانمائية من ناحية اخرى، مما يجعل من العسير تصنيفها، إذ انها تعمل كشركات استثمار، وتمويل، وكمصارف تجارية. فهي تقوم بقبول الايداعات، وتقديم القروض، بل وتعمل كشركات استشارية تقدم المشورات الفنية، وتعد دراسات الجدوى الاقتصادية.

ولا تشذ القطاعات الأخرى عن هذه القاعدة، حيث تلاحظ عمومية اغراضٍ بعض المشروعات العربية المشتركة، وتنوعها، وتشابكها. فمثلاً تتداخل اغراض الكثير من المشروعات المشتركة المقامة في القطاع الصناعي، بأغراض المشروعات المثيلة لها في قطاع الخدمات والتجارة، فتجد مشروعاً صناعياً تم انشاؤه منذ عشر سنوات، يعمل في الأعمال التجارية أو الخدمية ولا يقوم بتنفيذ أغراضه الصناعية. وبدلاً من أن يعمل على انتاج وتصنيع السلعة التي انشىء من أجلها، يقوم باستيراد هذه السلعة من الخارج وتسويقها محلياً في الأقطار العربية بهدف جني الأرباح السريعة.

وتستغل بعض الشركات الصناعية القابضة كذلك تنوع اغراضها، فتعمل كشركة استثمار وتمويل، وتركّز اعمالها بعيداً عن المساهمة المباشرة في اقامة الصناعات التي تختص بها، وتكتفي بالقيام بدور شركة استثمار بسبب سهولة الحصول على العوائد المالية المجزية من الأعمال المالية المباشرة.

ومثل هذا الحال يظهر أيضاً في قطاع الزراعة، حيث يلاحظ أن بعض المشاريع المشتركة العامة التي اقيمت اصلاً لاستصلاح الأراضي وانتاج المواشي والدواجن والاعلاف، تعمل في مجالات التجارة، بل إن بعضها يعمل في تشييد الفنادق والعقارات، واعمال التمويل والاستثمار في قطاعات خارج القطاع الزراعي، وذلك بسبب مرونة اغراضها وتعددها.

١٥ ـ ضعف الهياكل الاساسية وانعدامها في بعض البلدان، وبخاصة في مجال استغلال الخامات المعدنية التي توجد في اماكن جغرافية، تكاد تنعدم فيها البنية الأساسية من طرق ومياه وسكن وشبكات كهربائية ووسائل اتصال.

ومثل هذه المشكلة تعيق الاستثمارات، أو تلحق على الأقل بتكلفة الانتاج اضافات لا يمكن تجاهلها، تؤدي إلى انخفاض المردود، والتغاضي في بعض الأحيان عن اقامة بعض المشروعات.

وهكذا يمكن القول إن وجود الخامات وحدها لا يكفي لاتخاذ القرار اللازم للاستثمار ، حيث لا بد من استخراج هذه الخامات بربح وبعائد معقولين، أي من خلال تفوق العائد على التكلفة، ومن خلال توافر شرطين متداخلين، أولهما ضمان جدوى المشروع، وثانيهما توافر المتطلبات الاساسية لإقامة هذا المشروع وأهمها الهياكل الأساسية[١٠].

وهناك معوقات أخرى كثيرة تثيرها المشروعات العربية المشتركة، تتعلق بفرض القيود على التحويلات المصرفية إلى الخارج، وتعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية في بعض البلدان العربية، وعدم اعطاء سمة دخول للعاملين فيها، وعدم وضوح كيفية حساب سعر الطاقة والمرافق العامة، وتسعير المنتوجات (حيث تطالب بعض المشروعات بإعطائها الحرية الكاملة في التسعير بغض النظر عن حصولها على مستلزمات الطاقة والمياه بالأسعار المدعمة)،

والبيروقراطية وتفسيراتها المتضاربة للأحكام التأسيسية للمشروعات العربية المشتركة، وتدخلها في بعض الأحيان في اختصاصات الادارة العليا للمشروعات المشتركة، دون الاستناد الى معايير وأسس مهنية وادارية واضحة ومعينة، وعدم اتساق التوجيهات السياسية العليا لبعض القرارات مع الاعتبارات التجارية والاستثمارية البحتة، والتناقض في اهداف الشركاء[١١]، وتدهور سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار مقابل العملات الحرة القابلة للتحويل، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة مساهمة الطرف أو الأطراف المشاركة، عند تقويم حصتها في رأس المال بالعملات التي ساهمت أصلاً بها.

ومن نافلة القول، إن المعوقات السابقة ترجع في اساسها إلى التشبث بالتجزئة والقطرية على حساب العمل العربي المشترك، ووجود ٢٢ سوقاً عربية تفصلها الحواجز الجمركية والحمائية، وقوانين الاستيراد، وغير ذلك من التعقيدات التي لا يتوافر مثلها في بقية دول العالم، اضافة الى استمرار كل قطر عربي في تنفيذ مخططاته التنموية بشكل مستقل بعيداً عن الاقطار الأخرى، متناسياً ما تم الاتفاق عليه في ميثاق العمل العربي المشترك، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

هوامش الفصل الرابع

(١) سميح مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٤) استند هذا الجزء من البحث على ورقة للكاتب بالانكليزية حول «المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه المشروعات العامة المشتركة في مرحلتي الاعداد والتشغيل مع التركيز على بعض الجوانب الادارية والتنظيمية»، وقد تم تقديمها لاجتماع مجموعة خبراء الأمم المتحدة حول المشروعات العامة المشتركة فيما بين الدول النامية المنعقد في نيويورك خلال الفترة ١٣ ـ ١٧/١/١٩٨٦ ومسجلة تحت رقم (DAD /PJV/INT. 85/WP/4).

(٥) عبّر د. علي عتيقة عن هذه المشكلة بالقول، ان الغالبية ممن يعملون في المشاريع العربية المشتركة يأتون إليها «كعابر سبيل»، مما يجعلهم يتخلون عنها عند ظهور بوادر الصعاب بسبب عدم انتمائهم لها وارتباطهم بها. لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن، انظر: علي عتيقة، «تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في اعداد المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت الى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، **ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٨٣** (الكويت: المعهد، ١٩٨٣)، ص ٦١.

(٦) عبد الله محمود ونزار نهاد، «توفر العمالة في المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت الى: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢** (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢)، ص ٤٤٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٢، ٤٣١ و ٤٤١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٥.

(١٠) مقابلة صحفية مع د. عبد الرزاق الهاشمي، رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للتعدين، نشرتها: **مجلة التعدين العربية**، السنة ٣، العدد ٣ (١٩٨٣)، ص ١٠.

(١١) فالشريك المضيف للاستثمار قد يهتم بالدرجة الأولى بتشغيل اليد العاملة المحلية، والحصول على العملات الأجنبية، والجوانب التنموية فقط دون الاهتمام بالربحية التجارية، بينما الشريك الوافد قد يهتم بالربحية التجارية في المقام الأول، ثم بالنواحي الأخرى في المقام الثاني.

الفصل الخامس
مستقبل المشروعات العربية المشتركة والحلول الممكنة لمعوقاتها

أولاً: نظرة عامة

يجب التأكيد بداية، أن التراجع النفطي (في الانتاج، والأسعار والعوائد) الذي أخذ يصاحب بشدة فترة ما بعد الطفرة النفطية، قد أثر تأثيراً كبيراً على العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأخذ يجره بخطوات واسعة ومتثاقلة نحو الوراء. وفعل الشيء نفسه التراجع السياسي في العلاقات ما بين البلدان العربية، الذي بدأ يشتد بوضوح منذ بداية العقد الحالي.

ومن المفهوم ضمناً أن المشروعات العربية المشتركة، باعتبارها اداة فعّالة من ادوات العمل الاقتصادي المشترك بقطاعاته المختلفة: الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية، تتأثر بهذه المستجدات، ونتيجة لذلك، فقد تقلص الاهتمام بها، وكثر الحديث في الساحة

العربية عن معوقاتها وإشكالاتها، بل وفشلها، والتشكيك في جدواها، مما حدّ من انشاء المشروعات المشتركة الجديدة في السنوات القليلة الماضية، قياساً على ما أنجز في المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١. ولهذا، فان مستقبل المشروعات العربية المشتركة مرتبط قبل كل شيء بما يلي:

١ ـ توجيه الجهود لسد النقص في تمويل المشروعات العربية المشتركة الذي تسببه مستجدات الساحة النفطية. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

ـ تعميم «التمويل المشترك» كأسلوب لتمويل المشروعات العربية المشتركة، من خلال تضافر جهود الصناديق العربية الاقليمية والقطرية، وشركات الاستثمار القطرية والاقليمية، وكذلك المصارف العربية التجارية.

ـ زيادة مفعول الشركات العربية المشتركة القابضة العاملة في مجالات الاستثمار، وهي كثيرة ولديها رؤوس اموال ضخمة غير موظفة في المشروعات العربية المشتركة.

ـ تشجيع المصارف والمؤسسات التمويلية العربية ـ الدولية على المساهمة في انشاء المشروعات العربية المشتركة.

ـ تعديل قوانين الصناديق العربية الوطنية والاقليمية، بشكل يجيز لها المساهمة في تمويل المشروعات العربية المشتركة عن طريق المشاركة والاستثمار المباشر.

ـ تطوير القوانين المصرفية، بحيث يسمح للمصارف التجارية العربية بتجاوز دورها في تمويل العمليات التجارية إلى تمويل المشروعات العربية المشتركة، مع إمكانية اقامة «تجمع للمصارف» لتزكية المشروعات الكبيرة والمساهمة في رؤوس اموالها.

ـ إفساح المجال للقطاع الخاص ولأكبر عدد من المواطنين العرب من بلدان العسر واليسر، للمساهمة بالمشروعات العربية المشتركة، بسبب حيوية ومرونة القطاع الخاص، وقدرته على السعي الدؤوب واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

ـ تجميع مدخرات المواطنين العرب وتوظيفها في مشاريع مشتركة. وهذه المساهمة، وإن كانت ضئيلة قياساً بضخامة إمكانات القطاع العام وحكومات البلدان العربية النفطية، لها فوائدها في خلق مصالح مادية تربط بين المواطنين العرب من كل الأقطار العربية، وهي دعوة مهمة في وقت نجد فيه أواصر التضامن والتفاهم العربيين على درجة ضئيلة من الارتباط والنمو.

٢ ـ زيادة مستوى التضامن العربي وتعميقه، لأن ادراك البلدان العربية لأهمية تماسكها معاً، وعملها يداً واحدة في المجال الاقتصادي، وتوحيد جهودها في زخم عربي واحد، هي نقطة الارتكاز التي تستطيع من خلالها تثبيت مصالح عربية جماعية لها ومتشابكة، تكون المشروعات المشتركة إحدى حلقاتها الرئيسة القادرة على تعميق التنمية الاقتصادية التكاملية، ودفع العمل الاقتصادي العربي المشترك قدماً إلى الأمام.

ولا ريب في ان هناك دوافع كثيرة ترغم البلدان العربية على الاتجاه نحو تضافر جهودها، لإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها، ومن أهمها إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، التي تعني مزيداً من الدعم للقدرة الذاتية الإسرائيلية والقدرة العدوانية، وزيادة مفعول الاتفاق الاستراتيجي الامريكي ـ الاسرائيلي، الذي يشكل خطراً كبيراً على البلدان العربية لا يمكن التصدي له، إلا بعمل عربي مشترك فعّال في كل المجالات السياسية والاقتصادية، بما فيها المشروعات المشتركة.

وهناك كذلك ازمة الغذاء العربي، التي تعكس العجز العربي المتزايد عن انتاج السلع الغذائية الضرورية لتلبية الحاجات العربية، والتي لا يمكن حلها والتصدي لها الا بتضافر الامكانات العربية، والتعاون العربي الجماعي، وانشاء المشروعات المشتركة القادرة على تحقيق درجة متقدمة للأمن الغذائي العربي.

وهناك أيضاً دوافع أخرى كثيرة ذات صبغة اقتصادية وسياسية وتقنية واجتماعية، تدعو كلها للتشبث بالمشروعات العربية المشتركة ودعمها في السنوات المقبلة.

وفوق هذا كله ، هناك دافع عام مرده أن العمل المشترك هو منهاج هذا العصر الذي نحياه، تنتهجه المجموعات الدولية المتقدمة وتستبق به البلدان النامية، وتتجاوب به مع كل التغيرات العلمية والصناعية والتقنية الكبيرة.

من خلال هذا كله يتبدى لنا، زيادة أهمية المشروعات المشتركة في السنوات المقبلة، ونرى أن مستقبلها يكمن قبل كل شيء في تنفيذها ضمن برامج معينة تأخذ في الاعتبار ارتباط هذه المشروعات وتكاملها مع المشروعات القطرية، وربطها بشكل عام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي تخطيط يترجم هذه الاستراتيجية في اطار تصور عام عن توجهات وشكل التنمية التكاملية العربية[1].

ثانياً: مستقبل المشروعات العربية المشتركة القائمة

كان هذا فيما يخص الاعتبارات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة التي ستقام مستقبلاً، أما تلك القائمة، فإن مستقبلها يتحدد قبل كل شيء بالتصدي لمعوقاتها واشكالاتها، وايجاد الحلول الناجعة لها، بما يكفل استمرار تطورها وتنشيطها، والتحامها بالعمل العربي المشترك، ويمكن تلخيص أهم هذه الحلول فيما يلي:

١ ـ اعطاء الاولوية للعمالة العربية والاهتمام بتدريبها، والسعي الجاد لدى بلدان المقر التي تنشأ فيها المشروعات العربية المشتركة، لإعطاء حوافز اضافية لجذب العمالة المتخصصة للعمل فيها. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عدم اخضاع المشروعات لتشريعات العمل والأجور والضرائب والتأمينات السارية في بلد المقر، ووضع لوائح وقواعد خاصة بها لتنظيم جميع شؤون العاملين فيها[2].

٢ ـ ضرورة اتخاذ قرارات ملزمة من قبل الجمعيات العمومية للمشروعات العربية المشتركة، التي تتوزع اهدافها واختصاصاتها

العملية على عدة قطاعـات، يتم فيها تعـديل اغـراضها بمـا يتلاءم ومعطياتها العملية المتوافرة في القطاعات المعينة.

أما بالنسبة إلى المشروعات الجديدة، فلا بد من أن تلتزم نظمها الأساسية بحصر أغراضها منذ البداية في اطار ما توصلت إليه دراسات الجدوى من نتائج.

٣ ـ وضع القانون الموحد الذي اقترحه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للشـركات العـربية المشتـركة مـوضع التنفيـذ، بهدف حـل الارتباكات التي يخلقها عدم الوضوح وعدم الالتزام في بعض بنـود الأحكام التأسيسية للمشروعات العربية المشتركة.

وقد اقترح هذا القانون ليأخذ شكل اتفاقية تعقـد بين البلدان العربية، بحيث يمكن للشركات العربية المشتركة القائمة والمستقبلية وبمحض ارادة الأطـراف المكونـة لها، أن تكيّـف أوضـاعها بمـوجب أحكام القانون المقترح الذي يمكنه في الوقت نفسه، أن يتلافى جوانب النقص والغموض في الوثائق القانونية النافذة.

٤ ـ تسديد الأقساط المستحقة على الأقطار الأعضاء في مواعيدها، ودون أي تأخير.

٥ ـ قيـام البلدان العربيـة المعنيـة بتسهيـل انتقـال العـاملين في المشروعات العربية المشتركة، وتوفير المعلومات لها، واتاحة الدراسات التي يمكن للشـركات القـابضة كـ (أبيكـورب، والشركـة العـربيـة للتعدين) من خلالها تحديد مجالات استثمارها.

٦ ـ تقديم مزايا تنافسية من قبل البلدان العربية لمنتوجات المشروعات العربية المشتركة في مواجهة المنتوجات الأجنبية.

٧ ـ إبعاد المشروعات القطرية عن مزاحمة المشروعات العربية المشتركة، وتغليب المصلحة القومية للمشروع المشترك عند تعارضها مع المصالح القطرية.

٨ ـ القضاء على تعقيدات الروتين الاداري التي تقف حجر عثرة في طريق المشروعات المشتركة، وتطبيق القوانين والأنظمة في البلدان المضيفة، وترجمة الأحكام التأسيسية للمشروعات بروح متجاوبة متعاونة، وفي ضوء المصلحة العامة للبلدان المساهمة.

٩ ـ تيسير تداول اسهم المشروعات العربية المشتركة في البورصات العربية، أو في بورصة عربية خاصة بها، وفتح المجال لكل مواطني البلدان العربية المساهمة فيها وغير المساهمة، لتملّك نسبة محددة من أسهمها.

١٠ ـ تقديم البلدان المضيفة تسهيلات للشركات العربية المشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

أ ـ تسعير مدخلات الانتاج اللازمة لها بأسعار مقبولة متساوية مع أسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات القطرية، وبخاصة فيما يتعلق بأسعار اللقائم والمرافق العامة.

ب ـ تقديم الأرض اللازمة لإنشاء المشاريع المشتركة عليها

مجاناً، أو بأسعار رمزية لا تؤثر على مستوى الكلفة الانتاجية للمشروع.

ج ـ انشاء الهياكل الأساسية اللازمة لأعمالها.

د ـ تزويدها بالمعلومات الرقمية الضرورية لبلورة المشروعات، وتوضيح الفرص الاستثمارية المنتقاة.

هـ ـ منحها الأولوية في ممارسة نشاطها، والسماح لها بالمساهمة بأي مشروع له علاقة باختصاصها ومجال أعمالها.

و ـ تقديم جميع التسهيلات والاعفاءات والدعم التي تقدم للمشروعات القطرية.

ز ـ حرية تحويل الأرباح من البلد المضيف لها إلى الخارج، واعطاؤه حق الاحتفاظ والتصرف في القطع الأجنبي، واعفاؤه من جميع القيود النقدية والكمية.

وتجدر الاشارة إلى أن عدم توافر التسهيلات السابقة، يحد من مساهمة الشركات التمويلية في انشاء المشروعات العربية المشتركة، ويجعلها تتجه نحو تأدية المهام التمويلية المتمثلة بتقديم القروض، وإدارة الاصدارات على الصعيدين العربي والدولي، مما يبعدها عن المهمة الأساسية التي انشئت من اجلها، ويقلل من فعالية دورها في التعاون العربي الاقليمي المشترك.

١١ ـ تقيد البلدان العربية المعنية بتنفيذ نصوص اتفاقات

المشروعات العربية المشتركة، وبخاصة فيما يتعلق بالبنود الخاصة بالحوافز والامتيازات الخاصة بتدعيم هذه المشروعات وحمايتها.

١٢ ـ اعطاء الأفضلية للمشروعات العربية المشتركة الخدمية، وبخاصة شركات الاستشارات الهندسية والمقاولات، لتنفيذ المشاريع الانمائية التي تمولها مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية، وذلك كلما توافرت لدى تلك الشركات القدرة على تقديم الخدمات المطلوبة، سواء على انفراد أم بالاشتراك الفعلي مع الآخرين.

١٣ ـ ضرورة دمج[٣] المشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة المتشابهة، بهدف التخلص من الازدواجية وتقليص المصاريف، واختصار الاجراءات بعمل مجلس ادارة واحد لها وجمعية عمومية واحدة، مما يترتب عليه تخفيض في تكاليف الانتاج، وذلك على غرار المنهج الذي تتجه اليه الهيئة العربية للاستثمار الزراعي[٤]، والشركات الكويتية ـ التونسية المشتركة العاملة بصناعة الأسمدة الفوسفاتية[٥] والتي تواجه حالياً صعوبات مالية كبيرة، بسبب ما يواجه صناعة الأسمدة الكيماوية في الوقت الحاضر من كساد. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من جميع هذه الشركات، تقوم بإعداد مشروع الدمج وتقديمه إلى جمعياتها العمومية غير العادية ،المقرر عقد اجتماع لها في بداية عام ١٩٨٧[٦].

ويمكن اتباع مبدأ الدمج هذا أيضاً في مجال شركات التمويل والاستثمار ذات الرساميل المنخفضة، والتي تغلب عليها المنافسة والمزاحمة وعدم التنسيق والتكامل.

١٤ ـ تحييد المشروعات العربية المشتركة وإبعادها عن هيمنة البلدان المضيفة لها، وتشغيلها على أسس اقتصادية وتجارية بحتة[٧]، بعيدة كل البعد عن المؤثرات السياسية والمصالح القطرية الضيقة.

١٥ ـ تحقيق مبدأ الفصل بين ملكية المشروع وإدارته كلياً أو جزئياً، بالاتفاق على تطبيق واحد أو أكثر من الوسائل التالية[٨]:

أ ـ اعتماد مبدأ تعيين مجلس ادارة المشروع وفق شروط الكفاية والتخصص من بين مواطني البلدان العربية، بغض النظر عن الجنسية أو المساهمة المالية، بمعنى الاكتفاء بتمثيل المساهمين في الجمعية العمومية فقط لهذه المشروعات.

ب ـ الأخذ بمبدأ المساواة في عضوية مجلس الادارة، بتطبيق مبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الاساسية والمساعدة بدلاً من الاقتصار على المساهمة المالية.

ج ـ الالتزام بمدأ المساواة في العضوية للأطراف المساهمة بغض النظر عن مبلغ مساهمتها، أي أن يكون لكل طرف مساهم ممثل واحد في مجلس ادارة المشروع مهما كانت مساهمته.

١٦ ـ تعميم صيغة (أو صيغ) تنظيمية وادارية مرنة تتم بها ادارة المشروعات العربية المشتركة بما يتلاءم وظروفها التجارية، وتسمح لها بحرية التحرك في عالم الأعمال بعيداً عن الصيغ الادارية التقليدية التي تقيد المشروعات المشتركة بإجراءات ولوائح ادارية ومالية،

وتجعلها مشابهة للمؤسسات العامة والدوائر الحكومية، وتقلل من فاعلية روح المبادرة والمسؤولية فيها.

١٧ ـ ضرورة وجود تقويم خارجي دوري لاداء المشروعات العربية المشتركة، تتم بواسطته مقارنة نتائجها المحققة وأهدافها المحددة، وما تقدمه من منافع للاقتصادات العربية.

١٨ ـ توسيع نطاق عمل المشروعات العربية المشتركة، بحيث يصار إلى نشرها في كل النشاطات الاقتصادية دون استثناء، وبخاصة تلك التي تحتل مكانة متقدمة في أولويات التنمية الاقتصادية، حتى تتمكن البلدان العربية من خلالها، اقامة التكامل فيما بينها، وتحقيق أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك(٩).

١٩ ـ اعطاء الأفضلية لمنتوجات المشروعات العربية المشتركة، وتقديم جميع التسهيلات الضرورية لتسويقها في الأسواق العربية، بما في ذلك تقديم التسهيلات الائتمانية، وحل مشاكل النقل والاتصال بين البلدان العربية، وتنفيذ مبادىء اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومبادىء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المعقودة عام ١٩٨١، والتي تقضي بتحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقاً لتحرير كامل لبعضها، وتخفيض تدريجي للبعض الآخر، وربط منسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها، وتيسير تمويل التبادل التجاري بين البلدان العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل(١٠).

ثالثاً: مجالات المشروعات المشتركة ذات الأولوية

السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان الآن هو: إلى أي المجالات يجب أن تتجه المشروعات العربية المشتركة في المستقبل؟ وإلى أي حد يجب عليها أن تتوسع وتنمو في الوطن العربي؟

نرى أن المجالات التي يجب أن تعطى الأولوية في سلم خيارات المشروعات العربية المشتركة المستقبلية، هي المجالات الانتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي، على أن تتجه المشروعات التي ستقام فيها نحو الحجوم الاقتصادية الكبيرة المفعمة بالامكانات الضخمة القادرة على تحقيق افضل النتائج، أي تلك المشروعات التي لا تستنفد وفورات النطاق، إلا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب انتاجه. وقد يفوق احياناً كثيرة الحجم الأمثل الواحد من هذه المشروعات حاجة السوق العربية بأكملها. وعليه، فإن المشروعات التي تستحق أولوية في توسيع الامكانات المستقبلية للعمل العربي الاقتصادي المشترك تتمثل بنظري فيما يلي:

١ ـ مشروعات الأمن الغذائي القادرة على سد الفجوة بين الانتاج والطلب في الوطن العربي، وتحقيق حد ادنى من الأمن الغذائي على المستوى القومي. ويمكننا اعطاء صورة واضحة عن أهمية هذه المشروعات من واقع الحقائق التالية:

أ ـ إن اجمالي قيمة الواردات من أهم السلع الزراعية قد تصاعد

في الوطن العربي من نحو ٨,٧ مليارات دولار امريكي عام ١٩٧٥، إلى نحو ١٧ مليار دولار امريكي عام ١٩٨٠، ثم إلى نحو ٣٦ مليار دولار امريكي عام ١٩٨٥[١١].

ب ـ إن القيمة النقدية للفجوة الغذائية العربية قد تصاعدت من نحو ٢,٤ مليار دولار امريكي في متوسط الفترة ١٩٧٠/١٩٧٢، لتصل إلى نحو ١٣,٦ مليار دولار امريكي في متوسط الفترة ١٩٨٠/١٩٨٣، ويقدّر ان تصل إلى نحو ٦٠ مليار دولار امريكي مع نهاية القرن، وان يوجه شطر كبير من هذه القيمة لتغطية العجز في اخطر سلع الغذاء وأكثرها استراتيجية وهي الحبوب، وبخاصة القمح[١٢].

وهكذا نجد المواطن العربي يعتمد كلياً على العالم الخارجي في تأمين نصف قوته من القمح، وأكثر من ذلك لكل من السكر والزيوت والشحوم النباتية، وحوالى ثلث استهلاكه من اللحوم والالبان، الأمر الذي يعني أن مقدّرات الغذاء في المنطقة العربية، اصبحت خارج نطاق التأثير العربي، خصوصاً إذا علمنا أن الواردات العربية من الغذاء، تشكل نسبة لا يستهان بها في المعروض من الغذاء في السوق العالمي، بما قد يتعذر تأمينه حتى لو توافرت الموارد المالية اللازمة[١٣]. وهكذا تجمع الآراء على أن مشكلة العجز الغذائي العربي، هي من أخطر المشاكل التي تهدد المنطقة العربية في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة، أن الدول المصدرة للغذاء،

وبصفة خاصة القمح، هي دول متقدمة اقتصادياً وقليلة العدد، ويمكنها ممارسة السياسة الاحتكارية ضد البلدان العربية إذا اقتضت مصلحتها ذلك، الأمر الذي يشير إلى أن المستقبل القريب، قد يحمل في طياته مؤشراً بأن هذه المشكلة قد تهدد حرية القرار السياسي والاقتصادي العربي(١٤).

٢ ـ مشروعات صناعة المعدات الرأسمالية القادرة على انتاج الآلات والمعدات والسلع الصناعية المختلفة، وخلق صناعات خلفية وامامية متساوية ومتكاملة لاستكمال السلسلة التكنولوجية داخل الوطن العربي. وترجع أهمية هذا النوع من الصناعات إلى دورها في عملية الانتاج السلعي بشكل خاص، والانتاج الصناعي الكلي بشكل عام، واعتماد جميع قطاعات الانتاج عليها بدرجة كبيرة.

وتشير المصادر المطلعة إلى محدودية صناعة المعدات الرأسمالية القائمة في الوطن العربي، حيث تركزت حتى عام ١٩٨٠ في أربعة عشر فرعاً صناعياً، وبنسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى ١٠ بالمائة، وبقيمة انتاج تصل إلى ٣ مليارات دولار امريكي(١٥).

كما تشير المصادر نفسها إلى توقع ارتفاع الطلب العربي على السلع الرأسمالية من ٢٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى ٥٢ مليار دولار عام ١٩٩٠، وإلى ٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبذلك تصل الفجوة بين توقعات الطلب المستقبلية والطاقات الانتاجية القائمة عام ١٩٨٠، إلى ٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٠، وإلى ٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠(١٦).

٣ ـ مشروعات الصناعات البتروكيماوية التي تعتبر محوراً اساسياً له أهميته البارزة في التنمية الصناعية، نتيجة تشابكها مع قطاعات كثيرة كالزراعة والنقل والمواصلات، والبناء والتشييد، والصناعات التحويلية غير الكيماوية.

يضاف إلى هذا اعتماد هذه الصناعات على النفط والغاز كمادة أولية وكمصدر للطاقة، وهي مواد متوافرة بكثرة في الوطن العربي يمكن بتصنيعها دمج قطاع النفط بشكل أوسع ببقية القطاعات السلعية، بإنتاجه مستخدمات لهذه القطاعات، تنتقل من قطاع إلى آخر حتى تصل إلى المستهلك بشكل مصنّع أو شبه مصنّع(١٧).

ولا بد كذلك في اطار هذا التوجه، من الاهتمام بتوسيع قاعدة صناعة البتروكيماويات التحويلية (التي تحول المنتوجات البتروكيماوية النهائية إلى سلع نهائية صالحة للاستهلاك)، من خلال اقامة مشاريع مشتركة في البلدان العربية غير النفطية ذات الأسواق الواسعة، تساهم فيها البلدان العربية النفطية، وتعتمد في مدخلاتها على مشاريع البتروكيماويات العربية القائمة، مما يساعد بالتالي على تثبيت دعائم التكامل الاقتصادي العربي على أسس ثابتة بين البلدان النفطية وغير النفطية، وارساء قسمة عمل عربية جديدة تختص فيها البلدان العربية النفطية بالصناعة البتروكيماوية الأساسية والوسيطة والنهائية، وتختص البلدان غير النفطية بالصناعة التحويلية التي تعمل على امتصاص انتاج الصناعة البتروكيماوية العربية، والمساهمة في حل مشاكلها وتسويقها(١٨).

ومن حسن الطالع، أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، قد بدأت في الآونة الأخيرة بطرح مثل هذه الأمور على بساط البحث، وحققت في مجالها نتائج ايجابية كثيرة لها مردودها الكبير على العمل الاقتصادي العربي المشترك، يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

١ ـ تكوين فريق لمشروعات الأمن الغذائي العربي من ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة والشركات العربية المشتركة، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، اضافة إلى الجهات المعنية بقضايا الاستثمار والتنمية الزراعية في الوطن العربي، وممثلين عن القطاع الخاص، وغيرهم[١٩]. وقد حددت مهام هذا الفريق بما يلي:

أ ـ تحديد المزيد من فرص الاستثمار المشترك، واتخاذ الاجراءات اللازمة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية لبرامج متكاملة، وفي اطار المنظور القومي الشمولي.

ب ـ عرض هذه الدراسات على الجهات المختصة لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ج ـ توفير المعايير اللازمة في المشروعات المشتركة المقترحة، وتحديد موقعها في البرامج القطاعية.

د ـ استكمال دراسات هذه المشاريع واستقطاب اللازم لها.

هـ ـ ترويج هذه المشروعات بعد استكمال دراستها، واقتراح

توطينها وأسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها.

وقد تمكن الفريق منذ تكوينه في عام ١٩٨٣ وحتى منتصف عام ١٩٨٧ من تحديد مفاهيم ومعايير لاختيار المشروعات المشتركة:

(١) في مجال الأمن الغذائي[٢٠]، ويمكن حصرها بالآتي:

- التوزيع الاقليمي والبيئي لانتاج السلع الغذائية على أساس تركيز الانتاج في أكثر المناطق والاقاليم صلاحية.

- توزيع المهام الانتاجية على جميع الأقطار المشتركة في برنامج الأمن الغذائي العربي، وبما يتناسب وبنية الموارد المتاحة في كل منها.

- منح الأفضلية في التخصص السلعي للجهود الانمائية للسلعة الأساسية غذائياً واقتصادياً، ثم لأقلها نسبة في الاكتفاء الذاتي، ثم السلع التي تساهم في تحسين المستوى الغذائي.

- تركيز الاعتماد على وسائل زيادة الانتاج من أجل تحقيق زيادات مستمرة وسريعة في انتاج الأغذية.

- اقامة قاعدة أساسية لصناعات انتاج مستلزمات الانتاج والصناعات الغذائية وتسويق المنتوجات الغذائية.

- اعتبار التنمية الريفية المتكاملة وتنمية الموارد البشرية بمثابة الاطار الاجتماعي لجميع جهود التنمية في مجال زيادة الأغذية.

- تطوير الموارد الطبيعية الزراعية باعتبارها مصدراً أساسياً وثابتاً

للمنتوجات الزراعية الحيوانية في الوطن العربي.

كما تمت أيضاً مراعاة اعتبارات اضافية في عملية الاختيار، منها أن يحقق المشـروع أعلى قـدر ممكن من معايـير الجدوى الاقتصـادية والاجتماعية، والا يزيد حجمه عن ٥٠٠ مليون دولار، وأن يتفادى التعقيـدات المؤسسية والتنـظيمية في تكـوينه وفي متـطلبات تنفيـذه وتشغيله.

(٢) تجميع مجموعة من المشروعات العربية المشتركـة في المجال الغذائي، تقدمت بها المنظمات والمؤسسات والحكومات العربيةالمبيّنة في الجـدول التالي رقم (٥ ـ ١)، بلغ عـددها ١٧٦ مشروعاً، تمت غربلتها واستبعاد ١٨ مشروعاً منها لأنها تحت التنفيذ، و ٦ مشاريع اخرى لأنها متشابهة أو متكررة، وفرز ٤٩ مشروعاً لا تتوافر عنها أي بيانات تسمـح بإدخـالها في عمليـة الاختيار[٢١]. وقـد بلغت كلفة المشروعات الباقية والبالغ عددها ١٠٣ مشروعات حوالى ٢٦,٨٤٠ مليار دولار أمريكي[٢٢].

ولتحقيق شيء من التـوازن في حجـم الاستثمـارات بـين هذه المشاريع، ولاختيار ما يمكن اعتباره مشروعاً قابلاً للترويج، تم استبعاد ٥ مشروعات عملاقة تقدر جملة تكاليفها بـ ١٧,٥٩٨ مليار دولار امريكي، وخمسة مشروعات اخرى متناهية في الضآلة[٢٣]. أما المشروعات المتبقية وعددها ٩٣ مشروعاً فقد صنفت في فئتين:

(أ) مشروعات ذات أفضلية أولى وعددها ٧٦ مشروعاً بكلفة

جدول رقم (٥ - ١)
المشروعات العربية المشتركة المقترحة في المجال الغذائي

اسم الجهة المقترحة للمشروعات	عدد المشروعات المشتركة
الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك	١٠
اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	٧
الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية	٩
مجلس الطيران المدني	١
الاتحاد العربي للصناعات الهندسية	٧
الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	١١
الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	٦
شركة الخليج للتنمية	٣
الشركة العربية للاستثمار	٤
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	١٧
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	١
المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣٦
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣
جامعة الدول العربية	١
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	٥٥
العراق	١
البحرين	١
سوريا	١٧
المجموع	١٩٠(*)

(*) بها ١٤ مشروعاً تكرر ذكرها في أكثر من جهة وبهذا يصبح عدد المشروعات التي

دخلت عملية التصنيف ١٧٦ مشروعاً.
المصدر: ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الوزارية للأمن الغذائي العربي، وتم تقديمها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الحادية والاربعين، المنعقدة في عمان، ٧ - ١٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ص ٣٧.

٦,٧٩٧ مليارات دولار، وتنطبق عليها المعايير الاستراتيجية والاجرائية ما عدا توافر دراسات الجدوى.

(ب) مشروعات ذات افضلية ثانية وعددها ١٧ مشروعاً بكلفة ٢,٤٤١ مليار دولار، وهي أقل توافقاً مع المعايير السابق ذكرها[٢٤].

وقد قامت لجنة الترويج التابعة للفريق بغربلة هذه المشروعات، واختارت منها قائمة أولى تتكون من ٢٧ مشروعاً قابلة للترويج، ومؤهلة للتمويل التجاري مع القطاع الخاص.

وقد تم عرض هذه المشروعات بصفة مبدئية على رجال الأعمال والمستثمرين العرب في مدينة الرياض بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤[٢٥]، ويمكن تصنيفها بشكل عام في سبع مجموعات هي:

- ثمانية مشروعات في ميدان الدواجن.
- ستة مشروعات في مجال الانتاج الزراعي.
- مشروعان في المجال الزراعي الصناعي.
- ثلاثة مشروعات في مجال اللحوم.
- ثلاثة مشروعات في مجال الاسماك.
- ثلاثة مشروعات في مجال مستلزمات الانتاج الزراعي.
- مشروعان في مجال الألبان.

بعد ذلك اختارت لجنة الترويج التابعة للفريق قائمة ثانية من سبعة مشاريع قابلة للترويج[٢٦]، تستهدف تصنيع شباك ومعدات الصيد، وانتاج البروتين احادي الخلية، وتطوير الصيد البحْري، وانتاج الأغنام المكثف.

ويمكن تلخيص نتائج أعمال الترويج في مشروعات هاتين القائمتين المعتمدتين من قبل فريق العمل بالآتي[٢٧]:

١ ـ تحقيق الارتباط في أحد عشر مشروعاً، عشرة من القائمة الأولى، ومشروع واحد من القائمة الثانية.

٢ ـ دخول خمسة مشروعات من القائمة الأولى في مرحلة الاتصالات لتحقيق الارتباط بها، حيث تم الاعلان عن الدعوة لتأسيس شركات لكل منها.

٣ ـ انتظار موافقة السلطات المعنية على السماح بالترويج لمشروع واحد.

٤ ـ تأجيل الترويج حالياً لأربعة مشاريع (اثنان من القائمة الأولى، واثنان من القائمة الثانية)، وذلك بتوصية من فريق العمل.

٥ ـ استبعاد ترويج ثلاثة مشاريع من القائمة الأولى بموافقة فريق العمل.

والحقيقة انه لا خلاف حول المشروعات التي انتقاها فريق عمل الأمن الغذائي العربي، فهي مفعمة بالآمال الكبيرة، ويمكنها أن تساهم

في حل جزء من مشكلة الغذاء في الوطن العربي، لكن الأمر الذي يحتاج إلى توضيح في هذا المقام، هو أن هذه المشروعات لم تبرح مكانها، ومآلها الإهمال والتأجيل نتيجة معوقات كثيرة تقف في وجه فريق عمل الأمن الغذائي العربي، وأهمها:

أ ـ عدم اهتمام شركات الاستثمار والتمويل العربية القابضة، المنوط بها توفير التمويل اللازم لمشاريع الأمن الغذائي بالمساهمة والمشاركة في هذا النوع من المشاريع، والاتجاه في أعمالها بشكل أكبر نحو الأعمال المالية البحتة التي تزيد فيها إمكانات الربح وتقل درجة المخاطرة.

ب ـ زيادة اهتمام البلدان العربية بتنفيذ مشاريعها الغذائية القطرية، وحل مشاكلها في اطار حدودها الجغرافية، وزيادة اهتمامها بالعلاقات الثنائية الخارجية على حساب العمل العربي الشامل، ما يزيد من الهوة بين البلدان العربية، ويؤدي إلى تكريس التجزئة والتشرذم.

ج ـ انخفاض دور البلدان النفطية في العمل الاقتصادي العربي المشترك، نتيجة انخفاض حجم تدفق العون الانمائي، وتأسيس مشروعات مشتركة جديدة، وهي ظاهرة بدأت تبرز مع بداية تراجع كميات انتاج النفط وأسعاره، والعوائد المالية السنوية.

ومع أننا ندرك ضخامة تحديات فترة «الانحسار النفطي» الحالية التي تواجهها البلدان النفطية، إلا أننا نرى أن تحديات هذه المرحلة،

تملي على هذه البلدان التوجه قومياً لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك في مجالات الأمن الغذائي، وغيرها من المجالات الأخرى للأسباب السابق ذكرها، بخاصة وأن الصيغة المثلى للقرن المقبل هي صيغة «التجمعات الاقتصادية الكبرى»، التي تتوافر لديها إمكانات ديمغرافية وطبيعية ضخمة، لا تقل عن ١٥٠ مليون من البشر، وهذا لا يتم بالنسبة إلى البلدان العربية، إلا بالعمل العربي المشترك واستمساكها معاً في عروة وثقى.

٢ ـ تبني المنظمة العربية للتنمية الصناعية للمشروعات المشتركة[٢٨]، بصفتها وسيلة مهمة للتنمية[٢٩] الصناعية العربية، تفرضها حتمية العمل العربي الجماعي.

والمشروعات المشتركة التي تعنى بها هذه المنظمة، هي تلك المشروعات التي تتوافر فيها الخصائص التالية:

أ ـ أن تستفيد من وفورات الانتاج الكبير.

ب ـ أن يساهم في تمويلها وادارتها أكثر من دولة.

ج ـ أن يتم تسويق منتوجاتها في أكثر من دولة.

د ـ أن تستمد جزءاً من مدخلاتها (من) أو تورد بعضاً من منتوجاتها (الى) فعالية صناعية موطنة في احد البلدان العربية[٣٠].

هـ ـ أن تكون الجدوى الاقتصادية الفنية معياراً أساسياً لاختيارها، مع مراعاة آثارها المباشرة وغير المباشرة[٣١].

كذلك يراعى كلما أمكن أن تقدم المشروعات العربية المشتركة في شكل حزمة توزع جغرافياً على البلدان العربية، بهدف توزيع المنافع التي يفرزها العمل الجماعي على جميع هـذه البلدان، وأن ينظر إلى المشـروعات الصنـاعية في اطـار تنسيقي يشمل الفـروع الصناعيـة المختارة.

وفي ضوء هذا التوجه، اقترح مؤتمر التنمية الصناعية العربية السادس، انشاء مشروعات عربية مشتركة في المجالات التالية:

(١) صناعة المعدات الرأسمالية، وقد اقترحت دراسات منظمة التنمية الصناعية العربية ١٥ فرعاً صناعياً في مجالها، يمكن الدخول فيها لتنفيذ ١٠٤ مشاريع حتى عام ٢٠٠٠، وبكلفة استثمارية اجمالية تبلغ ١٢ مليار دولار امريكي.

(٢) صناعة الحديد والصلب التي تعتبر من الصناعات المحورية ذات الارتباطات الامامية والخلفية الكبيرة.

(٣) الأسمدة الكيماوية، التي لها أهمية خاصة في الأمن الغذائي العربي.

(٤) الصناعات البتروكيماوية.

(٥) صناعة الكساء.

(٦) الصناعات الغذائية.

(٧) صناعة التشييد ومواد البناء.

وقد اعتبر خبراء مؤتمر التنمية الصناعية العربية السادس

المشـروعات العـربية المشتـركة التـالية ذات أولـوية في الصنـاعـات السابقة :

- محركات الديزل ذوات السرعة العالية .
- التصنيع الهندسي الثقيل .
- البدالات الهاتفية .
- الهياكل الهندسية الأساسية .
- مكورات خام الحديد في موريتانيا .
- الأقطاب الكرافيتية .
- الصلب المخصوص .
- قطع الغيار .
- الأسمدة المركبة .
- الياف وخيوط البولي استر .
- النايلون ٦ .
- الغزول القطنية .
- القطع التبديلية ذوات الاستهلاك الكبير .
- السكر .
- الزيوت .
- صناعة الأسماك .
- صناعة التعليب
- الألواح الزجاجية
- الحراريات .

وبناء عليه عملت المنظمة العربية للتنمية الصناعية على اعداد دراسات جدوى فنية لمجموعة من المشروعات الصناعية العربية المشتركة اعدت لها ملفات ترويجية، تحتوي على أهم مؤشراتها الفنية والاقتصادية الرئيسة، قدمتها إلى المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين العرب(٣٢).

وقد بلغ عدد هذه المشروعات ٣٠ مشروعاً، تتوزع على الفروع الصناعية التالية(٣٣):

صناعة السلع الهندسية

- مشاريع محركات الديزل.
- مشاريع التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية.
- مشاريع صناعة ادوات المكائن (آلات الورش).
- مشاريع تصنيع مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية.
- مشاريع انتاج مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية.
- مشاريع انتاج مكائن تنظيف وتعبئة الأوعية.
- مشاريع المضخات والصمامات الصناعية.
- مشاريع الضاغطات الصناعية للغازات.
- مشاريع الرافعات الشوكية.
- مشاريع المحملات والجرافات.

- مشاريع تجميع الشاحنات الثقيلة .
- مشروع انابيب الصلب غير الملحومة .

الصناعات الغذائية وصناعات اخرى

- شباك ومعدات الصيد .
- تعليب الأسماك في الصومال .
- انتاج الاعلاف في الصومال .
- مواد التعبئة والتغليف في السودان .
- الورق المقوى في السودان .
- الورق من الباجاس في السودان .

صناعة الغزول والنسيج

- مشروع الغزول القطنية .

الصناعات البتروكيماوية

- مشروع البولي فينيل كلورايد البلاستيكية .
- مشروع ملدن الداي أوكتيل فناليت .
- مشروع اسفنج البولي بوريثان المرن .

الصناعات الكهربائية

- المحركات الكهربائية الصغيرة .
- التأسيسات الكهربائية .
- مشروع الكوابل المعزولة جهد متوسط .
- مشروع محولات القدرة لنقل الكهرباء .

ـ مشروع العازلات الكهربائية الخزفية .

صناعة مواد البناء

ـ الكونكريت الخلوي .
ـ الطابوق الرملي الجيري .
ـ الجص والمنتوجات الجبسية .

إن الأمل كبير في أن يتم تنفيذ هذه المشروعات ، المبيّنة مفصلة في جدول رقم (٥ ـ ٢) في السنوات القليلة المقبلة على الرغم من «الانحسار النفطي» الذي تواجهه البلدان النفطية، لأن تحديات المرحلة الحالية التي تعيشها هذه البلدان في الوقت الحاضر، تملي عليها التوجه قومياً لحماية الانجازات التي تحققت حتى الآن في مجال المشروعات المشتركة، ولحاجتها الماسة لزيادة الاعتماد الجماعي العربي على النفس في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصاديين في الوطن العربي، ومواجهة تحديات أمنية واقتصادية كثيرة وضخمة ستزداد حدة في السنوات المقبلة .

جدول رقم (٥ ـ ٢)

بيانات أولية عن المشروعات المروج لها

الرقم	اسم المشروع	عدد المشاريع المقترحة	الطاقة الانتاجية	السلع المنتجة	المواقع المقترحة	عدد العمال	حجم الاستثمار (مليون دولار)	قيمة الانتاج (المبيعات) مليون	تكاليف الانتاج (مليون دولار)	الأرباح الاجمالية (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	ملاحظات
١	محركات الديزل (عدد اسطوانات من ٣ ـ ٦)	٣	٥٤٠٠٠ وحدة	٥٠٠٠ محرك ٤٥ حصان ٢٠٠٠٠ محرك ٧٥ حصان ٢٠٠٠٠ محرك ١٠٠-١٦٠ = ٩٠٠٠ محرك ٢٠٠-٣٠٠ =	مشروع جديد (العراق ـ السعودية) مشروع جديد (مصر) توسيع مشروع الجزائر	٣٠٠٠	٥٤	١٢٠			٥٥	لكل مشروع
٢	التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية											
	أ ـ تصنيع هندسي ثقيل (بديل أول)	٣	٢٠٠٠٠ طن	ابراج تقطير ـ مبدلات حرارية ـ مبردات ـ اوعية ـ خزانات ـ أفران	مصر ـ الجزائر ـ السعودية	١٩٠٠	٥٨	١٠٠			٨٠	لكل مشروع
	ب ـ تصنيع هندسي ثقيل ومراجل بخاريه (بديل ثاني)		١٥٠٠٠ طن ما يعادل احتياجات توليد بطاقة ٢٢٠٠ ميغاواط	(من المعدات المذكورة في البديل الأول) مراجل بخارية	الدول السابقة نفسها	٣٠٠٠	١٦٧	١٤٤			١١٥	

٣	ادوات المكائن	١٣	١٥٠٠٠ ٣٥٠٠	ـ مكائن قطع المعادن مثل الخراط ـ تفريز ـ تثقيب ـ مكائن تشكيل المعادن	٣ مشاريع توسع في المغرب ـ الجزائر ـ مصر العراق ـ مصر ـ ليبيا ـ سوريا ـ السعودية ـ تونس ـ الجزائر ـ الأردن		٧٠ ـ ٨٠						٩٠٠ ـ ١٠٠٠ م دولار حتى عام ٢٠٠٠
٤	مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	٧	١٠٠ كسارة ٦٨ مغربلة احزمة ناقلة	مكائن ومعدات متكاملة لتكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	الجزائر ـ المغرب ـ تونس ـ مصر ـ العراق ـ السعودية ـ سوريا	٥٠٠	٢٠	٢٢				١٠	لكل مشروع
٥	مكائن تنظيف وتعبئة الأوعية			الآت تفريغ القناني من الصناديق ـ آلات غسل القناني									
	البديل الأول وحدات صغيرة	٥٠	٥ ـ ٧ م دولار	ـ آلات ملء القناني بالسوائل، ملء القناني بالمياه الغازية، سد القناني والأوعية المعالجة الحرارية ـ الفحص لصق الأوراق... الخ	مصر ١٠، الجزائر ٨، المغرب ٨، العراق ٦، سوريا ٦، الأردن ٤، السعودية ٤، تونس ٤	٢٣٠	٥	٥,٤				٢,٤	لكل مشروع
	البديل الثاني وحدات متكاملة	٦	٥٠ ـ ٧٠ م دولار	الآلات السابقة نفسها	مصر ـ المغرب ـ الجزائر ـ العراق ـ السعودية ـ سوريا	٢٣٠٠	٤٥	٥٤				٢٤	لكل مشروع

يتبع

تابع جدول رقم (٥ - ٢)

الرقم	اسم المشروع	عدد المشاريع المقترحة	الطاقة الانتاجية	السلع المنتجة	المواقع المقترحة	عدد العمال	حجم الاستثمار (مليون دولار)	قيمة الانتاج (المبيعات) مليون	تكاليف الانتاج (مليون دولار)	الأرباح الاجمالية (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	ملاحظات
٦	المضخات والصمامات الصناعية (١٠٠٤ عقدة)	٤	٤٨٠٠٠ طن	مضخات السوائل المحورية صمامات السوائل ذات أنواع مختلفة	المغرب - الجزائر - مصر - الأردن - سوريا - العراق - السعودية - تونس	٥٠٠	٦٠	١٠			٩	لكل مشروع
٧	الضاغطات الصناعية للغازات											
	أ - الضاغطات اللولبية المتنقلة (ديزل)	٣	١٠٠٠٠ وحدة	ضاغطة هواء لولبية متنقلة مع مستلزمات	مصر - تونس - الأردن - السعودية - العراق	٥٠٠	٣٣	٤٠			١٩	لكل مشروع
	ب - الضاغطات الصناعية (كهربائية)	١	٥٠٠٠ وحدة	ضاغطة هواء مكبسية بمرحلتين (محرك كهربائي	مصر - ليبيا - سوريا	٥٠٠	٣٣	٤٠			١٩	
	ج - ضاغطات التكييف	١	٢٥٠ - ٣٠٠ وحدة	ضاغطة غازية مكيفة ذات الأسطوانات المتعددة)	المغرب - الجزائر - العراق	١٢٥٠	٢٨	٥٥			٢٣	
٨	الرافعات الشوكية											
	أ - الرافعات الشوكية الكهربائية	٢	١٣٠٠٠ وحدة	رافعات حجم متوسط (أقل من ٣ طن)	مصر - المغرب - العراق - سوريا	٣٠٠٠	١١٢	٢٣٦			١٠٧	لكل مشروع
	ب - رافعات شوكية ديزل		٦٠٠٠ وحدة	رافعات حجم متوسط بمحركات ديزل	الجزائر - مصر - تونس - العراق - السعودية	٨٠٠	٤٥	١٠٠			٣٦	

٩	المحملات والجرافات		٢٥٠٠ وحدة	محملات بعجلات وجرافات مسرفية ـ محملات بعجلات ذات حفارة خلفية	مصر ـ العراق ـ السعودية	١٦٥٠	٥٠	٣٥٠			١٦٠	لكل مشروع
١٠	تجميع الشاحنات الثقيلة الأوعية	١	١٢٠٠٠ وحدة	شاحنات كبيرة (١٠ ـ ٥٠) طن ـ مقطورات، شاحنات قلابة ـ سيارات اطفاء سيارات جمع النفايات	العراق او السعودية	٥٠٠٠	١٦٠	٦٠٠			٣٠٠	
١١	مشروع أنابيب الصلب غير الملحومة	١	٤٠٠ ـ ٥٠٠ ألف طن	أنابيب الصلب غير الملحومة بأقطار تتراوح بين ٤,٥ بوصة إلى ١٦ بوصة أو $\frac{5}{8}$ ٦ بوصة إلى ١٦ بوصة	العراق ـ السعودية		١٠٥٨	٥٤٨	٣٤١	٢٠٧		
١٢	شباك ومعدات الصيد	١	٧٥٠٠ طن ١٤٠٠ طن ٥٠٠ وحدة	شبك صيد حبال طوافات	تونس ـ الجزائر ـ المغرب	١١٨٠	٤٠,٧	٦٥	٢٥,٥	٣٩,٥		
١٣	تعليب الأسماك	١	١٥٠٠ طن	أسماك معلبة	الصومال	١٧٠	١٢٥	٨٥	٧٣ شلن	١٢ صومالي	٢٥	

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٢)

الرقم	اسم المشروع	عدد المشاريع المقترحة	الطاقة الانتاجية	السلع المنتجة	المواقع المقترحة	عدد العمال	حجم الاستثمار (مليون دولار)	قيمة الانتاج (المبيعات) مليون	تكاليف الانتاج (مليون دولار)	الأرباح الاجمالية (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	ملاحظات
١٤	انتاج الأعلاف	١	١٢٠٠ هكتار ٢٢٠٠٠ طن أعلاف	مجمع زراعي صناعي لانتاج الأعلاف أنواع مختلفة	الصومال	١٩٨	١٨٣	١٠٠	١٣	٤٨,٥		
							مليون شلن صومالي					
١٥	مخلفات المجازر	أو أكثر	٢ طن/ ساعة	مسحوق عظام ـ دم مجفف ـ دهن عظام ـ بروتين حيواني	الصومال	٨٤	٢,٣	٠,٨٧٨	٠,٤٩٧	٠,٣٨١	٠,٥٢١	
١٦	مواد التعبئة والتغليف	١	١٠٠٠ طن ٢٥٠٠ طن ١٠٠٠٠ ٥٠٠٠	عبوات بلاستيكية عبوات بلاستيكية لتعبئة سوائل صناديق كرتون صناديق وأكياس بلاستيكية	السودان	٢٣٦	٢٢٠	١٥	١١,٥	٣,٥	٥,٧	
١٧	الورق المقوى	١	٣٠٠٠ طن	ورق مقوى	توسيع في معمل النيل الأزرق بالسودان	٦٨	٢,٨	٢,١	١,٤٥٠	٠,٠٥٥٠	١	

١٨	الورق من الباجاس	١	٣٠٠٠٠ طن	ورق أنواع مختلفة	السودان	٢٥٤	٦٥	٢٠,٥	٣٤	١٣,٥	١٦١	
١٩	الغزول القطنية	١	٢٥٠٠٠ طن × ٢	غزول قطنية خالصة (١٠٠ بالمائة)	السودان	١٤٠٠	١٣٢,٣٥٤	٦١,١٢٥	٤١,٩٢٤	١٩,٧٠١	٢٩,٧٤٤	
٢٠	حبيبات البولي فينيل كلورايد البلاستيكية	٣	١٢٥٠٠ طن	حبيبات الكابلات الكهربائية	يمكن أن يقام في السعودية - الجزائر	٢٩	١٨	٤٠	٣١	٩	١١	لكل مشروع على حدة
٢١	ملدنا الداي أوكتيل فثاليت	٣	١٢٠٠٠ طن	مادة الداي أوكتيل المستخدمة في انتاج حبيبات	يمكن أن يقام في السعودية - الكويت الجزائر	١٦	٥,٧	١٣,٨	١٢,٣	١,٥	٢,٣	
٢٢	اسفنج البولي بوريثان المرن	٣	٢٥٠٠ طن	اسفنج مرن ذو كثافة ١٨ غم/ سم ٣		٢٥	٣,٦	٧	٦,٢	٠,٨	١,٣	
٢٣	مشروع انتاج المحركات الكهربائية	١	٢٢٥ ألف ٤٧٥ ألف ٣٠٠ ألف	محركات ادارة مراوح تكييف الهواء محركات مبردات الهواء الصحراوية محركات الغسالات الكهربائية			٣٨,-	٣٣,٢	٣٣,٢	٢٨,-	٥,٢	
٢٤	فروع التأسيسات الكهربائية	١	٢٩ مليون وحدة	مفاتيح الانارة بأنواع المقابس والقابسات حاملات المصابيح الوهاجة الموزعات زهرة السقف الصناديق الصحية	العراق		٥٥,٥	٥٢,٤	٣٥,٩	١٦,٥		تمت تغطية حوالى ٦٠ بالمائة من رأس المال المطلوب

يتبع

تابع جدول رقم (٥ - ٢)

الرقم	اسم المشروع	عدد المشاريع المقترحة	الطاقة الانتاجية	السلع المنتجة	المواقع المقترحة	عدد العمال	حجم الاستثمار (مليون دولار)	قيمة الانتاج (المبيعات) مليون	تكاليف الانتاج (مليون دولار)	الأرباح الاجمالية (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	ملاحظات
٢٥	الكوابل المعزولة جهد متوسط	٤	٣٦٠٠ كلم	كوابل كهربائية جهد متوسط	العراق - السعودية مصر - ليبيا	١٨٨	٢٨,٥	٢٨,٥	١٠٨	٩٣	١٥	لكل مشروع على حدة
٢٦	محولات القدرة للنقل	٤	٦٠٠٠ ميغا فولت	محولات نقل الطاقة سعة ١٠ - ١٠٠ ميغا فولت أمبير	العراق - السعودية مصر - ليبيا	٨٢٧	٣٥	٤٩	٤٠	٩		لكل مشروع على حدة
٢٧	العازلات الكهربائية الخزفية	٤	٣١٠٠ طن	عازلات كهربائية خزفية للاستعمال في خطوط النقل والتوزيع ولمحطات التحويل	العراق - اليمن الديمقراطية - مصر - الجزائر	٢٨٥	٣١٦	٦,٢	٥,٧	٠,٥		لكل مشروع على حدة
٢٨	الكونكريت الخلوي		١٥٠ الف طن	متر مكعب على شكل بلوكات	في قطر أو أكثر من الأقطار العربية التي لديها عجز في مواد البناء	١٨٠	٢٨					
٢٩	الطابوق الرملي الجيري		٩٠ الف طن	طوب رملي وكتل مجوفة		٢٠٠	١٥					
٣٠	الجص والمنتوجات الجبسية		٣٠ الف طن	جص وبلوك جص		٨٠	٧					

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، «منهجية الاعداد والترويج للمشروعات الصناعية العربية المشتركة ودور رجال الأعمال والمستثمرين العرب،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الكويت، ٢٨ - ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٦، ص ٤٣ - ٤٧.

هوامش الفصل الخامس

(١) أي عدم ترك المشروعات الجديدة للتلقائية، كما حدث في الماضي، وإقامتها بصورة منفصلة وحسب اتفاق الجهات المعنية، دون تصور تنموي تكاملي وبرامج إنمائية تعمل على ربط المشروعات المشتركة بالمشروعات القطرية، وإرساء دعائم تلاحم وتشابك واسع ما بين الاقتصادات العربية.

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، «تجربة الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الجويك)، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢** (الكويت: الأوابك والجويك، ١٩٨٢)، ص ٥٩٦.

(٣) هناك عوامل اقتصادية ومالية كثيرة تشجع عمليات الدمج منها: ١ ـ الاستفادة من وفورات الحجم (Economies of Scale) التي ترافق الانتاج الكبير الحجم مما يؤدي إلى نقص معدل الأكلاف، والأكلاف الهامشية للانتاج وبالتالي زيادة الأرباح. ٢ ـ رغبة بعض الشركات في التوسع الرأسي بهدف إحكام السيطرة على السوق وكذلك بهدف تنويع الانتاج في محاولة لتخفيف مستوى المجازفة نتيجة التركيز على سلعة واحدة أو سلعتين.

(٤) تدرس الهيئة حالياً إمكانية دمج أربع من شركاتها (الألبان والدواجن، والخضروات والفواكه، والنشا، والغلوكوز) في شركة واحدة بحيث تعتبر كل شركة من هذه الشركات مشروعاً من مشروعات الشركة الجديدة.

(٥) أعلن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ موافقة مجالس إدارات هذه الشركات على مبدأ الدمج.

(٦) مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية للأستاذ عبد الباقي النوري، نشرت في الصحف الكويتية اليومية بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٦.

(٧) يستثنى من ذلك المشروعات الاستراتيجية التي تقام لأسباب قومية.

(٨) عبد الوهاب حميد رشيد، «العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج

للاستشارات الصناعية، **وقائع ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢**، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٩) تأكد لادارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية من خلال الاتصالات التي أجرتها مع حكومات البلدان الأعضاء في منظمة الأوابك والمؤسسات النفطية الوطنية في هذه البلدان، أن المشاريع الأساسية في القطاع النفطي أو بعضها ليست مطروحة كقطاع عربي مشترك وإنما هي معتمدة كصناعات وطنية فقط، ولذلك كان لا بد لادارة الشركة من اختيار عدد من المشروعات النفطية التي لا تحتل مكانة متقدمة في أولويات التصنيع للمؤسسات الوطنية وذلك لأسباب مختلفة أهمها صغر السوق المحلي، وصعوبة تصدير المنتج، واحتياجها لتكنولوجيا معقدة واعتمادها على مواد أولية منتجة في المجمعات النفطية، وتوقع تحقيقها لربحية هامشية. لمزيد من الاطلاع في هذا الشأن، أنظر: هشام العاص، «تجربة الشركة العربية للاستثمارات البترولية في مجال دراسة وتمويل وإنشاء المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدِّمت إلى: **وقائع ندوة تكامل الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية** (١٩٨٦)، ص ١٢٣.

(١٠) ترى الشركة العربية للاستثمارات البترولية أن أمر التسويق على جانب كبير من الأهمية، وأن دراسة حجم الاستهلاك العربي من سلعة ما لا تعني أكثر من جمع الأرقام الاستهلاكية لاثنين وعشرين سوقاً مختلفة تحمل كل سوق منها تعرفة جمركية وقوانين استيراد وحماية، مع غياب حتى للحد الأدنى من التسهيلات التي تسمح بتسويق الانتاج العربي فيها. لمزيد من الاطلاع، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١١) ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الوزارية للأمن الغذائي العربي، وتم تقديمها إلى: الدورة الحادية والأربعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ٧ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ص ٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٥) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مؤتمر التنمية الصناعية العربية السادس، مشروع تقرير المؤتمر على مستوى الخبراء، دمشق، ٢٠ ـ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، ص ٢٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤ .

(١٧) سميح مسعود، «المشروعات العربية المشتركة بين الواقع والمستقبل،» النفط والتعاون العربي، السنة ٧، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(١٨) سميح مسعود، «الاستثمار العربي في الصناعة البتروكيماوية: حجمه، وآفاقه، ومصادره،» ورقة قدمت إلى: وقائع ندوة تكامل الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية، ص ٨٧ .

(١٩) تم تكوينه بموجب قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتخذ في دور انعقاد المجلس الرابع والثلاثين المنعقد في تونس، بتاريخ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٣، عند بحث موضوع المشروعات العربية المشتركة في ميدان الأمن الغذائي العربي.

(٢٠) كما جاء في ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الوزارية للأمن الغذائي العربي، وقدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الحادية والأربعين، عمان، ٧ ـ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ .

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥ .

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٥ .

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٦ .

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ .

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٧ .

(٢٦) كذلك قام فريق العمل بتشكيل لجنة فرعية لدراسة أربعة مشروعات مقترحة من المنظمة العربية للتنمية الصناعية في مجال الصناعات الغذائية بغرض اعداد دراسات الجدوى الخاصة بها.

(٢٧) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، «نحو زيادة فاعلية فريق عمل الأمن الغذائي وتطوير أعماله،» ورقة عمل قدمت إلى: الاجتماع السادس لفريق العمل الخاص بالمشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي، تونس، ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧، ص ٤ .

(٢٨) أثناء انعقاد مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الصناعية السادس، دمشق، ٢٠ ـ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ .

(٢٩) وجد مؤتمر التنمية الصناعية السادس أن قصور عملية التنمية الصناعية في

الوطن العربي عن بلوغ مستوى الطموح يعزى أساساً إلى التباين بين الخصائص القطرية المحدودة وبين متطلبات التنمية الصناعية. فمن جانب الطلب على المنتوجات الصناعية هناك فرق كبير بين حجم السوق القطرية وبين الحجم الاقتصادي للمشاريع الصناعية في العديد من الفروع الصناعية وبخاصة الصناعة الديناميكية المحرضة للتنمية. ومن ناحية العرض، ان الأقطار العربية يتعذر عليها منفردة أن توفر مقومات نجاح التصنيع من حيث متطلباته من الموارد البشرية والطبيعية والمادية.

(٣٠) مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الصناعية السادس، دمشق، ٢٠ ـ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، ص ١٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٢) المنعقد في الكويت، ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٦.

(٣٣) قامت الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بإعداد ثلاث منها.

خاتمة

ومن هنا نستطيع أن نقول في خاتمة المطاف، ان المشروعات العربية المشتركة أداة مهمة، اتجهت الدول العربية لها مبكراً مع انشاء الجامعة العربية، بهدف إزاحة العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي المتمثل بقلة الانتاج وانخفاض مرونة العرض ومحدودية السوق العربية.

وقد حملت السنوات الماضية في طياتها العديد من المشروعات العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية، يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٨٥٠ مشروعاً، تقارب رؤوس اموالها ٣٦ مليار دولار امريكي، وتعمل في شتى القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من الانجازات القيّمة التي حققتها هذه المشروعات حتى الآن، فإن ثمة مشاكل ومعوقات كثيرة ما زالت تواجهها وتحدّ من ادائها.

وقد بينت الصفحات السابقة أهم هذه المشاكل والمعوقات في مراحل اعداد المشروعات المعنية، وتنفيذها، وتشغيلها، وحاولت اعطاء أمثلة عملية عنها، وصوراً رقمية، وحالات تطبيقية افرزتها الحياة العملية المعاشة.

وفي ضوء ما تم بحثه، فإن الواجب يحتم على الجهات المعنية المساهمة في المشروعات العربية المشتركة، أن تضاعف دورها في تطبيق الحلول العاجلة للمعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه المشاريع، حتى تتمكن من رفع كفاءة ادائها، وتتبوأ دورها في دفع التنمية العربية،

وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الشامل.

كذلك لا بد في اطار التوجهات المستقبلية من اعطاء أهمية خاصة للمشروعات الانتاجية المشتركة في مجالات الأمن الغذائي والصناعات الأساسية، بهدف انشاء مشروعات كبيرة لا تستنفد وفورات النطاق الا اذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب انتاجها.

وخير ما يساعد على تحقيق هذه التطلعات المستقبلية، ان التغيرات الهيكلية الحالية التي تعيشها المنطقة العربية نتيجة انخفاض انتاج النفط وتدني عائداته المالية، توجب على البلدان العربية التوجه نحو المستقبل كمجموعة واحدة يتفاعل فيها العمل القطري والقومي معاً، وتتشابك فيها المصالح والمنافع المتبادلة في ظل مبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ملحق

عينة مختارة من المشروعات العربية المشتركة
والمشروعات العربية ـ الدولية المشتركة

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
أولاً : الصناعة الاستخراجية			
١ ـ المشروعات العربية المشتركة			
الشركة العربية للخدمات البترولية	ليبيا	١٩٧٧	١٤,٢٥٠ مليون دينار ليبي
شركة البوتاس الأردنية المساهمة المحدودة	الأردن	١٩٨٢	٦٣ مليون دينار أردني
الشركة العربية للصناعة والتعدين (ساميا)	موريتانيا	١٩٧٤	٢٠ مليون دولار أمريكي
الشركة الافريقية ـ العربية للمياه الجوفية	السودان	١٩٧٠	١ مليون جنيه سوداني
الشركة العربية للتعدين	الأردن	١٩٧٤	٥٤,٢٣٠ مليون دينار كويتي
الشركة السودانية ـ المصرية للتعدين	السودان	١٩٧٦	٦ ملايين جنيه سوداني
الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار	ليبيا	١٩٨٠	١٢ مليون دينار ليبي
شركة مصهر الرصاص المركزي	المغرب	١٩٧٨	١,٩ مليون دينار كويتي
الشركة الوطنية للمواد الانشائية والصناعية	اليمن العربية	١٩٧٨	١,٢٤٣ مليون دينار كويتي
الشركة العربية لمعادن انشيري (سامين)	موريتانيا	١٩٨٠	٧٢ مليون دولار أمريكي
الشركة المصرية ـ السعودية للحفر والتنقيب	مصر	١٩٧٥	١,٥ مليون دولار أمريكي
الشركة العربية للجصّ الكهربائي	العراق	١٩٨٠	٦ ملايين دينار عراقي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
الشركة الصومالية العربية للتعدين	الصومال	١٩٧٨	١٥ مليون دولار أمريكي
الشركة المعدنية لسيدي الحسن (صوميل)	المغرب	١٩٧٩	٣٠ مليون درهم مغربي
شركة دراسة مناجم سر الورطان	تونس	١٩٨١	٥ مليون دينار تونسي
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم)	موريتانيا	١٩٧١	١٩٩,١ مليون دولار أمريكي
الشركة العربية لجسّ الآبار	العراق	١٩٨٣	٦ ملايين دينار عراقي
الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو)	ليبيا	١٩٨٥	١٢ مليون دولار أمريكي
٢ ـ المشروعات العربية الدولية المشتركة			
شركة الحفر المصرية	مصر	١٩٧٦	٩,٩ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية للجيوفيزيقا والمساحة (اركاس)	السعودية	١٩٦٦	٣,٥ ملايين ريال سعودي
مشروع اليورانيوم بالنيجر	النيجر	١٩٧٧	١٠,٥ مليارات فرنك افريقي
شركة الحفر الافريقية المحدودة	السودان	١٩٧٧	١٠٠ مليون دولار أمريكي
شركة قطر للغاز المحدودة	قطر	١٩٧٤	٤٠٠ مليون ريال قطري
الشركة المختلطة (ميفرجي نمبا)	غينيا الشعبية	١٩٧٥	٤٥,٩٧٦ مليون دولار امريكي
الشركة التونسية للبحث عن النفط واستغلاله بالبلاد التونسية	تونس	١٩٦٠	٧,٢ ملايين دينار تونسي
شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجيت)	مصر	١٩٧٥	١٥,٩ مليون جنيه مصري
سولار بتروليوم ويلتون يسن للتنقيب عن البترول والغاز	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٨٢	١٥٥ مليون دولار أمريكي
الشركة المنجمية لجبل عوام	المغرب	١٩٦٠	١٢,٦٨ مليون درهم مغربي
الشركة التونسية لمواد الزيت (SOTULUB)	تونس	١٩٧٩	٤,٢ ملايين دينار تونسي

الشركة الدولية للاستثمارات التعدينية (سيدم)	فرنسا	١٩٨١	١٢٥ مليون فرنك فرنسي
الشركة العربية الليبية ـ الأثيوبية للتعدين	أثيوبيا	١٩٧٥	٥ ملايين دولار أمريكي
ثانياً: الصناعة التحويلية			
١ ـ المشروعات العربية المشتركة			
الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة (سياب)	تونس	١٩٨٣(*)	٣٠ مليون دينار كويتي
شركة الصناعات الكيميائية المغربية	تونس	١٩٨٠(**)	٢٠ مليون دينار تونسي
شركة الخليج للصناعات الدوائية	الامارات ع.م.	١٩٨٠	٢٠٠ مليون درهم امارات
الشركة العربية لبناء واصلاح السفن	البحرين	١٩٧٤	٣٤٠ مليون دولار أمريكي
شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم (جارمكو)	البحرين	١٩٨١	٥٠,٠٤٤ مليون دينار بحراني
شركة الاسمنت السعودي ـ البحريني	السعودية	١٩٧٤	٦٩٠ مليون ريال سعودي
شركة المساهمة لمصنع السكر بدكالة (دكالة ١)	المغرب	١٩٧٧	٣٥ مليون درهم امارات
شركة الانشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية	المغرب	١٩٧٩	٦,٥ ملايين دولار أمريكي
الشركة الكويتية للصناعات الدوائية	الكويت	١٩٨٠	١٠ ملايين دينار كويتي
الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)	الأردن	١٩٧٦	٤٨,٨٥٠ مليون دينار كويتي
شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	البحرين	١٩٧٩	١٤٠ مليون دينار بحراني
الشركة السعودية ـ الكويتية لصناعة الاسمنت	السعودية	١٩٨١	٦٤٥ مليون ريال سعودي
شركة سيلولوز المغرب	المغرب	١٩٧٦(***)	٢٢ مليون دولار أمريكي
شركة اسمنت امينت التونسي	تونس	١٩٧٩	٤,٨ ملايين دولار أمريكي
شركة اسمنت الخليج	الامارات ع.م.	١٩٧٧	٨٠٠ مليون درهم امارات
الشركة العربية للأسمدة الفوسفاتية والازونية (سايا)	تونس	١٩٧٥	٢٧,٥ مليون دينار تونسي

(*) تم تأسيسها في عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٨٣ تم تحويلها إلى مشروع عربي مشترك.

(**) تم تأسيسها في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٨٠ تم تحويلها إلى مشروع عربي مشترك.

(***) تم تأسيسها في عام ١٩٥٨، وفي عام ١٩٧٦ تم تحويلها إلى مشروع عربي مشترك.

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
شركة اسمنت تمارة	المغرب	١٩٧٣	١٣٧,٥ مليون درهم مغربي
شركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)	البحرين	١٩٧٩	٨ ملايين دينار بحراني
الشركة العربية لكيماويات المنظفات (ارادت)	العراق	١٩٨٢	٣٦ مليون دينار عراقي
شركة الصناعات الكيميائية بقفصة	تونس	١٩٨١	١٦,٥ مليون دينار تونسي
الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق	١٩٧٨	١٦,٨ مليون دينار عراقي
الشركة العربية السودانية للنشا والغلوكوز المحدودة	السودان	١٩٨٠	٢٢ مليون جنيه سوداني
الشركة العربية للأسمدة المركبة	الكويت	١٩٨٢	٥ ملايين دينار كويتي
شركة المساهمة لمعمل السكر بالزمامرة (دكالة ٢)	المغرب	١٩٧٧	١٢٠ مليون درهم مغربي
الشركة الوطنية للمواد الانشائية والصناعية	اليمن العربية	١٩٧٨	١,٢٤٣ مليون دينار كويتي
شركة الصناعات الهندسية العربية	الأردن		١١,٧٠٤ مليون دينار كويتي
شركة المسابك والميكانيك (سوفوميكا)	تونس	١٩٦٦	٥,٤١٠ ملايين دينار كويتي
شركة مصنع المحاليل الطبية	السعودية	١٩٧٥	٢٠ مليون ريال سعودي
الشركة العربية لصناعات المضادات الحيوية ومستلزماتها (اكاي)	العراق	١٩٨١	١٦,٨ مليون دينار عراقي
الشركة السعوديةللصناعاتالدوائية والمستلزمات الطبية (سبيماكو)	السعودية	١٩٨٥	٣٠٠ مليون ريال سعودي
الشركة العربية لصناعات الأدوية البيطرية ومستلزماتها	الأردن	١٩٨٦	١٥ مليون دولار أمريكي
الشركة العربية المشتركة لانتاج الزجاج الدوائي	سوريا	١٩٨٦	٢٨ مليون دولار أمريكي
٢ ـ المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة			
شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو)	قطر	١٩٧٨	٦٥ مليون دولار أمريكي
شركة اريوا للنسيج	نيجيريا	١٩٦٣	٨ ملايين جنيه نيجيري
الشركة الوطنية للميثانول (ابن سينا)	السعودية	١٩٨١	٥١٦ مليون ريال سعودي

الشركة السعودية ـ الأوروبية للبتروكيماويات (ابن زهر)	السعودية	١٩٨٤	٦٠٠ مليون ريال سعودي
الشركة التركية ـ العربية للأسمدة (تاجاش)	تركيا	١٩٨٥	١٠ ملايين دولار أمريكي
الشركة العربية لأنظمة التحكم والقياسات الدقيقة (اريسكون)	البحرين	١٩٨٥	٢٠ مليون دولار أمريكي
شركة مصفاة بترومين ـ اشلاند	السعودية	١٩٨١	٣٨,٨ مليون ريال سعودي
شركة بترومين لزيوت التشحيم (بترولوب)	السعودية	١٩٦٨	١٠ ملايين ريال سعودي
الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة	السودان	١٩٨٣	٤٠ مليون دولار امريكي
الشركة السودانية لصناعة الفولاذ المحدودة	السودان	١٩٦٨	١,٥ مليون دولار امريكي
الشركة السعودية للبتروكيماويات (صدف)	السعودية	١٩٨٠	٢٠ مليون ريال سعودي
الشركة العربية للخزف	مصر	١٩٧٥	٤,٤ ملايين دولار امريكي
شركة اسمنت المغرب الشرقي	المغرب	١٩٧٦	٢٤٥ مليون درهم مغربي
شركة مصفاة بترومين شل	السعودية	١٩٨١	٢٠٠ مليون ريال سعودي
شركة الجبيل للبتروكيماويات (كيميا)	السعودية	١٩٨٠	١,٠٩٩ مليار ريال سعودي
شركة المنيوم البحرين (البا)	البحرين	١٩٦٨	١٥٠ مليون دولار امريكي
شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو)	قطر	١٩٧٤	٢٠٠ مليون ريال قطري
شركة ابو ظبي لتسيل الغاز المحدودة (ادجيل)	الامارات ع.م.	١٩٧٧	١٠٥ مليون درهم امارات
الشركة الأردنية لصناعة الأنابيب المساهمة المحدودة	الأردن	١٩٧٧	٢,٥ مليون دينار أردني
الشركة السعودية للميثانول (الرازي)	السعودية	١٩٧٩	٢٥٩ مليون ريال سعودي
شركة السعد للالمنيوم	مصر	١٩٧٥	١٠ ملايين جنيه استرليني
سودان ـ رن للكيماويات والأسمدة المحدودة	السودان	١٩٧٥	١٨,٣٣ مليون دولار امريكي
شركة أنابيب الصلب (اندوستوب)	المغرب	١٩٧٦	١٠ ملايين درهم مغربي
شركة الصناعات الكيميائية للفليور	المغرب	١٩٧١	٢,١١ مليون دينار تونسي
شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات (ينبت)	السعودية	١٩٨٠	٧٢٠ مليون دولار امريكي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
شركة جبيل للأسمدة	السعودية	١٩٨٠	٣٦٠ مليون ريال سعودي
شركة الألمنيوم العربية	مصر	١٩٧٥	٣,١ ملايين جنيه مصري
شركة اوليريكا مصر لصناعة الأرضيات	مصر	١٩٧٣	١٥ مليون جنيه مصري
شركة ابو ظبي لمنتجات وكيماويات الحفر المحدودة (ادكاب)	الامارات ع.م.	١٩٧٥	٢٦ مليون درهم امارات
الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد)	السعودية	١٩٧٩	٦٤٨ مليون ريال سعودي
الشركة الشرقية للبتروكيماويات (شرق)	السعودية	١٩٨١	٤٠ مليون ريال سعودي
شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو)	قطر	١٩٦٩	٥٠ مليون ريال قطري
شركة أبو ظبي لصناعات الغاز المحدودة (اب جيل)	الامارات ع.م.	١٩٧٨	٤٠٠ مليون درهم امارات
شركة سكر كنانة	السودان	١٩٧٥	٥٣١ مليون جنيه سوداني
مصنع سكر الزمامرة	المغرب	١٩٧٧	٢٧,٥ مليون دولار امريكي
شركة مصر العامرية للألياف الصناعية	مصر	١٩٧٥	١٦ مليون جنيه مصري
شركة الشمال للبتروكيماويات (كوبينور)	فرنسا	١٩٧٥	٩٥٥ مليون فرنك فرنسي
باك سعودي	باكستان	١٩٧٧	٢٠٠(*) مليون دولار امريكي
شركة البحر الأبيض المتوسط لصناعة الأسمدة	تركيا	١٩٦٧	٢,٥٦٠ مليار ليرة تركية
باك عرب للأسمدة المحدودة (بافكو)	باكستان	١٩٧٣	٢٥٨,٥ مليون درهم امارات
مصفاة باك عرب المحدودة (باركو)	باكستان	١٩٧٤	٢١٦ مليون درهم امارات
شركة احواض السفن ـ لاسيوتا	فرنسا	١٩٧٤	٨٢ مليون فرنك فرنسي
شركة الانشاءات البترولية الوطنية (ابتيس)	الامارات ع.م.	١٩٧٤	٥٠ مليون درهم امارات

(*) اجمالي تكاليف المشروع.

ثالثاً: الزراعة

١ ـ المشروعات العربية المشتركة

الشركة العامة للشرق	لبنان	١٩٧٠	٥ ملايين فرنك فرنسي
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	سوريا	١٩٧٥	٥٦ مليون دينار كويتي
الشرة العربية ـ العراقية لتنمية الثروة الحيوانية	العراق	١٩٨٣	٨,٢ ملايين دينار عراقي
الشركة العربية لانتاج الدواجن ـ الفجيرة	الامارات ع.م.	١٩٨٣	١٠٠ مليون درهم امارات
الشركة السودانية ـ الكويتية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية	السودان	١٩٧٤	٨,٧٥ ملايين دولار امريكي
شركة الاسماعيلية للمزارع السمكية	مصر	١٩٧٨	٣,١ ملايين جنيه مصري
الشركة المصرية للدواجن	مصر	١٩٧٨	١٠,٨ ملايين جنيه مصري
شركة الامارات والبحر الأحمر للاستثمار المحدودة	السودان	١٩٨٠	١٥ مليون دولار امريكي
شركة عجمان للدواجن والمواشي	الامارات ع.م.	١٩٧٩	١٠٠ مليون درهم امارات
الشركة الشرقية للدواجن	مصر	١٩٧٨	٢ مليون دولار امريكي
شركة الاسماعيلية مصر للدواجن	مصر	١٩٧٧	٨ ملايين دولار امريكي
شركة رأس الخيمة للدواجن والعلف	الامارات ع.م.	١٩٧٦	٤٠ مليون درهم امارات
شركة مأرب للدواجن المساهمة	اليمن	١٩٧٩	٩ ملايين ريال يمني
الشركة السودانية ـ الكويتية للانتاج الحيواني المحدودة	السودان	١٩٧٤	٧ ملايين جنيه سوداني
الشركة العربية لمصايد الأسماك	السعودية	١٩٧٨	٢١ مليون دولار امريكي
شركة التنمية الاسلامية (السودان) المحدودة	السودان	١٩٨٣	٢٠٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية السودانية للدواجن المحدودة	السودان	١٩٨٠	٣٣ مليون جنيه سوداني
الشركة العربية السودانية للخضر والفواكه المحدودة	السودان	١٩٨٠	١٢ مليون جنيه سوداني
الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الازرق المحدودة	السودان	١٩٨١	٢٦ مليون جنيه سوداني
الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	السودان	١٩٧٦	٩٥,٤٥١ مليون دينار كويتي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
الشركة العربية للانتاج الحيواني (رأس الخيمة)	الامارات ع.م.	١٩٧٧	١,٧٣٦ مليون دينار كويتي
الشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن	السعودية	١٩٨٢	١٤٠ مليون ريال سعودي
الشركة العربية القطرية لانتاج الدواجن	قطر	١٩٨٤	١١٣ مليون ريال قطري
الشركة العربية القطرية لانتاج الألبان	قطر	١٩٨٥	١,٦٠ مليون ريال قطري
الشركة العربية للاستثمار الزراعي	البحرين	١٩٨٤	١٠٠ مليون دولار أمريكي
٢ ـ المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة			
الشركة العربية للدواجن	السعودية	١٩٧١	٣,٥ ملايين ريال سعودي
شركة القاهرة للدواجن	مصر	١٩٧٧	٣,٧ ملايين جنيه مصري
شركة الاعلاف العربية السعودية	السعودية	١٩٧٨	١٠ ملايين ريال سعودي
الشركة الزراعية العربية الليبية التوغولية	توغو	١٩٧٧	٦ ملايين دولار امريكي
شركة ماستوك السعودية	السعودية	١٩٨٠	٤٧ مليون ريال سعودي
الشركة الليبية المالية للزراعة والثروة الحيوانية	مالي	١٩٧٤	١١ مليون دولار امريكي
الشركة العربية الليبية ـ الروائدية لتنمية وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية	رواندا	١٩٧٥	٣ ملايين دولار أمريكي
الشركة العربية الليبية ـ الغانية القابضة	غانا	١٩٨٢	١٠ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية الليبية ـ الاثيوبية للسكر	اثيوبيا	١٩٨١	٥٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية الليبية ـ الباكستانية القابضة	باكستان	١٩٧٦	١٠٠ مليون دولار امريكي
شركة النيل للتنمية الزراعية (نادكو)	مصر	١٩٧٩	٣ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية الليبية ـ الملاغاشية القابضة	مدغشقر	١٩٨١	٨ ملايين دولار امريكي

المشروع	الدولة	السنة	رأس المال
الشركة العربية الليبية ـ النيجرية لتنمية وتسويق الانتاج الزراعي والحيواني	النيجر	١٩٧٤	١,٥ مليار فرنك افريقي
الشركة العربية الليبية ـ السريلانكية للتنمية الزراعية والحيوانية	سري لانكا	١٩٨١	١٠٠ مليون روبية سريلانكية
الشركة العربية الليبية ـ الأثيوبية الزراعية	اثيوبيا	١٩٧٧	١٠ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية الليبية ـ التركية للانتاج الزراعي والحيواني	تركيا	١٩٧٨	٢٥٠ مليون ليرة تركية
رابعاً: المصارف والاستثمار والتمويل والتأمين			
١ ـ المشروعات العربية المشتركة			
بنك فيصل الاسلامي المصري	مصر	١٩٧٧	٧٠ مليون دولار امريكي
البنك العربي ـ الافريقي	موريتانيا	١٩٧٤	٣ ملايين دولار أمريكي
المصرف العربي ـ الدولي	مصر	١٩٧٤	١٠٠ مليون دولار امريكي
البنك العربي للمغرب	المغرب	١٩٧٥	١٠ ملايين درهم مغربي
بنك الخليج المتحد	البحرين	١٩٨٠	٢٠٠ مليون دولار امريكي
بنك البركة الاسلامي السوداني	السودان	١٩٨٤	٥٠ مليون دولار امريكي
بنك الكويت والبحرين	البحرين	١٩٧١	٢٠,٦ مليون دينار بحراني
البنك الاردني ـ الكويتي	الاردن	١٩٧٦	٥ ملايين دينار أردني
بنك الاستثمار العربي (انفستكورب)	البحرين	١٩٨٢	٥٠ مليون دولار امريكي
بنك الأردن والخليج	الأردن	١٩٧٧	٥ ملايين دينار اردني
بنك البحرين العربي ـ الافريقي (الباب)	البحرين	١٩٧٩	١٠٠ مليون دولار امريكي
بنك الامارات ـ تونس للاستثمار	تونس	١٩٨٢	٢٥ مليون دينار تونسي
بنك الخليج الأول	الامارات ع.م.	١٩٧٩	١٢٠ مليون درهم امارات
بنك الخليج الدولي	البحرين	١٩٧٥	٥٣٠,٥ مليون دولار امريكي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
بنك البحرين الدولي	البحرين	١٩٨٢	١٨٠ مليون دولار امريكي
المصرف العربي الليبي ـ التونسي	لبنان	١٩٧٣	٢٥ مليون ليرة لبنانية
بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	اليمن العربية	١٩٧٧	١٠٠ مليون ريال يمني
المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	١٩٨٠	٧٥٠ مليون دولار امريكي
البنك العربي ـ الافريقي الدولي	مصر	١٩٦٤	٤٠٠ مليون دولار امريكي
البنك المصري ـ الخليجي	مصر	١٩٨٢	٢٠ مليون دولار امريكي
البنك التونسي ـ الكويتي للتنمية	تونس	١٩٨١	١٠٠ مليون دينار تونسي
بنك فيصل الإسلامي السوداني	السودان	١٩٧٨	٢٠ مليون جنيه سوداني
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية	الامارات ع.م.	١٩٧٦	٢١٠ مليون درهم امارات
شركة الخدمات المالية العربية	الامارات ع.م.	١٩٨٢	١٠ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية المشتركة للاستثمار	مصر	١٩٧٥	٥٠ مليون دولار امريكي
شركة الامارات والسودان للاستثمار المحدودة	السودان	١٩٧٦	٢٠ مليون دولار امريكي
شركة الخليج المتحد الاستثمارية	البحرين	١٩٨١	٣٧,٥ مليون دولار امريكي
الشركة السودانية الكويتية للاستثمار المحدودة	السودان	١٩٧٢	٦ ملايين جنيه سوداني
مؤسسة الخليج للاستثمار(*)	الكويت	١٩٨٣	٤٢٠ مليون دولار امريكي
شركة الخليج للاستثمارات العربية	مصر	١٩٨٢	٣٢ مليون دولار امريكي
الشركة السورية ـ الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية	دمشق	١٩٧٨	٤٧٥ مليون ليرة سورية

(*) يبلغ رأس مالها المكتتب ٢١٠٠ مليون دولار امريكي، وبلغت موجوداتها في نهاية عام ١٩٨٧ مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار امريكي.

الشركة التونسية - السعودية للاستثمار الانمائي	تونس	١٩٨١	١٠٠ مليون دينار تونسي
الشركة العربية للاستثمار	السعودية	١٩٧٤	٢٩٠,٥ مليون دولار امريكي
الشركة العربية للاستثمارات العامة (شعاع)	الامارات ع.م.	١٩٨٠	٢٨٣ مليون درهم امارات
شركة اتحاد الخليج للتأمين	البحرين	١٩٧٠	٦ ملايين دينار بحراني
شركة انترا للاستثمار	لبنان	١٩٧٠	٢٨٠ مليون ليرة لبنانية
الشركة السورية - السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية	سوريا	١٩٧٦	٥٠ مليون دولار امريكي
شركة الاستثمار الكويتية - المصرية	مصر	١٩٧٤	٢٥ مليون دولار امريكي
الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)	السعودية	١٩٧٥	٤٠٠ مليون دولار امريكي
شركة اللؤلؤة الاستثمارية	البحرين	١٩٧٩	١٥٠ مليون دولار امريكي
المجموعة العربية للتأمين واعادة التأمين (اريج)	البحرين	١٩٨٠	١٥٠ مليون دولار امريكي
٢ - المشروعات العربية - الدولية المشتركة			
المصرف العربي عبر القارات	فرنسا	١٩٧٤	١٥٠ مليون فرنك فرنسي (١٩٨٢)
يوباك كوراسوا ن. في	كوراساو (*)	١٩٨٠	١٣٦,٦ مليون دولار امريكي
شركة فراب القابضة المحدودة	لوكسبورغ	١٩٧٤	٢٧ مليون دولار امريكي (١٩٨١)
بنك الريف	لبنان	١٩٦٥	٧ ملايين ليرة لبنانية
مصرف الاسكان	لبنان	١٩٧٥	٥٠ مليون ليرة لبنانية
البنك الاسلامي للتنمية	السعودية	١٩٧٣	٢١,١٩٨١(+)مليون دولارامريكي (١٩٨٦)
مصرف التنمية للاقتصاد التونسي	تونس	١٩٧٩	٢٠ مليون دينار تونسي
شركة اعادة التأمين العربية	لبنان	١٩٨٢	١,٥ مليون جنيه استرليني (١٩٨٠)

(*) جزر الانتيل الهولندية.

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
شركة مارب اليمنية للتأمين	اليمن العربية	١٩٧٤	١٠ ملايين ريال يمني
البنك العربي ـ الامريكي (يوباف)	الولايات المتحدة الامريكية	١٩٧٥	١٠٠ مليون دولار امريكي
الشركة الاسيوية ـ الاوقيانوسية القابضة	سنغافورة	١٩٨٢	٢٠ مليون دولار امريكي
الشركة المصرفية العربية	فرنسا	١٩٧٨	١٠٠ مليون فرنك فرنسي
البنك العربي ـ اليوناني	اليونان	١٩٧٨	٥٥٥ مليون دراخما يونانية
البنك الكويتي ـ الكوري	كوريا الجنوبية	١٩٧٦	٢٥ مليون دولار امريكي
بنك الاعتماد الدولي (ما وراء البحار)	جزر كايمان	١٩٧٦	٧١ مليون دولار امريكي
الشركة القابضة العربية ـ الأوروبية	لوكسمبورغ	١٩٧٢	٢,٥ مليار فرنك لوكسمبورغ
البنك العربي ـ الأوروبي	المانيا الغربية	١٩٧٢	٣٠,٥ مليون مارك الماني
البنك العربي ـ الايطالي (يوباي)	ايطاليا	١٩٧٢	٣٠ مليار لير ايطالي
البنك السعودي	فرنسا	١٩٧٦	١٥٠ مليون فرنك فرنسي
المصرف العربي ـ التركي	تركيا	١٩٧٧	٢٤٠ مليون ليرة تركية
البنك العربي والدولي للاستثمار	فرنسا	١٩٧٣	٧٠ مليون دولار امريكي
البنك السنغالي ـ الكويتي	السنغال	١٩٧٤	٢ مليار فرنك افريقي
البنك العربي ـ الامريكي اللاتيني	البيرو	١٩٧٧	١٥٠ مليون دولار امريكي
البنك السعودي العالمي المحدود (لندن)	انكلترا	١٩٧٥	٢٨ مليون جنيه استرليني
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف)	فرنسا	١٩٧٠	٢٥٠ مليون فرنك فرنسي
شركة اليوبان الدولية المحدودة	هونغ كونغ	١٩٧٤	١٠٠ مليون دولار هونغ كونغ

بنك تنمية دول وسط افريقيا	الكونغو	١٩٧٥	١٦ مليار فرنك افريقي
البنك العربي ـ الألماني (يوباي)	المانيا الغربية	١٩٧٣	٣٠ مليون مارك الماني غربي
اليوباف المحدود (لندن)	انكلترا	١٩٧٢	٢٦ مليون جنيه استرليني
البنك العربي ـ الأوروبي (بروكسل)	بلجيكا	١٩٧٢	٨٤٠ مليون فرنك بلجيكي
البنك العربي ـ الأسباني (اريبانك)	اسبانيا	١٩٧٥	٢٥٠ مليون بيزتا اسبانية
الشركة العربية والدولية للاستثمار	لوكسمبورغ	١٩٧٣	٧٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية ـ البرازيلية للاستثمار (ابيكو)	البرازيل	١٩٧٥	٤٦٦ مليون كروزيرو
شركة الاستثمار الكويتية ـ الماليزية	ماليزيا	١٩٨٠	٢٥٠ مليون دولار ماليزي
ب. سي. سي. أي. القابضة (لوكسمبورغ)	لوكسمبورغ	١٩٧١	٩٠ مليون دولار امريكي
الشركة الباكستانية ـ السعودية للاستثمار	باكستان	١٩٧٧	١٠٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية ـ الدولية للتمويل	لوكسمبورغ	١٩٧٤	٣٩ مليون دولار امريكي
دار المال الاسلامي القابضة	سويسرا	١٩٨١	٢٥٠ مليون دولار امريكي
الشركة الباكستانية ـ الكويتية للاستثمار المحدودة	باكستان	١٩٧٩	١٠٠٠ مليون روبية باكستانية

خامساً: الفنادق والسياحة

١ ـ المشروعات العربية المشتركة

شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة	مصر	١٩٧٦	٤.٨ ملايين جنيه مصري
الشركة اليمنية للسياحة	اليمن العربية	١٩٨١	١٣٠ مليون ريال يمني
الشركة العربية ـ السورية للفنادق والسياحة	سوريا	١٩٧٦	٤٠ مليون ليرة سورية
شركة الفنادق الوطنية	البحرين	١٩٧٥	١٤ مليون دينار بحراني
شركة فرح (المغرب)	المغرب	١٩٧٨	١٠٠ مليون درهم مغربي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
المجموعة المغربية ـ الكويتية للتنمية	المغرب	١٩٧٦	٣١٥ مليون درهم مغربي
شركة الفنادق العربية	اليمن العربية	١٩٧٥	٢٥ مليون دولار امريكي
شركة السياحة مراكش	المغرب	١٩٧٧	١٥ مليون درهم مغربي
الشركة العربية ـ السعودية للفنادق	السعودية	١٩٧٥	٢٠ مليون ريال سعودي
المجموعة التونسية ـ الكويتية للتنمية	تونس	١٩٧٦	١٦,٨٦١ مليون دينار تونسي
الشركة العربية ـ الدولية للفنادق	الاردن	١٩٧٥	٦ ملايين دينار اردني
الشركة اليمنية للفنادق	اليمن العربية	١٩٧٥	٤٠ مليون ريال يمني
الشركة العربية ـ الدولية للفنادق والسياحة	مصر	١٩٧٥	٧٥ مليون دولار امريكي
شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية	تونس	١٩٧٥	٤,٥ ملايين دينار تونسي
٢ ـ المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة			
الشركة المصرية ـ السعودية للفنادق	مصر	١٩٧٨	١٤,١٤ مليون جنيه مصري
شركة مصر ـ ايران ـ فرنسا للفنادق	مصر	١٩٧٦	١٢,٥ مليون دولار امريكي
شركة القاهرة للفنادق والاستثمارات	مصر	١٩٧٦	٤ ملايين جنيه مصري
شركة الشمس للسياحة	مصر	١٩٧٥	٢٠ مليون دولار امريكي
شركة فنادق (الهوليداي إن) الاردنية المساهمة المحدودة	الاردن	١٩٧٧	٤,٤ ملايين دينار اردني
شركة السياحة العامة ومشروعات المباني	اليونان	١٩٧٩	٨٠ مليون دراخما يونانية
شركة كورنثيا	مالطا	١٩٧٤	١,٤١٥ مليون لير ايطالي
الشركة المالية العقارية السياحية (كوفيت)	تونس	١٩٦٩	٧ ملايين دينار تونسي
الشركة العربية ـ الليبية ـ الرواندية لتنمية السياحة والفنادق	رواندا	١٩٧٧	١٧,٧ مليون دولار امريكي
شركة فنادق حدائق الأهرام	مصر	١٩٧٩	١٤ مليون دولار امريكي

شركة البحر العربي «فندق شيراتون كراتشي»	باكستان	١٩٧٣	٢٤٠ مليون دولار امريكي
سادساً: النقل والمواصلات			
١ ـ المشروعات العربية المشتركة			
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	الكويت	١٩٧٣	٥٠٠ مليون دولار امريكي
شركة الملاحة العربية المحدودة	الكويت	١٩٧٦	٢٧٠ مليون دينار كويتي
الشركة الاردنية ـ السورية للنقل البري	الاردن	١٩٧٦	٨ ملايين دينار اردني
شركة الخليج لصيانة الطائرات	الامارات ع.م.	١٩٨٠	١٨ مليون درهم امارات
شركة طيران الخليج	البحرين	١٩٧٨	٢٨ مليون دينار بحراني
شركة الامارات والسودان للنقل المحدودة	السودان	١٩٧٩	١٧,٥ مليون دولار امريكي
الشركة المصرية ـ السعودية للملاحة	مصر	١٩٧٥	٢ مليون دولار امريكي
الشركة السودانية ـ الكويتية للنقل البري	السودان	١٩٦٤	٣,١٢٥ ملايين دولار امريكي
الشركة العراقية ـ الاردنية للنقل البري	الاردن	١٩٨١	٥٠ مليون دولار امريكي
الشركة الكويتية ـ المصرية للملاحة	مصر	١٩٧٥	٣٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية ـ الليبية ـ الجزائرية للنقل البحري	الجزائر	١٩٧٣	٥٠ مليون دولار امريكي
الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد)	مصر	١٩٧٤	٤٠٠ مليون دولار امريكي
شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية	مصر	١٩٧٤	١٦,٩٧٢ مليون دولار امريكي
الشركة العربية للملاحة البحرية	العراق	١٩٦٣	١٧,٦ مليون دولار امريكي
٢ ـ المشروعات العربية الدولية المشتركة			
شركة البحر المتوسط للطيران «ميدافيا»	مالطا	١٩٧٨	١,٦ مليون جنيه مالطي
الشركة العربية ـ الليبية ـ التركية للنقل البحري	تركيا	١٩٧٧	٤٠ مليون دولار امريكي
الشركة السنغالية للملاحة البحرية (سينام)	السنغال	١٩٧٦	٢٥ مليون دولار امريكي

يتبع

تابع

المشروع	المقر	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع
الشركة العربية ـ الليبية ـ الرومانية للنقل البحري (دول شيب)	رومانيا	١٩٧٦	٢١ مليون دولار امريكي
ترانس أوشن رورو كوربوريشن	ليبيريا	١٩٧٧	١٢,١ مليون دولار امريكي
شركة جرامكو للطيران	مصر	١٩٧٨	٧ ملايين جنيه مصري
سابعاً: البناء والتشييد			
١ ـ المشروعات العربية المشتركة			
شركة التنمية العقارية بالجديدة (سوبريجا)	المغرب	١٩٧٨	٨,٣ ملايين درهم مغربي
الشركة العقارية للبناء والمساهمة (سيكوبار)	المغرب	١٩٧٤	٣٧ مليون درهم مغربي
الشركة السودانية ـ الكويتية للبناء والتشييد المحدودة	السودان	١٩٧٤	٤ ملايين جنيه سوداني
شركة الاستثمارات والادارة العقارية	البحرين	١٩٧٦	٤٠ مليون دولار امريكي
شركة الخليج العالمية للعقار	البحرين	١٩٨١	١٠٠ مليون دولار امريكي
الشركة اليمنية ـ الكويتية للتنمية العقارية	اليمن العربية	١٩٧٧	٢٦٧ مليون ريال يمني
شركة افاركو موريتانيا	موريتانيا	١٩٧٥	٤ ملايين دولار امريكي
الشركة المصرية ـ الكويتية للتنمية العقارية	مصر	١٩٧٨	٥٠ مليون دولار امريكي
شركة مصر والامارات للاستثمارات العقارية	مصر	١٩٧٥	٢٣ مليون دولار امريكي
الشركة السعودية ـ المصرية للتعمير	مصر	١٩٧٧	٢٥ مليون دولار امريكي
شركة المغرب والامارات للتنمية	المغرب	١٩٨٣	٦٠ مليون درهم مغربي
٢ ـ المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة			
شركة الانشاءات السعودية ـ الفرنسية المحدودة	السعودية	١٩٧٧	٥ ملايين ريال سعودي

الشركة	الدولة	السنة	رأس المال
المقاولات التونسية لحقول النفط	تونس	١٩٧٧	١ مليون دينار تونسي
الشركة العقارية الفرنسية - اللبنانية	فرنسا	١٩٦٤	٢ مليون دولار امريكي
شركة انشاءات حقول البترول البحرية	مصر	١٩٨٣	٤ ملايين دولار امريكي
الشركة العربية الليبية - الليبيرية القابضة	ليبيريا	١٩٧٤	٤٠ مليون دولار امريكي
شركة ابو ظبي لانشاء خطوط الأنابيب	الامارات ع.م.	١٩٧٨	١٦ مليون درهم امارات
ثامناً: الخدمات			
١ - المشروعات العربية المشتركة			
الشركة العربية للاستشارات الهندسية (اريك)	الامارات ع.م.	١٩٨١	١٢,٨ مليون دولار امريكي
شركة الخليج للمشاريع الطبية	الامارات ع.م.	١٩٧٩	٢٤٦ مليون درهم امارات
شركة كازينو لبنان	لبنان	١٩٦٠	١٨ مليون ليرة لبنانية
شركة التلفزيون اللبنانية	لبنان	١٩٦٠	٤,٥ ملايين ليرة لبنانية
شركة سينما اليمن	اليمن العربية	١٩٧٩	١٥ مليون ريال يمني
شركة برومو كونسلت	المغرب	١٩٧٣	٤ ملايين درهم مغربي
مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربي	الكويت	١٩٧٦	٤ ملايين دينار كويتي
٢ - المشروعات العربية - الدولية المشتركة			
البيت الاستشاري العربي - الدولي	مصر	١٩٧٩	٢,١ مليون جنيه مصري
شركة أبو ظبي لادارة الموانىء البترولية	الامارات ع.م.	١٩٧٤	٢٥ مليون درهم امارات
الشركة الوطنية للخدمات البحرية	الامارات ع.م.	١٩٧٨	١٥ مليون درهم امارات
الشركة البحرينية - النيوزيلندية للتجارة والتخزين (بانز)	البحرين	١٩٧٨	٣ ملايين دينار بحراني
شركة الخليج المتحدة للخدمات والصناعات	البحرين	١٩٨١	١٠٠ مليون دولار امريكي
شركة البحر المتوسط للنشر	مالطا	١٩٧٦	٨ ملايين ليرة مالطية
شركة هلارب للادارة	سويسرا	١٩٧٢	٤,٢ مليون فرنك سويسري
الشركة العربية - الليبية - المالطية للأعمال الفنية	مالطا	١٩٧٨	١ مليون ليرة مالطية

نداء الى المفكرين العرب
للمساهمة في «سلسلة الثقافة القومية»

يعلن مركز دراسات الوحدة العربية عن اصدار سلسلة جديدة بعنوان «سلسلة الثقافة القومية» التي يمثل الكتاب الحالي الكتاب السابع عشر منها، والهادفة الى:

● تناول موضوعات القومية العربية ـ والوحدة العربية من كافة الجوانب.

● الاجابة عن التساؤلات والأسئلة الشائعة المثارة اليوم في حياتنا الفكرية حول موضوع القومية العربية والوحدة العربية.

● التوجه الى الشباب والطلبة بوجه خاص.

وكذلك يتوجب أن تكون كتب هذه السلسلة:

● مكتوبة بأسلوب سهل القراءة والفهم.

● وفي حدود ١٠٠ ـ ١٥٠ صفحة من الحجم الصغير (٢٥ - ٣٠ ألف كلمة).

● بأسعار متهاودة، بحيث تصل الى أوسع قاعدة من القراء.

والمركز يناشد المفكرين العرب للمساهمة بأفكارهم واقتراحاتهم وبكتاباتهم في هذه السلسلة التي تسعى الى الجيل الجديد من العرب، تخاطبه باللغة التي يفهمها، وبالحجج الموضوعية التي يستجيب لها، بحيث تقوي الشعور القومي وتوسع الايمان بصورة الوحدة العربية وكل ما من شأنه تقوية الثقة بالذات والاعتماد على النفس.

يمكن الحصول على قائمة الموضوعات المقترحة بالكتابة الى المركز أو العودة الى المستقبل العربي العدد رقم ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢)، كما يرحب المركز بأية مقترحات لموضوعات أخرى.

د. سميح مسعود برقاوي

■ ولد بفلسطين (برقة ـ الضفة الغربية) عام ١٩٣٨

■ حصل على دكتوراه بالاقتصاد من جامعة بلغراد في يوغسلافيا عام ١٩٦٧

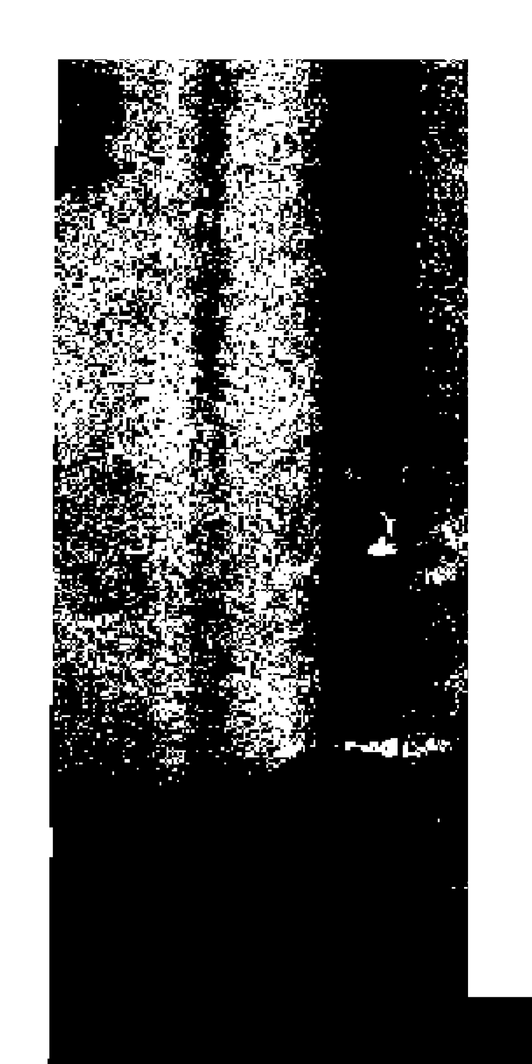
■ عمل بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٧، وكان آخر مركز شغله فيها هو مستشار اقتصادي

■ له مؤلفات عدة منها:

ـ **دليل المشروعات العربية المشتركة** (حصر واعداد)، صادر عن جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، عام ١٩٨٤

ـ **أضواء على مشاكل المرأة العاملة**، صادر عن دار البيان بالكويت عام ١٩٧٠

■ له العديد من المساهمات عن المشاريع المشتركة ودراسات اخرى منشورة بدوريات متخصصة.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣